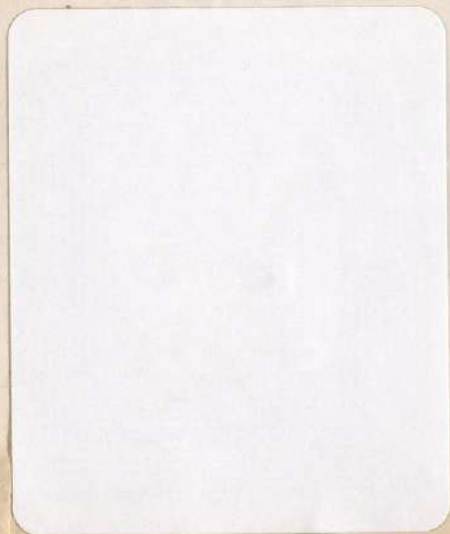




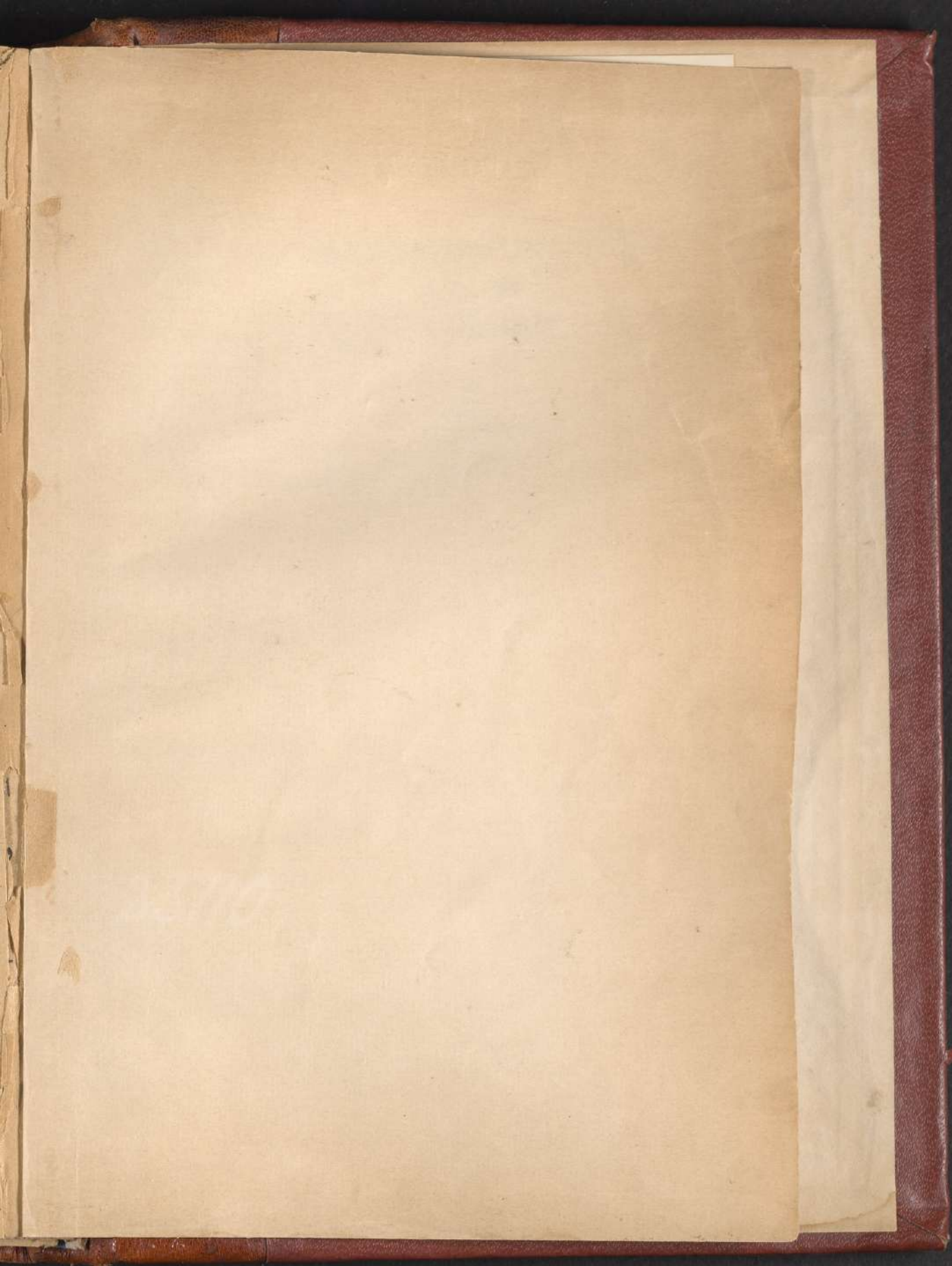


FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



01-133924



لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية

أعلام الإسلام



DT
104
G5x
1944

محمد علي الكبير

شفيق غربال

ملتزم الطبع والنشر
دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

Intro

923.1

M725s



9c3, 17c

← 2E

23710

ادخل محمد على مصر سرياً ليخبره من وجهه الهدنة
ورغبته في انهاء دولته في الدول العثمانية

١

مما ذاع بيننا نقلا عن المصطلح الفرنسي تقييد استعمال الكلمة
« إسلامي » ، فكما أن العلماء الأوروبيين لا يستخدمون في دراساتهم
التاريخية الوصف « نصراني » ، إلا على الأزمنة السابقة للعصور الحديثة
والمعاصرة ، أو لا يطلقونه إلا على ما يتصل بالعقائد ، فإننا أيضاً أخذنا عنهم
تحديد طور « إسلامي » داخل أطوار نمو الأمم الإسلامية . هذا الاستعمال
الفرنسي له ما يبرره عندهم ، هو نتيجة الفصل بين ما سموه السياسة وما سموه
الدين . أما عندنا ، فما وجه تبريره ؟ وما مقياس « الإسلامية » ؟ أهو
وقوع الشيء في عصر سابق للقرن الثالث عشر أو الرابع عشر الهجري مثلاً ؟
أو أن المؤثر الفلاني في حياة المسلمين كان مصدره أوروبياً معاصراً ؟ إننا نعلم
جميعاً أن الحضارة الإسلامية التاريخية كانت مزيجاً من عناصر متباينة
شرقية وغربية ، فليس من سبب معقول لاستبعاد الوصف « إسلامي » عن
الحياة الفكرية للمسلمين في دور تأثرها بفلسفة ديكارت أو سبنسر ، بينما
لا نجردها من هذا الوصف في دور تأثرها بفلسفة أفلاطون أو أرسططاليس ،

مثل ذلك يقال عن الحكومة الإسلامية ، لا يمنعنا تأثيرها بنظم الساسانيين أو الروم من أن نحفظ لها بإسلاميتها ، بينما ننزع عنها ذلك عندما يكون التأثير — كما هو حالنا الآن — مصدره الثورة الفرنسية أو البرلمانية الإنجليزية. والواقع أننا لا نستطيع بحال أن نعتبر الحضارة الإسلامية أمراً طواه الزمان كما طوى حضارة الفراعنة طياً تاماً ، أو أن التطور الإسلامي قد وقف عند حد معين ، بل — على العكس — نعتبره مستمراً متصل الأدوار . ويحق لنا — على هذا الأساس — أن نحاول الترجمة لمحمد على ، على الرغم من أنه عاش في القرن الثالث عشر الهجري ، وعلى الرغم من أنه ولي وجهه صوب الحضارة الأوروبية ، علماً من أعلام الإسلام .

وكانت دار الإسلام وقت مولد محمد على — أى في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) — قد اكتسبت مظاهرها الخارجية وحياة أهلها الداخلية حدوداً ومعالم وصبغات يرجع أهمها لحوادث القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) . ففي ذلك القرن الحافل في تاريخ دار الإسلام ، وفي تاريخ أوروبا حدث في العالم الإيراني من دار الإسلام الانفجار الهائل الذي سببته ثورة الشاه اسمعيل الصفوي الدينية ، وكان من جرائه تفكك أوصال ذلك العالم الإيراني ، وانقطع عن أممه ودوله في الهند والأناضول والبلقان وفيما وراء النهر الدم الذي غذى ثقافة إيرانية إسلامية حية زاهرة .

وإيران نفسها اتخذت لحياتها منذ أيام اسمعيل أساساً مذهبياً ضيقاً . وكان من جراء ذلك الانفجار أيضاً طغيان الدولة العثمانية — وكانت حتى ذلك القرن جزءاً هاماً من العالم الإيراني — على العالم العربي وضمته لحكمها قسراً ففسد أمر العثمانيين وفسد أمر العرب .

وفي القرن السادس عشر أيضاً كان انفجار آخر أثر آثاراً قوية في دار الإسلام ، وكان من جرائه حركة الكشف الجغرافي وانتشار النفوذ الأوربي ولم يسيطر الأوربيون حكمهم حتى نهاية القرن الثامن عشر إلا على مسلمي الهند وجزائر المحيط الهندي ، ولم يمسوا بعد إلا الإمارات والشيخات والسلطنات الإسلامية القريبة من الطرق التجارية البحرية الكبرى ، ولكن وُضعت في خلال تلك القرون — من السادس عشر إلى الثامن عشر — أسس علاقات المستقبل بين دار الإسلام وأوروبا ، وخرجت في أثناء تلك القرون دار الإسلام من دور المساهمة والمشاركة في الحركات العالمية الثقافية والاقتصادية (دورها أيام عز الإسلام) إلى دور آخر : دور مناطق الاستغلال والاستعمار ، دور الأمم التي تترقب من يوم لآخر نزول العدو .

ولم تستطع الدولة العثمانية ولا غيرها من دول دار الإسلام في خلال تلك القرون من السادس عشر للثامن عشر منع نزول تلك الكوارث ، كما أنها لم تستطع إذ ذاك أن تُحول من أنظمتها بحيث تستطيع المساهمة في

التطورات العالمية الجديدة . والواقع أن فتوح العثمانيين على عظمتها وعلى الرغم من أنهم وضعوا أيديهم على مفاتيح الطرق الكبرى حدثت متأخرة عن أوانها ، ففاتهم فرصة تعطيل الانقلاب التجارى الكبير . نزولوا بساحل الجزائر من أقطار المغرب الإسلامى فيما بين ١٥١٢ — ١٥١٩ ، ولو بكرروا قليلا لاستطاعوا أن يمدوا أيديهم لشد أزر ما بقى للمسلمين فى الأندلس ، ولمنعوا بذلك انصراف فرديناند وإيزابلا إلى حركة الاستعمار الأسباني ، وقصروا نفوذهم على الجزائر ولم يسيطوه على السواحل المراكشية ، ولو فعلوا لاستطاعوا أن يعرفوا تقدم البرتغاليين فى اتجاه رأس الرجاء الصالح حول الساحل الإفريقى الغربى . كذلك كان فتحهم لمصر فى ١٥١٧ ، وللعراق فى ١٥٣٤ متأخراً عن وقته ، ولو بكرروا فيه لسبقوا البرتغاليين إلى المحيط الهندى . مثل ذلك يقال عن فشلهم فى الوصول فى الوقت المناسب لما وراء النهر ، وعن عدم انتفاعهم من ضعف إمارة موسكو لتثبيت أقدامهم فى المناطق شمالى البحر الأسود . ولم تحاول الدولة العثمانية — فيما نعلم — أن تستفيع من امتلاكها أقصر الطرق بين الشرق وأوروبا للمشاركة فى الحركة التجارية الكبيرة ، ولكنها على العكس كانت تعمل على أن يكفى العالم العثمانى نفسه بنفسه ، وأن يقل الاتصال بينه وبين بقية الدنيا بقدر الإمكان . وإذا بحثنا عن سر رضا العثمانيين عن أنفسهم واطمئنانهم إلى ما هم عليه نجده فى

نجاحهم الباهر في إنشاء أداة قوية للحكم والحرب ، بهذه الأداة استطاعوا أن ينشئوا ملكاً عريضاً وأن يحافظوا عليه قروناً عديدة وأن يقودوا — كما يقود الراعي قطيعه — أمماً وأقواماً وقبائل من سلالات بشرية مختلفة وعلى أديان ومذاهب متعادية ، وعلى درجات متفاوتة من الثقافة نحو الطاعة والانقياد. حقيقة إنه مما سهل على السلطان العثماني وأعوانه قيادة رعاياه أن هؤلاء الرعايا كانوا عند دخولهم في طاعة السلطان على نوع من الإعياء نتيجة للاضطراب الذي ساد أقطار الشرقين الأدنى والمتوسط على أثر انهيار الدولة العباسية ودولة الروم الشرقية . ولكن براعة القيادة العثمانية كانت أيضاً حقيقة ينبغي التسليم بها . والظاهر أن مشقات الحرب والحكم استنفذت من السلاطين كل جهدهم . وأنهم خشوا عواقب التغيير والتعديل ، فأوصدوا الأبواب دون كل فكرة سياسية اجتماعية جديدة ولم يتيحوا لرعاياهم العديدين المختلفين فرصة تنظيم علاقاتهم المختلفة فيما بينهم وفيما بينهم وبين دولتهم على غير ما عرفوا من المبادئ ، فضاعت عليهم بذلك الإفادة مما كان لهذا الملك من موقع جغرافي فريد في نوعه ومن ميزات اشتماله على أمم لها ما لها من نصيب وافر في تقدم الإنسانية .

وفي الأرض الأوروبية من العالم العثماني ولد ونشأ محمد علي .

وقد تقل الترك الإسلام إلى أوروبا الجنوبية الشرقية كما تقله العرب
والبربر إلى أوروبا الجنوبية الغربية وإلى صقلية وجنوبي إيطاليا ، وانتشر
الإسلام في البلقان بين بعض أصحاب البلاد الأصليين من الألبانيين والصرب
والبulgarians واليونان ، كما حل في البلقان أيضا جماعات من الترك استقرت في
الإقطاعات الحربية وفي المدن المختلفة جنداً وحكاما . وكان مسلمو البلقان
ومسلمو الأناضول أكثر رعايا السلطان مساهمة في حكومة الدولة وحروبها .
كما أن الحياة الدينية الإسلامية في الجزيرتين البلقانية والأناضولية قد اتسمت
بسمات خاصة تجعلها مختلفة عن الحياة الدينية في العالم العثماني العربي في روحها
وفما تتجلى فيه الروح الدينية من مظاهر . وقد شارك مسلمو البلقان في إعزاز
الإسلام بسيوفهم ودمائهم ، كما كان الكثير منهم مثالا حسنا للتقوى
الشخصية والتمسك المطمئن بأوامر الدين ونواهيه : كل ذلك هادى بسيط
لا يتطرق إليه التحليل العقلي ولا يهيجه الهيام التصوفي ، يميل للاعتدال
والاتزان ، ويستنكر الاندفاع والانزلاق من جانب الأفراد ومن جانب
الجماعات ، وينظر للمسائل بعين الحاكم المسئول الذي يخشى ما قد يجره الخاس
أو الشذوذ من إثارة الحزازات ، أو « يخذش الأذهان » في اصطلاح إدارة
الأمن العام العثمانية .

وقد اختلف مسلمو البلقان فيما بينهم تبعا لاختلاف بيئاتهم ، فمنهم

الألبانيون ، رجال حرب وعصابات تنظمهم قبائلهم ويقودهم رؤساؤهم إما في خدمة الدولة أو في خدمة أنفسهم . ومنهم أصحاب الأرض وفلاحوها في بعض الأراضى البلغارية والصربية والمقدونية واليونانية . كما أن منهم سكان المدن المختلفة جنوداً وحكاما وصناعا وتجاراً .

في إحدى تلك المدن الإسلامية البلقانية ، في مدينة قوله — وهي مدينة بحرية صغيرة ذات أسوار — ولد محمد علي ، وتاريخ مولده على المشهور سنة ١١٨٣ الهجرية (١٧٦٩ الميلادية) ، وهو تركي عثماني مسلم ، لا يمت للألبانيين ولا لصقالبة مقدونيا ويونانها بسبب ولا نسب . والثابت أن أباه « ابراهيم أغا » كان على رأس كتيبة من رجال الحفظ في المدينة ، وأنه مات وابنه لا يزال صغيراً ، وأن والى المدينة كفل محمد علي بعد موت أبيه . ونشأ محمد علي نشأة عملية صرفة : تعلم أصول دينه ، وركوب الخيل ، واستعمال السلاح ، ولما ترعرع كان يشترك في التجديدات التي توجهها حكومة المدينة لتعقب قاطعى الطريق ، أو لتحصيل أموال الدولة . وقد تولى قيادة بعض هذه التجديدات ، وأظهر فهما لفن المباغطة ، وإدراكا لصفات الرياسة ، وقوة قلب ، وقوة احتمال بدني يسترعى النظر . ولما بلغ الثامنة عشرة من عمره ، تزوج بسيدة من قريبات الوالى ورزقه الله منها بخمسة من أبنائه وبناته . ويقال إنه عمل بعد زواجه في تجارة الدخان . (والأرض حول قوله تنتج

أفضل أنواع الدخان التركي) . تلك بعض حقائق حياة محمد علي في قوله ،
وكانت حياة مرح ونشاط ومغامرات وسعادة . وكان محمد علي — العاهل
العظيم — كثير الحنين إلى سنوات الطفولة والشباب ، وكان كثير الإشارة
في أحاديثه إلى بعض وقائع تلك الأيام ، أيام الحرية والبساطة والمغامرات .
وقد زار — كما نعلم — عند اقتراب النهاية معالم صباه في قوله ، وأغدق على
أهلها وأنشأ فيها منشآت خيرية وحبس عليها مالا .

وشاء القدر أن يخرج محمد علي من وطنه الأول في قوله إلى ميدان خليق
بالأبطال ، إلى مصر ، وأن يدخلها في ساعة هي أيضاً خليقة بالبطولة .

وكان الأذن بذلك الخروج نزول جيش فرنسي يقوده الجنرال بوناپرت بأرض مصر في صيف سنة ١٧٩٨ ، وتصميم الدولة العثمانية على إجلالهم عنها . ولم يكن ذلك الغزو أول إغارة للفرنسيين عليها . فقد حاولوا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر امتلاكها ، وتلاقت صفوة فرسانهم بممالك مصر في أكثر من موقعة .

ولكن شتان ما بين مصر بيبرس ومصر مراد و ابراهيم ، وشتان ما بين فرنسي الملك القديس لويس وفرنسي الثورة الفرنسية و بوناپرت !
مصر بيبرس محور ذلك العالم العربي الذي اكتسب مقوماته وانفرد بشخصيته على أثر انهيار الخلافة العباسية . وهو اجتماع يتركب من طوائف وجماعات لها شخصيتها وقانونها وعرفها ووظيفتها ، فمن أصحاب السيوف الى أصحاب الأقاليم ، ومن أهل الفلاحة للأصناف (أصحاب الصناعات) ، ومن أرباب السجاجيد الى هيئات التدريس وهم جراً . ويكتسب ذلك الاجتماع الصاحب حيويته من حكم الجماعات نفسها بنفسها ، كما يكتسب لونا من التنسيق

والانسجام من شخصية السلطان ، يدفع الناس بعضهم ببعض ويحاول أن يخضع الأهواء والمصالح لجهود عامة في تحقيق مثل عليا تهم الناس جميعا . ولكن كانت آفة ذلك الاجتماع ما صحبه من سرف وتبديد كان من شأنهما على توالى الزمن وضع أعباء على الطوائف المنتجة من أهل الفلاحة والصناعة والتجارة ، أنهكت قواها الحسية والمعنوية ، وكانت آفته الأخرى من أول الأمر انصراف الناس نحو شؤونهم الخاصة بأشخاصهم وجماعاتهم وابتعادهم عن الشؤون العامة واعتبارهم إياها « سياسة عليا » كما نقول الآن ، هي مما ينبغى النظر فيه للسلطان والأمراء ، وليست مما ينبغى للرعية . وقد وجدوا في تعليم أمتهم ما يرر إثارهم العافية . هذا حجة الإسلام نفسه « الإمام الغزالي » يقول في رده المشهود على الباطنية : « إنا لسنا نقدم إلا من قدمه الله تعالى ، فإن الإمامة عندنا تنعقد بالشوكة ، والشوكة تقوم بالمبايعة ، والمبايعة لا تحصل إلا بصرف الله تعالى القلوب قهراً إلى الطاعة والموالة ، وهذا لا يقدر عليه البشر ، ويدلك عليه أنه لو أجمع خلق كثير لا يحصى عددهم على أن يصرفوا وجوه الخلق عن الموالة للإمامة العباسية عموماً وعن المشايعة للدولة المستظهيرية أيدها الله على الدوام خصوصاً لأفئوا أعمارهم في الحيل والوسائل وتهيئة الأسباب والوسائل ولم يحصلوا بالآخرة إلا على الخيبة والحرمان » . وهاك في موضع آخر من الرسالة نفسها وصف الإمام لاغتصاب الترك سلطان الخلافة ،

قال : « قد سخر الله رجال العالم وأبطالهم لموالاة هذه الحضرة وطاعتها حتى تبددوا في أقطار الدنيا كما نشاهد ونرى » . إن ثمن الحرية — كما يقول الإنجليز — هو الكدح والدأب والمراقبة . ولما كانوا يكرهون النصب أكثر مما يحبون الحرية ، فقد عاشوا يستبد بأمرهم كل ذى همة وعزيمة .

وبينما كان العالم العربى على هذه الحالة ، حدث تحول التجارة الكبرى إلى الطرق البحرية ، كما حدث أيضا انقسام العالم الإيرانى على نفسه واستيلاء الدولة العثمانية على مصر وسوريا والجزيرة العربية والعراق والمغرب . والأمران لهما أسوأ الآثار في الأقطار العربية وأهلها ، فالأول أدى إلى نقصان الموارد . وأسوأ من هذا : أدى إلى ضيق الأفق (وهو شر من ضيق ذات اليد) ، إلى اعتزال الغير ، إلى الركود . أما الثانى ، فإن أهل مصر وسائر العرب لم يجدوا في الملك العثمانى ما يعوضهم عما فاتهم : السلطان المستقل والمساهمة في الحياة الاقتصادية العامة . فلم يفتح لهم هذا الملك بابا لأى جديد نظير ما أضافه الفتح العثمانى من أعباء إلى أعبائهم السابقة ، وإن شقاء أهل الأقطار العربية بعد ذلك الفتح لا يرجع إلى أن سلاطين الدولة وأمراءها لم يرغبوا رغبة صادقة في إحقاق الحق وفعل الخير وتثبيت العدل . وهذا مؤرخ النظم العثمانية في مصر (وهو حسين أفندى من رجال الروزنامة ، وقد كتب في أثناء الاجتلال الفرنسى لمصر) يقول عند ما سئل عن انتفاع السلطان بملك مصر : إن هذه

المملكة جميعها ملكه وأنه لا ينظر إلى الانتفاع منها ، بل رتب مصرفها على قدر جبايتها ، وقرر أن ما فاض من الجباية يبقى لينفق منه في عمارتها وما ينعم به على الناس . إنما يرجع سوء الحال إلى الركود وانعدام الحوافز ، وهما مما اقتضته طبيعة الحكم العثماني . هذا إلى ما جره تراخي قبضة الحكومة السلطانية من نمو العصبية المختلفة في مصر — وقد عاثت هذه العصبية في البلاد فساداً ، وزادت في فقر الأهلين ، ونزلت بالمستويات الثقافية والفنية والمعنوية إلى أضعف ما عرفت مصر في تاريخها الطويل .

ولم تكن تلك العصبية مما قصد السلطان سليم إلى خلقه بعد أن فتح مصر كما يتوهم البعض عند ما يزعمون أن ذلك السلطان أنشأ هيئة تسمى هيئة المماليك توازن باشا مصر العثماني من جهة ، والحامية العثمانية من جهة أخرى . ولعل من يزعم ذلك اختلط عليه أمر عفو السلطان وإبقائه على بقايا ممالك السلطنة المصرية ، وظن أن السلطان سليماً وضع بذلك أساس هيئة المماليك . والواقع إن النظم العثمانية لا تعرف شيئاً عن هذا ، إنما تعرف أن اختلال أمر الجند العثماني أتاح لكل من يملك مالا أن يجمع حوله عصابة من رجال الحرب ، ولم يكونوا دائماً مماليك يشترهم بماله ، بل ربما كان أكثرهم من مرتزقة بربر المغرب أو بدو الصحراء أو السودان أو اليونان أو البشناق وما إلى ذلك . كما أن « المملوكية » لم تكن خاصة بالأمراء وعصاباتهم

فهي سارية أيضا على رجال المناصب الحربية والإدارية الذين احتفظت السلطنة
بحق إرسالهم من القسطنطينية نفسها . ويمثل هذا النوع من العصبية
العصبية العربية القبلية المنبعثة في الصعيد والدلتا . وقد توهم الأستاذ الشيخ
محمد عبده في مقالة ظالمة عن محمد علي نشرها الشيخ في مجلة المنار في سنة ١٩٠٢
وهي مقالة سياسية صرفة يود كل مقدر له أن لو لم يخطها . توهم الأستاذ أن
العصبية السائدة في مصر عند الاحتلال الفرنسي تقابل بالضبط أمراء
الاقطاعات الأوروبية ، وأن الأمراء المصريين اضطروا إلى أن يتخذوا من
الأهليين أنصاراً ، وأن ذلك « أحدث بطبعه في النفوس شتماً وفي العزائم قوة
وأكسب القوى البدنية والمعنوية حياة حقيقية مهما احتقرت نوعها ، فكانت
العناصر جميعها في استعداد لأن يتكون منها جسم حي واحد يحفظ كونه ،
ويعرف العالم بمكانته » . لولا محمد علي ! وهذا كله لا أصل له ، لا في أوروبا
ولا في مصر . وقد غفل الأستاذ عن حقيقة مهمة : هي أن فعال تلك العصابات
وفسادها في الأرض وقلة حيلتها في الحرب الجديدة ، هي التي أغرت الفرنسيين
بغزو مصر في ١٧٩٨ ، وأن الذي أخرج الفرنسيين من مصر لم تكن العصابات
بل الأسطول الانجليزي والجيش الانجليزي . وأن الذي خلق من مصر الجسم
الحى هو محمد علي ، وأن مصر محمد علي — لا مصر أبي الذهب ومراد وابراهيم
والشيخ هام والشيخ سويلم بن حبيب — هي التي بطل التفكير الأوروبي

في امتلاكها بل وفي استغلالها في ظلال السلم !

اصطدم أمراء مصر في صيف ١٧٩٨ بغربيين غير الغربيين الذين عرفهم السلاطين أيام الحروب الصليبية . ففي القرون الخمسة التالية لتلك الحروب تحول فارس العصور الوسطى كما عرفه سان لويس وبيبرس إلى الرجل الغربي الذي عرفه مراد والألفي والبرديسي في ١٧٩٨ . خمسة قرون زال فيها النظام الإقطاعي وما ترتب عليه من طرق الحكم والحرب وعلاقات طبقات الأمة بعضها ببعض . خمسة قرون رأت انقصاص وحدة الغرب الدينية والسياسية وظهور مناهج العلم الحديثة وطرق التنظيم السياسي والاقتصادي الجديدة . ولم يبلغ أهل مصر عن انقلابات الغرب إلا أضعف الأنباء . ولكن سرعان ما رأى الأمراء أن لا أساس لما زعموه « من أنه إذا جاءت جميع الإفرنج لا يقفون في مقابلتهم وأنهم يدوسونهم بخيولهم » . وتمكن الفرنسيون من احتلال مصر . وقد حكم الفرنسيون مصر مدة تزيد قليلا على ثلاثة أعوام . وقد تخللت هذه المدة محاولة من جانبهم لفتح الولايات السورية . وضيق عليهم أثناءها حصار بحري انجليزي . وقام المصريون ضدهم كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . وأباد منهم الطاعون وغيره من الأمراض الوبائية عدداً لا يستهان به . وظل مراد ومماليكه ومن انضم إليه من عرب مصر والجزيرة شهوراً عديدة

ينازعونهم ملك الصعيد شبراً شبراً . وأخذت تبطل التجارة البحرية ويقل ورود قوافل دارفور وسنار وفزان وبرقة وغيرها من بلاد الغرب . ولم تطب للفرنسيين الإقامة بمصر فقد وجدوها دون ما توقعوا وشق عليهم البعد عن وطنهم وبخاصة بعد ما بلغهم من تألب الدول الأوروبية من جديد ضد فرنسا وإرغامها على التخلي عن فتوحها في إيطاليا وغيرها . وحتى مصر نفسها عرفوا معرفة أكيدة أن السلطان قد اعتزم ألا يتخلى عنها ، وأرسل نحوها من ناحيتي البحر والشام جموعاً من جنده قد لا تكون قيمتها الحربية مما يأبه له الغربيون ، ولكنها — ولا بد — لها مع الزمن أثر .

لا بد من تذكر هذه الظروف عند الحكم على الاحتلال الفرنسي . ولا بد إذن من الفصل بين أمرين مختلفين تماماً : الحكم الفرنسي كما كان ، والحكم الفرنسي كما يمكن أن يكون لو خُلع مما انتابه من ظروف الحرب والفتن ، واتسع له الزمن ليجرى على أسس الاستعمار الحديث .

ولا يمكن الشك في أن الفرنسيين لو خُلع لهم ملك مصر لحكموها كما ينتظر من حكومة جمهورية قائمة على قواعد الثورة الفرنسية أتيح لها في عصر بدأ فيه الانقلاب الاقتصادي الكبير أن تحكم قطراً زراعياً خصباً ذا مركز جغرافي فذ كوادى النيل وأمة عربية إسلامية ذات تاريخ مفعم بعبير

الدهر كالأمة المصرية . لو خالص لهم حكم مصر لبذلوا جهداً كبيراً في تنمية الموارد بتنظيم الري وضبط النيل . وقد كتب بونايرت في مذكراته فصلاً رائعاً عن ضبط النيل بإنشاء قناطر على فرعيه عند رأس الدلتا . ولو دامت مدتهم لعملوا كل ما يستطيعون للاستفادة من مركز مصر الجغرافي ، ولوصلوا بين البحرين الأحمر والمتوسط . واستعمار مصر كان لا بد له أن يؤدي إلى اتساع النفوذ الفرنسي على ساحل البحر الأحمر وإلى ما وراء سيناء من ناحية فلسطين والشام ، وأن يؤدي أيضاً إلى التقدم نحو منابع النيل ، وجعل مصر المدخل والمخرج لتلك الأرجاء الأفريقية الواسعة وحل اللغز الجغرافي القديم : أين ينبع النيل ؟ وقد سجل التاريخ تحقيق الكثير من هذا على يد محمد علي وخلفائه مما يدل على أن الكثير من خطط الحكومات إنما هي مما يمليه الواقع الجغرافي ويكرره التاريخ في أدواره المتباعدة .

ولو دام الاحتلال الفرنسي لسلك نحو المصريين مسلكاً يكون من أثره تحسين كثير من أحوالهم ثم يعتمد بعد هذا التحسين إلى أبطال النمو ، أو إلى إبطاله في بعض النواحي وتوجيهه في الاتجاه الذي يريد . ولم يكن بد من اهتمام الفرنسيين بهذا التحسين الأثر بحكم الإنسانية المشتركة وبحكم منفعتهم : يُقاوم الأوبئة بإنشاء المستشفيات وما تستلزمه من مدارس الطب والمحاجر الصحية حفظاً للقوى العاملة في الإنتاج الزراعي الذي يغذي الخزانة العامة

ويمون التجارة ، ومنعاً لانتقال المرض إلى الفرنسيين ، يصلح الأداة الحكومية وينوع الإدارات صيانة للأمن وضبطاً للأموال العامة . ويستلزم هذا إصلاح نظام الضرائب والجباية ، ويتبعه إلغاء الالتزام واستقرار ملكية الزارع للأرض . يفتح الأبواب لرؤوس الأموال الفرنسية ولنظم التجارة والمعاملات الغربية . ويؤدي هذا لتنظيم القضاء على أسس غربية ولدخول القوانين الغربية ، ويعنى بإعداد طائفة من أبناء البلاد تسد حاجة الإدارة من صغار الموظفين . ولودام الاحتلال الفرنسي لاعتمد بعض الاعتماد في الدفاع عن البلاد على جيش وطني من أبنائها .

ولودام الاحتلال الفرنسي لاحتياط أشد الحيلة في كل ماله علاقة بالدين من المسائل الاجتماعية وموضوعات البحث العلمي . فالحكم الغربي يجب أن تكون قواعد الإنتاج المادي غربية صرفة ، لأن هذه القواعد تزيد الإنتاج والزيادة مما يهيمه . ولكنه يكره من المحكومين الشرقيين الانقلاب الاجتماعي والبحث العلمي الحر ، وذلك لأسباب : منها حرصه على أن لا يظهر للعامة في مظهر الهادم للعادات المشجع على التحرر من قواعد الدين ، ومنها ظنه أن تلك الانقلابات لا بد وأن تؤدي في النهاية إلى الرغبة في الاستقلال ، ومنها الميل إلى المحافظة على المظاهر الشرقية من قبيل الاحتفاظ باللطائف والتحف . أما عن نظام الحكم فالمنتظر من الاحتلال الفرنسي لو أن أيامه دامت أن يبقى

حكم القرى على ما عرفته مصر في عصورها المختلفة في أيدي العمد والمشايخ ،
وأن يعهد لفرنسيين في إدارة الأقاليم ، وأن تسود المركزية الشديدة ، وأن
يبقى الفرنسيون الدواوين التي أنشأها فعلا بونابرت ، ولم يرم بها إلى خلق
النظام البرلماني كما توهم البعض فبونابرت لم يكن ممن يعجبون به أو يرتضيه
لفرنسا دع عنك مصر ، بل رمى بها إلى إنشاء وسائل تمكنه من الاتصال
بأعيان المصريين وتفهم ما يجري في أنفسهم وتفهمهم حقيقة مشروعاته ونواياه
حتى لا يبقى مجال لدس الدسائين وسوء الفهم .

هذا بعض ما نتصوره عن تطور الحكم الفرنسي في مصر لو استقام
للفرنسيين أمرها ، وليس هذا التصور مما لا يقوم على أساس من الواقع ،
فأكثره مستمد مما كتبه بونابرت وغيره عن نواياهم ، ومما شرعوا في
تحقيقه فعلا ، ومما رأيناه من طرق الحكم الفرنسي في غير مصر من الأقطار
الإسلامية ، وليس هذا التصور مما يخلو من الفائدة التاريخية ، فمن النافع حقاً
أن نضع في كفتي الموازنة معالجة الحاكم الفرنسي لمسائل مصر الداخلية
والخارجية ، ومعالجة الحاكم العثماني المسلم محمد علي لنفس المسائل .

ولسكن الزمن لم يتسع للفرنسيين لتحقيق ما كانوا يأملون ، ووجد القواد
الثلاثة الذين تعاقبوا على حكم مصر — بونابرت وكليبر ومينو — أنفسهم
مضطرين لتوجيه كل جهدهم للتغلب على الأخطار الداخلية والخارجية المحدقة

بجيشهم وحكمهم ، ولم يكن ما قام به أولهم بونايرت وثالثهم مينو من التجارب
الإدارية الأداة الحقيقية لحكم البلاد ، ولم تتغير في أيامهم كلها طرق الجباية
ولا الضرائب ولا العمال ، بل ظلت كما كانت قبل قدومهم .

ولذلك لم تكن الأعوام الثلاثة التي قضاها الفرنسيون في حكم مصر عهداً
سعيداً لسكانها . حقيقة أن المصريين اعتادوا قبل قدومهم الانقلابات
والاضطراب : اعتادها أهل الريف في بعض المناطق وأهل الحواضر ، وعرفها
بصفة خاصة أهل القاهرة . وكانت الانقلابات التي عرفوها مما يصحبه الشيء
الكثير من اختلال الأمن وضروب العنف والتعسف وإعادة الطلب عليهم
فيما أدوه من الضرائب والمغازم . إلا أن هذه الانقلابات كلها كانت على نمط
واحد . لا يأتي واحد منها بجديد ولا يصطدم بمألوف لديهم : فمثلاً يتغلب
على بك الكبير على خصومه ويحكم البلاد كما حكمها خصومه ، ثم يتغلب
عليه أبو الذهب ويحكم كما حكم على وهكذا دواليك . ولم يكن للمصريين
من نصيب في هذه الانقلابات إلا أعمال الإدارة المالية من الأقباط ورؤساء
العصابات العربية والشيوخ من العلماء : فالفریق الأول يحكم اضطراب الأمراء
جميعاً لاستخدامه ، يعمل المنتصرين كما عمل المهزمين . ورؤساء العربان
بسبب قوتهم الحربية قد يرجحون كفة طائفة من الأمراء على كفة خصومها
والشيوخ العلماء يحكم تصدرهم ونفوذهم في الناس وتحلى بعضهم بصفات الفضل

والاعتدال . يلجأ إليهم الناس للوساطة في رفع الحيف إذا ضاقوا به ذرعاً .
وقد يحتمكم إليهم المتخاصمون من الأمراء . وكان تدخل الشيوخ عادة لرفع
الضيم وإحلال الوثام محل الخصام أو للتخفيف من عنف الانقلابات .
أما الحكم الفرنسي فكان انقلاباً من نوع لم يعرفه المصريون . إذ لما
زال حكم مراد وإبراهيم حلّ محلّهما بونابرت ولم يكن مسلماً ولا عثمانياً .
كذلك ترك الباشا العثماني مصر عند قدوم الفرنسيين ، وزال بغيابه مظهر
التبعية للسلطان خليفة المسلمين وسمع المصريون عن تبعية بلادهم لدولة غربية
فرنجية سُمّي لهم نظامها السياسي بأسماء شتى لاتدلهم تجاربهم على معانيها ..
فنشر عليهم منشور « من طرف فرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية »
وأرّخت لهم الحوادث بشهور غريبة من سنة تبدأ « من انتشار الجمهور
الفرنساوي » . وكانت للفرنسيين طرقهم في مخالطة النساء ، وكانت هذه
الطرق مما كرهته الخاصة كرهاً شديداً ، وأدى انتشار العسكر في أنحاء المدن
والأقاليم ، وتشتت شمل أسرات الأمراء وانطلاق جواريتهم عقب تركهم
القاهرة الى ضروب غير مألوفة من الفساد والرذيلة . وفي أيام الاحتلال الفرنسي
حرّر غير المسلمين من وطنيين وأجانب أنفسهم من قيود مختلفة كان المسلمون
إذ ذاك يعدونها شرطاً من شروط بقاء الاسلام . وهذا التحرر كان مما يقتضيه
حكم غربي جمهوري شعاره المساواة والحرية الدينية . هذا الى حاجة الاحتلال

الفرنسي لغير المسلمين : لأموالهم ودرائتهم بأحوال البلاد ونظمها وعادات أهلها ولا مكان الوثوق بهم بفضل اتفاق المنافع .

ولم يكن للحكم الفرنسي في مدته القصيرة ، وفي ظروف الحرب والفتن الملائمة له ، من المآثر ما يحمل الخاصة والعامة من أهل مصر على الاغضاء عما صحبه من الانقلاب الاجتماعي . فقد كان حكماً عسكرياً شديداً عنيفاً . ولم يكن الاصلاح الذي فكر فيه الفرنسيون ، وما استحدثوه من الدواوين وغيرها ، والبحث العلمي الذي شرعوا في إقامة قواعده مما يجتذب إليهم المحكومين إلا بعد زمان طويل . ذلك لأن النظم الحكومية التي اعتادها المصريون وغيرهم إذ ذاك كانت ترمى لأغراض ثلاثة أساسية : جمع الأموال المفروضة ، والأيدى العاملة اللازمة لصيانة الأعمال العامة ، واستتباب الأمن . وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة لا تتدخل الحكومة في أحوال الرعية ؛ بل تدع كل ما يتعلق من هذه الأحوال بأغراضها تنظمه الجماعات أو لا تنظمه كما جرت به العادات . وإذا شئنا إجمال وصف ما اختص به نظام الحكم القائم قبل الاحتلال الفرنسي قلنا أنه يمتاز بقلة التدخل الحكومي كما نفهمه الآن وبالعنف والتعسف . ويجب ألا يحملنا ما نراه من جنوح الحكام لهذا العنف والتعسف إلى تصور نظم الحكم على غير ما صورناها من ترك الرعية وشأنها في كل ما يتعلق بأغراض الحكومة الأساسية . ويجب كذلك ألا

يحملنا ما نسمع عنه من الظلم على الظن بأنه لم تكن أمام المحكومين وسائل مختلفة لتجنبه أو لتخفيفه ، فان ارتباك الادارة الذي نجم عن الانقلابات المتتابعة وسوء ذمة العمال وفوضى السجلات وما الى ذلك فتح للرعية أبواب الخلاص من الفرض شرعية وغير شرعية .

فلا ينبغي إذن أن نتظر أن يرحب المصريون في سنة ١٧٩٨ بالتدخل الحكومي وبما يصحبه من النظم الدقيقة ، ولا أن يعدوها - كما نعلها الآن - ضماناً لحقوقهم ، فكرهوا ضبط الدفاتر واعتبروه اشتطاطاً في الطلب ، ولم يروا فيما اتخذته الحكومة من الوسائل لمنع الأمراض إلا استبداداً لا يطاق وفضولاً لا يفهم .

كره المصريون الحكم الفرنسي وقاوموه ، ثار أهل القاهرة ثورتين عنيفتين ، وقام الفلاحون في الريف كلما أتيحت لهم فرصة ، وقد ذكرنا من الأسباب ما يكفي لتفسير هذا الكره دون أن نلجأ إلى تعليله بانتحال تعبيرات من استعمال أيامنا . والتاريخ الصحيح لا يجد في الفتن الشعبية بالناهرة والأقاليم إلا باعثاً إيجابياً واحداً : هو العودة لما ألفه الناس . إن مصر أكرم على بنينا من أن يلتمسوا سنداً لحقوقها في « الدفاتر القديمة » .

وابتهج أهل مصر لما أخرج العثمانيون والانجليز الجيوش الفرنسية من

بلادهم . وسمى الجبرتي مؤلفه في حوادث الاحتلال الفرنسى وما سبقه :
« مظهر التقديس ، بذهاب دولة الفرنسيين » . بل وسجل اعتقاده : « وإذا
تأمل العاقل في هذه القضية يرى فيها أعظم الاعتبار والكرامة لدين
الاسلام حيث سخر الطائفة الذين هم أعداء للملة هذه [أى الانجليز] لدفع
تلك الطائفة [أى الفرنسيين] ، ومساعدة المسلمين عليهم وذلك مصداق
الحديث الشريف وقرله صلى الله عليه وسلم : إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل
الفاجر ، فسبحان القادر الفعال . » .

ولكن عيني « الرجل الفاجر » (انجليزياً كان أو فرنسياً) انفتحتا
واسعتين صوب مصر وما يجرى في مصر ، فلن يكون الأمر بعد ١٧٩٨
ما كان قبلها .

٣

تسلم مصر من الفرنسيين ممثلاً الدولة الصدر الأعظم يوسف ضيا والقبطان
باشا حسين ، وسلطان الزمان (على حد تعبير الوقت) سليم الثالث . وهو
السلطان الذي بدأ خطة الإصلاح التي سار عليها خلفاؤه سلاطين القرن
التاسع عشر : محمود وعبد المجيد وعبد العزيز وعبد الحميد . ومحور الإصلاح
عندهم إنشاء قوة عسكرية برية بحرية نظامية مدربة على نظم الجيوش
الأوروبية . وهذه الثورة يستخدمونها في غرضين : في دفع الاعتداء الخارجي
وفي استرداد حقوق السلطان من مغتصبها أى في إقامة الحكومة المركزية
المطلقة .

وها هي مصر شاءت العناية الإلهية أن تعود لصاحبها بعد أن قام
الفرنسيون بعمل نافع : زحزحوا الأمراء وشردوهم وانتزعوا ما كان في أيديهم
وفتكوا بالكثير منهم . أفيعقل بعد ذلك ألا يكمل الوزيران العثمانيان ما بدأه
بونابرت باقصاء الأمراء البارزين عن مصر ؟ وبذلك يخلص للسلطان ملك

مصر . وتكون قصتها بعد ذلك قصة غيرها من الولايات التي خلص ملكها للسلطان في القرن التاسع عشر إلى أن يأتي اليوم الموعود : يوم انحلال الملك العثماني .

وكاد تنفيذ تلك الخطة أن يتم لو لا تدخل السلطات العسكرية الانجليزية (ولم يكن الجيش الانجليزي قد غادر مصر بعد) ، وقد تدخلت تلك السلطات وأرغمت ممثلي السلطان على إطلاق سراح الأمراء . وكان تدخلها لأسباب :
① أحدها الاشتمزاز من عنصرى المكيدة والغدر اللذين قام عليهما القبض على الأمراء وثانيهما الاعتقاد الراسخ بأن القوات العسكرية العثمانية سواء منها الآتية من الولايات الآسيوية أو الآتية من الولايات الأوروبية لا تصاح لشىء ما ، بل إن عدمها خير من وجودها . فما هى إلا شرادم من النهابيين الهمج . وان الدفاع عن مصر إذا ما حاول بونا برت إعادة الكرة عليها يقتضى إعادة الأمراء . وقد أعجب القواد الانجليز مظهرهم وفروسياتهم - إلى ما كانوا عليه ، وثالثها وعد سبق أن أعطاه القائد الانجليزي أثناء الأعمال الحربية ضد الجيش الفرنسى للأمراء بأن انضمامهم للحليفتين انجلترا والدولة لن يضيرهم فى شىء بل على العكس يضمن لهم حقوقهم بعد الانتهاء من الحرب وقد توهم الانجليز إذ ذاك أن نظام الأمراء وقواتهم الخاصة عنصر أصيل فى الحكومة المصرية ، وما دروا أنه ليس من جوهرها فى شىء ، وأنه يكفى جداً لاجتثاثه من جذوره قطع التجارة فى الرقيق الأبيض . وأن كل مشكلة

الأمراء في مصر لم تكن البحث عن اتخاذهم أساساً لنظام حكومي مصري جديد كما توهم الإنجليز ، بل تنحصر في تدير أمر أشخاص بالذات مدى أعمارهم الطبيعية ، وهذا التدير لا يستلزم أكثر من توفير العيش الهني لمن يريده من الأمراء (وأكثرهم لا يطلب القوة ولا يجمع الأتباع إلا لذلك) وفتح وظائف الجندية والإدارة لمن يريدها من تابعيهم والضرب على أيدي من يأبى الاستقرار منهم . ولو خلاص الأمر لمحمد على في السنوات الأولى من حكمه لم حل المشكلة على هذا الوجه . ولكن جرى كل شيء على عكس ذلك تماماً . فبينما رجال الدولة يدركون حقيقة مركز الأمراء فيعملون على منع إرسال الغلمان لأسواق الرقيق في القاهرة نراهم في نفس الوقت يتعجلون حل المشكلة دفعة واحدة بالقبض على الأمراء لاقصائهم عن مصر ، ولما أخفقوا في ذلك لتدخل السلطات الإنجليزية عجزت القوات العسكرية العثمانية الباقية في مصر عن إخضاعهم ، فكانت الحوادث الممهدة لبلوغ محمد على باشوية مصر .

قدم محمد على لمصر مع القوة العثمانية التي جمعت في تركية أوروبا ، وقد اصطلاح على تسميتها بالقوة الألبانية لأن أكثر رجالها كان منهم . وخدم محمد على في تلك القوة العثمانية الأوروبية وترقى سريعاً في رتبها العسكرية ولكنه لم يكن منها ولا فيها في أكثر من ذلك ، فلا هو ألباني ولا ارتباط

وثيق بيننا وبينهم ، بل كان الارتباط الوثيق (قبل تولية محمد على وبعد توليته إلى أن تلاشى أمر القوة الألبانية تماماً) بين الألبانيين وزعمائهم الطبيعيين من رجال العشائر الألبانية ورؤساء العصابات في بلادهم : أمثال طاهر باشا وحسن باشا وصالح قوچ ومن إليهم . وكان محمد على وحيداً فريداً في أوانه . لم يصطنعه أمير ولا وزير بل ولا سلطان . ولم يقدمه سفير أو قنصل بل ولا امبراطور ، ولم يكن مخلوق حزب أو أداة جماعة :

نفس عصام سودت عصاما وعودته الكر والإقداما

وصيرته ملكاً هاماً

لم يدبر حوادث ارتقائه ولم يرتب فصولها ترتيب المؤلف القطع المسرحية ولم يُدهن ولم يتظاهر بما ليس في نفسه ولا من طبعه . ولكنهم هم الذين يتجهون إليه ، هم الذين يرون فيه رجل الموقف . ولكنهم أيضاً إذا حدثهم أنفسهم بأن يتخذوا منه وسيلة لغايات في أنفسهم فسرعان ما تنكشف لهم الحقيقة وإن ما حدثهم به أنفسهم من استخدام مواهبه لأغراضهم كان وهماً . فقد قبل محمد على إجماع الناس أو شبه إجماعهم عليه وتولى أمر الباشوية على مشقاتها وميزاتها ، وذاق حلو السلطة ومرها ولكن على أن يسير فيها على نهج من وضعه هو ، على أن يحمل كل مسؤولياتها ، على أن لا تزيحه عنها قوة بشرية : « هاهنا ثبتت قدمي ، وهاهنا سأبقى ! » .

كان أول ولاية مصر بعد جلاء الفرنسيين محمد خسرو باشا ، وأصله من ممالك القبطان باشا . وكان هذا أول عهده بالمناصب ، لم يصب بعد الشهرة التي اكتسبها في خدمة الدولة - ولم يفهم بعد من فن التنظيم العسكري أكثر مع جمع « أنفار » من أخلاط الناس ووضع أبدانهم في ثياب « مقمطة » تشبهاً بالجيش الفرنسي ومن فن الإدارة إلا قطع الرؤوس وما إليه من قواعد « البوليتيكا » . ولم يقو خسرو على إعادة تنظيم شئون الإدارة المالية بعد الاضطراب والاختلال والحروب كما أنه لم يقو على إخضاع الأمراء وقد وضعوا أيديهم على الصعيد بعد أن أطلق الانجليز سراحهم . وعذره في ذلك العجز أن ما تحت امرته من القوات العثمانية أسيوية أو أوروبية لا تملك فرساناً يستطيعون مقابلة الأمراء مقابلة الند للند . فملك الأمراء الصعيد وتطرق نفوذهم للدلتا وأدى هذا الى نقصان موارد خسرو المالية نقصاناً كبيراً كما أدى الى اختلال تموين أهل القاهرة . وكان من جراء ذلك أن اختل دفع مرتبات الجنود . فهاجوا وأنزلوا خسروا عن كرسيه ولكنه استطاع أن يهرب وأن يستقر في دمياط مترقباً فرصة الرجوع . وتولى طاهر باشا كبير الألبانيين « قائممقامية » مصر انتظاراً لقرار الدولة .

وطاهر هذا أصله من قطاع الطريق في بلاده ، وصفه الجبرتي بأنه كان

أسمر اللون نحيف البدن أسود اللحية قليل الكلام بالتركي فضلاً عن العربي
ويغلب عليه لغة الأرثوودية وفيه هوس وانسلا ب وميل للمسلوبين والمجاذيب
والدراو يش . ولم تطل مدته أكثر من ستة وعشرين يوماً فقد وثب عليه
رجال من الانكشارية وقطعا رأسه انتقاماً مما جرى لخسرو واحتجاجاً على
محاباته أبناء جنسه في أمر دفع المرتبات المتأخرة . إلا أن طاهر هذا أدرك في
مدته القصيرة - على الرغم من هوسه وانسلا به - أن لا بد للألبانيين من
حلفاء اذا أرادوا الاحتفاظ بشمرة ثورتهم على خسرو ، فكتب الأمراء في
الصعيد وأعلن استعدادهم لفتح أبواب العاصمة لهم ومقاسمتهم مغانم الحكم .
وقد قبل الأمراء المحالفة ودخلوا القاهرة قبل أن يتمكن رجال خسرو من
استرداد الباشوية له أو لعثماني آخر من نوعه .

وفي أثناء مدة هذا التحالف بين الأمراء والألبانيين ، اكتفى هؤلاء
بجمع كل ما يستطيعون اغتصابه من الأموال العامة والخاصة وتركوا للأولين
أبهة السلطة ونكدها . وسرت نشوتها الى رأس كبيرهم عثمان البرديسي فتوهم
عودة العصر الذهبي وصفاء الأيام . فتحرك ضد خسرو في دمياط وحاصرها
وعاد به أسيراً للقلعة ، ثم لما عينت الدولة والياً جديداً على مصر - هو على باشا
الجزائري أو الطرابلسي (رجل قبيح السيرة من رجال المغرب العثماني ،
صديق قديم للأمراء) - استدرجه البرديسي نحو القاهرة وقتله في الطريق ،

ثم كانت عودة الأتني - زميله ومنافسه في الرياسة - من إنجلترا وكان قد سافر إليها عند خروج الجيش الإنجليزي أملاً في وساطة الحكومة الإنجليزية لدى الدولة لترضى عن الأمراء . وبدلاً من الاتحاد به قرر الغدر بأخيه . ونجا الأتني من السكمين الذي أرصده له البرديسي بشق الأنفس . وأضاف الى هذا كله الضغط الشديد على أهل القاهرة فقيرهم وغنيهم لأجل المال - ولما لم يبق له صديق تحرك الألبانيون ضده وأخرجوا الأمراء ورجلهم من القاهرة إخراجاً شنيعاً .

وقد نهينا الى أننا عند ما نقول «الألبانيون» لا يستدعى هذا «محمد علي» بالمرّة . فهم كما قدمنا لهم كيانهم ولهم رياستهم الخاصة بهم ، والواقع أنه في كل هذه الحوادث يقف وحده - لا وقفة المتفرج أو غير المهتم ، على العكس له مكانته وله آراؤه - إنما نعى أنه منفصل عن الجميع ظاهراً وباطناً ، لا يحرك جماعة ولا تحركه جماعة ، وكان رأيه عند إخراج الأمراء من القاهرة إعادة الوالى الشرعى خسرو ورد الأمور الى نصابها . ولكن الألبانيين أبوا ذلك - وأخيراً أقاموا حاكم الاسكندرية من قبل الباب العالى خورشيد قائماً الى أن تقضى حكومة الدولة في الأمر .

وكانت صعوبات خورشيد هي بالضبط صعوبات سابقه ، وحلوله هي بالضبط حلول سابقه . صعوباته : اكتساح الأمراء الضعيف وعجز رجاله

عن إخضاعهم ونقصان الموارد باستيلاء الأمراء على الصعيد وعبث الجنود
 وتمردهم واعتمادهم على الأرواح والأموال ، أما حلوله : فالتجريدات السخيفة
 والمفاوضات الكيدية والدس والضغط على الرعية لأجل المال والاستعانة
 بأشقياء من أكراد أعالي سوريا يدعون « الدلاة » أو « الدلاتية » . كانوا
 شر من رأى أهل مصر . وإذا قلنا ذلك أمكننا تصور حقيقتهم . وقد أحس
 خورشيد بارتفاع شأن محمد على واتجاه الأنظار إليه فنال له من الباب العالى
 ولاية جدة ، وقبل محمد على الأمر جرياً على ما سار عليه . إلا أن الكوارث
 المتوالية أخرجت أهل القاهرة عن حد الاحتمال فالتفوا حول شيوخهم
 وأعيانهم وبخاصة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم وانضموا الى طوائف من
 الجند وطالبوا بوضع حد لسوء الحال ، ثم انتهى الرؤساء الى مطالبة الباشا
 باعتزال منصبه ، ولما رفض حاصروه فى القلعة وترامى الفريقان بالقنابل ، وقد
 اعتبر السيد عمر مكرم وأصحابه الباشا معزولاً بإرادة قادة الرأى - وفى يوم
 الاثنين ١٣ من صفر سنة ١٢٢٠ (١٣ من مايو سنة ١٨٠٥) توجهت الجموع
 « وذهبوا الى محمد على وقالوا له : إنا لا نريد هذا الباشا كما علينا ولا بد
 من عزله من الولاية ، فقال : ومن تريدونه يكون والياً ؟ قالوا له : لا نرضى إلا
 بك وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ؛ فامتنع

أولاً ثم رضى ، وأحضر واه كركاً وعليه قفطان وقام إليه السيد عمر والشيخ
الشرقاوى فالبساه إياه وذلك وقت العصر ونادوا بذلك فى تلك الليلة فى المدينة «
وكان هذا على الرغم من معارضة فريق الألبانيين الذين « يعرضون لصالح
أغا قوچ وعمر أغا » - وفى ربيع الثانى سنة ١٢٢٠ (يوليه سنة ١٨٠٥)
« وصل مرسوم الدولة ومضمونه الخطاب لمحمد على باشا والى جدة سابقاً ووالى
مصر حالاً من ابتداء عشرين من ربيع الأول حيث رضى بذلك العلماء والرعية
وان أحمد باشا خورشيد معزول عن مصر وأن يتوجه الى الاسكندرية
بالاعزاز والا كرام حتى يأتية الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات » .

وهكذا بلغ محمد على باشوية مصر - ولا جديد فى هذه القصة ،
فان مقدماتها ووقائعها تكاد تكون سنوية فى تاريخ مصر منذ الفتح العثمانى .
والجديد تماماً هو أن الذى تولى الباشوية كان محمد على ولم يكن غيره .
هذا وحده هو وجه الأهمية فى الأمر كله . فقد أدرك محمد على منذ
أيامه الأولى فى مصر انه لم يتول أمر باشوية عثمانية عادية ، بل جلس على
عرش مملكة عظيمة كل ما حوله فيها يشهد بما كان ملوكها وسلاطينها ، وأن
عناية الله سامته حكم أمة واحدة يدرّ نيلها وأرضها الفيض العميم ، وان
الميدان خليق بالأبطال ، كما أدرك بالفكر الثاقب الذى وهبه الله أن لا بد
لحكم مصر من انتهاج مناهج جديدة وان طرق الباشوات والأمراء وإنفاقهم

العمر في جمع المال وبعثرته وتوطيدهم أقدامهم بصلم الأذان وخزم الأنوف
وقطع الرؤوس لم تؤد إلا إلى الخراب الشامل ، فهدته مواهبه لسياسة من نوع
آخر يحقق بها رجاء الناس فيه فيصون أرواحهم وأعراضهم وأمواهم ويرتقى
بهم درجات إلى ما لم يكونوا يعهدون .

وكانت الساعة أيضا حقيقة بالبطولة : فقد فتحت الحوادث أعين
السياسة الأوروبية لمصر ولغيرها من البلاد الإسلامية . ألم يسبق توليته نزول
الفرنسيين بمصر ؟ ألم يكن إجلأؤهم عنها إلا بشق الأنفس وبفضل معاونة
دولة أوروبية أخرى ؟ ألم تتداع القوة الإسلامية في الهند نحو الانهيار النهائي ؟
ألا يحس كل عثماني بضغط الدول الأوروبية على السلطنة العثمانية وتوغل
الروسيين في اتجاه فارس والامارات الإسلامية الآسيوية ؟ فالأمر إذن لا يحتمل
التأجيل ، وإعزاز مصر والإسلام يتطلب العمل السريع ، الإصلاح الشامل ،
القوة التي تصون الكرامة : قوة الحديد والمال والعلم .

~~مصر~~

مصر

جاشت في صدر محمد علي هذه المعاني ومثيلاتها من أول الأمر . وجال
بصره في الميدان حوله فوجده ممتلئاً بأنقاض الماضي ، فكان لا بد له من
شق طريقه بينها وحوّلها قبل أن يستطيع أن يزيح الأنقاض ويمهد الأرض
للبناء .

وقد ورث محمد علي فيما ورث عن الماضي القريب والبعيد أن تكون مصر
مما يهيم بعض الدول امتلاكه ومما يهيم البعض منع ذلك الامتلاك - وقد خفي
ذلك الوضع المؤلم الجارح للكرامة في السنوات الواقعة بين جلاء الفرنسيين
عن مصر وولاية محمد علي أمرها (أى بين ١٨٠١ و ١٨٠٥) - ففي تلك
السنوات كانت وقائع الكفاح بين فرنسا - وقد قبض الجنرال بوناپرت على
أزمة حكمها - وحلف أوروبي قوى يرمى الى نقض ما أبرمه بوناپرت في
داخل فرنسا وخارجها . وانصرف جهد بوناپرت كله إلى إفساد خطة أعدائه
وتوطيد نظامه الجديد . وقد نجح في ذلك نجاحاً كبيراً . فتوج عمله الداخلي

باعلان الامبراطورية وهزم النمسا والروسيا هزائم مضعضة وربط فتوح فرنسا
 بشخصه عن طريق أقاربه . ولكن النجاح لم يكن تاماً والتسوية لم تكن
 نهائية ، فانجلترا لم يتغلب عليها بعد (وما بقيت انجلترا قائمة فلا سيادة لأحد
 على أوروبا) . وضرباته الحربية لأعدائه في القارة كانت مضعضة ولكنها
 لم تكن قاتلة . ولم يظهر بعد أن أوامر الرحم بين الحاكمين أقوى على ربط
 الفتوح بفرنسا من اتفاق المصالح والعواطف بين المحكومين . وكان من شأن
 انهماك كل من فرنسا وأعدائها فيما وصفنا أن انعدم التأثير الأوروبي انعداماً
 يكاد يكون تاماً في الحوادث التي جرت في مصر فيما بين ١٨٠١ و ١٨٠٥
 والتي انتهت كما رأينا ببلوغ محمد علي ولاية الأمر . ولا حجة لما اختلقوه من
 بحث القنصل الفرنسي عن رجل جدير بعطف الحكومة الفرنسية واهتدائه
 الى محمد علي وكتابه لحكومته بهذا « الترشيح » وتأيد فرنسا لذلك لدى
 الباب العالي - لم يحدث شيء من هذا قطعاً ، ولم يتجاوزهم القنصل الفرنسي
 حماية نفسه ومواطنيه في الاضطراب السائد في القاهرة ، وقد ضعف النفوذ
 الفرنسي في القسطنطينية في تلك السنوات لدرجة أن حكومة الباب العالي
 رفضت الاعتراف بنابليون امبراطوراً على الفرنسيين وكان ذلك تحت إملاء
 روسيا . وانسحب السفير الفرنسي وانقطعت العلاقات بين الدولتين زمنًا .
 ولكن انتصار نابليون في أوسترلتز قرب نهاية سنة ١٨٠٥ ، وتمزيقه التآلب

الأوروبي بإخراج النمسا من الحرب غير الموقف للدولة العثمانية ولمصر تغييراً كبيراً وواجه محمد علي بعد ١٨٠٥ نتائج ذلك التغيير .

فقد اتخذ نابليون ابتداءً من سنة ١٨٠٦ من الميدان العثماني القسيح عنصراً هاماً في خطته السياسية والحربية وعمل على ما سماه « احياء ما لأراضي السلطان من أهمية حربية وسياسية » وسعى الى بث روح التحمس في السلطان وحكومته ضد الروسيا وأن يقنع السلطان بربط مصيره بالامبراطورية الفرنسية لإحياء مجد الدولة . وقد قبلت الدولة أن « تتحمس » ولكن بقدر وحساب ، بالقدر الذي يدفع عنها الضغط الروسى دون أن يربطها بالتنظيم النابليونى الأوروبى ربطاً محكماً أو نهائياً . ورأت الحكومة البريطانية بإزاء ذلك أن تضغط هى أيضاً على الدولة العثمانية لتعاونها على التخلص من النفوذ الفرنسى والبقاء داخل نطاق النفوذ الروسى . واختارت إنجلترا القيام « بمظاهرة بحرية » أمام العاصمة يتلوها احتلال عسكري لثغر الاسكندرية ان أخفقت المظاهرة فى حمل الدولة العثمانية على إبعاد السفير الفرنسى وقطع علاقاتها بفرنسا وكانت حجة الانجليز أن رفض قطع العلاقات معناه الخضوع العثمانى لفرنسا وتكون إنجلترا إذن فى حل من أن تستولى على ما يهملها من أرض السلطان جذر وقوع الكل فى أيدي الفرنسيين .

وأخفقت المظاهرة . واحتلت قوة انجليزية ثغر الاسكندرية ، سلمها للانجليز

دون قتال حاكمها العثماني المستقل بها عن محمد علي . وعلى الرغم من أن تعليمات الحكومة الانجليزية لقائدها في الاسكندرية كانت تقضى بالاحتلال التوغل فيما وراءها وبالأخص التدخل فيما كان يجري بين الأحزاب المختلفة في مصر فان القنصل الانجليزي (وكان يود أن يكون احتلال الاسكندرية ممهداً لاستقرار إنجلترا نهائياً في المناطق الساحلية المصرية) أقنع القائد بأن تموين الاسكندرية بما يلزم أهلها من الماء والغذاء يستلزم احتلال رشيد وإنشاء مواصلات محمية بين الثغرين . فحاول القائد ذلك مرتين ومضى بهزيمتين قبيحتين على يد ألباني رشيد وأهلها ثم على يد القوات التي أرسلها محمد علي من القاهرة . واستقر القائد في الاسكندرية الى أن أمرته حكومته بالانسحاب منها بعد أن زالت البواعث التي دعت الى احتلالها بتغير الموقف في أوروبا تغيراً تاماً . فخرجت روسيا من الحرب ضد فرنسا ، ولم تكثف بذلك بل قامت بين نابليون والاسكندر معاهدة تحالف ، هي معاهدة تلت المشهورة ولم تعد هناك أسباب تحمل الانجليز على الضغط على الدولة العثمانية لإرضاء لروسيا ، فسعت إنجلترا لتسوية علاقاتها بالدولة العثمانية وقررت أن تعمل على المحافظة على كيانه . أما اذا تحقق ما ذاع من أن الامبراطور والقيصر قد اتفقا على تقسيم الدولة العثمانية فإن إنجلترا في تلك الحالة تؤيد الحكومة الشرعية العثمانية في أي مكان تقوم فيه اذا اضطرت لمغادرة العاصمة

وتنشئ من جهة أخرى علاقات تأييد ومعاونة مع الولاة العثمانيين في ألبانيا
وفي مصر مثلاً لدفع الفرنسيين أو الروسيين عن ولاياتهم . وقد سارت الحكومة
الانجليزية الى حد ما على هذه الخطة في السنوات التالية لعقد معاهدة تلست
فزاد اتصالها المباشر بمحمد علي وخصوصاً في أمر العلاقات التجارية وفي أمر
تطبيق قوانين الحرب البحرية وما إلى ذلك، ولكنها حذرت أن تزيد على
ذلك وذلك لأن الشرط الأساسي لاتخاذ سياسة الاعتراف بكيان خاص
للوحدات العثمانية لم يتحقق ، فان معاهدة تلست لم يتبعها تقسيم الدولة العثمانية
بل - على العكس - تبعها شيء من التوازن مكن الدولة العثمانية من التماسك
واجتياز فترة الاضطراب النابليوني بسلام . وذلك أن التحالف الروسي
الفرنسي لم يكن في نظر الاسكندر ونابليون مقدمة لمشروعات سياسية مهمة
كتقسيم العالم بين العاهلين وما إلى ذلك، بل كان على العكس وسيلة لتحقيق
أهداف عظيمة حقاً ، ولكنها محددة تماماً . فمن جهة نابليون : حرمان
انجلترا من حليفها الأوروبية الكبرى ، وإغلاق ما ينفذ منه الانجليز الى القارة
واقامة الروسيار قبيحاً على النمسا لكي يفرغ لاتهم إخضاع وتنظيم غربي أوروبا
ووسطها . وثمن هذه الخدمات الروسية ؟ أحب طبعاً أن يكون الثمن زهيداً
ما استطاع ، وأن يكون « كلاماً » أكثر منه حقائق . ولكن كان لا بد
من أن يدفع شيئاً ما ، وأقصى ما فعل أن ترك للروسيين إمارتي البغدان

والافلاخ وأن أشار على الدولة العثمانية - برفق فهمته تماما - أن تسلم للروسيا بملكهما . ومن جهة الاسكندر : وضع حد لمشروعات نابليون في بولونيا وفي العالم العثماني . وثن هذه الخدمات : الاكتفاء مؤقتاً بملك الولاياتين الدانيويتين والتسليم لفرنسا بمنطقة نفوذ وقواعد في الجزائر اليونانية وعلى الساحل الألباني . وراقب الحليفان أحدهما الآخر الى أن حان وقت إسدال الستار على هذا الفصل الممتع من تاريخ الرجلين ، وأغار نابليون على روسيا في سنة ١٨١٢ وكانت بداية النهاية .

أتاح هذا كله نوعاً من التوازن - كما قدمنا - وهياً لمحمد على أول اختباراته للسياسة الكبرى . وقد عرفها في طور خاص من التاريخ الأوروبي لا يمثل حياتها الطبيعية أو العادية أصدق تمثيل ، فكأنه رآها بعين الرجل يرى الآلات في مصنع من المصانع تدور دورانا جنونيا والصناع يلهثون لحفظ سرعة الدوران على حالتها ، أو كأنه رآها بعين الميكروسكوب يكبر أجزائها ويظهر كل ما دق من معالمها . وقد تأثر محمد على بنظرته الأولى تلك طول حياته وانتفع بها وخسر ، انتفع بها لأنه فهم سر الحركة وأنها تستطيع أن تغير كل شيء . هذه خريطة أوروبا ، الظاهر أن نابليون يستطيع أن يفعل بها ما يشاء ، هذه عروش قديمة تزول كأن لم تغن بالأمس . وهذه الأمبراطورية النابليونية

نفسها زالت بعد حين . وانتفع أيضاً الآن في مدى تلك السنوات الضيق يتجمع
الشيء الكثير من القواعد الأساسية في تشكيل العلاقات السياسية الكبرى :
التفوق البحري الانجليزي ، موقع روسيا ومواردها ، تسخير قوى الانتاج
وتنظيمها وتنسيقها لخدمة غايات معنوية . بهرته الحركة تماماً . وصادف ذلك
هوى في نفس مشرئبة طموحة . وخسر لأنه لم ير أن السكون هو أيضاً لازم
لتلك الحياة السياسية الكبرى وأنه أيضاً عامل فعال وان في الحياة السياسية
الكبرى ما يدفع نحو منع التغيير ونحو محاسبة من يسببه .

ومهما يكن فان وسائل محمد علي في السنوات الأولى لم تتح أكثر من فرص
التطلع من نافذته المصرية . حقيقة أن النظر ينفذ من النافذة المصرية لآفاق
بعيدة جداً ، ولكن الوسائل إذ ذاك لا تسمح بأكثر من استطلاعها . وكان
مما لا بد منه في أول الأمر أن يجمع تلك الوسائل في يده على الأقل وأن يقيم
بناء الحكومة الجديدة على أساس جديد .



وكانت فكرته فيما يجب أن تكون عليه حكومة مصر واضحة له تمام
الوضوح . ان مصر لا بد أن تتولى أمورها سلطة عامة واحدة ، فان تجزئة
السلطان وتشتيته السائدين قبل أيامه أديا الى انعدام فكرة الحكومة انعداماً
يكاد يكون تاماً فنتج عن ذلك تكوين العصابات الخاصة المسلحة ، ونتج عن

ذلك إهمال العمال المرافق العامة إهمالا ذريعا ، ونتج عن ذلك أن كل من يستطيع وضع يده على أموال عامة يفعل ذلك دون تردد ، بل نتج نوع من التفكير يعتبر أن الحكومة ما هي إلا مشاركة ومقاسمة في « الأرزاق » وإن شئت قل نهبا . وليس توضيح ذلك بعسير . ومرجعنا في وصف هذا التشيت والتجزئة رسالة حسين أفندى في ترتيب الديار المصرية ، ومرجعنا في وصف عقلية المشاركة والمقاسمة الجبرتي .

المثل الأول : « سئل حسين أفندى : من أين كان يراد الباشا وعوائده؟ فأجاب المذكور أن حضرة السلطان سليم رتب للباشا إيرداً وعوائد معلومة على أصناف البهار في كل فرق بن أربعائة فضة وعوائد على الأمراء والصناجق وقت تلبيسهم وعلى كشف الولايات وقت توليتهم وعلى الجمارك مثل ديوان اسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة ، وعوائد على أمين البحرين وأمير الخردة وعلى الضربخانة وعلى أرباب المناصب . وجعل له حلوان بلاد الأموات . وربط عليها أموالا أميرية في كل سنة تدفع إلى ديوان السلطان وقدرها خمسمائة وستة وخمسون كيسا مصريا . وأضاف الى هذا أن الباشا يؤدي ميريا نظير عوائده في مال البهار في كل فرق بن أربعائة فضة وفي نظير الحلوان الخ . »

اخترنا هذا المثل لأنه يمثل لنا فكرة الحكومة ونظامها في أمر عادى مألوف لنا تماما ، أمر مرتب الوظيفة . عندنا أمره بسيط . للموظف مرتب محدد

يتسلمه في مواعيد محددة وينتهى الأمر عند ذلك ، أما عندهم فالأمر معقد كل التعقيد .. هاك - في مثلنا الحاضر - باشا مصر وكيل السلطان فيها وهو رأس الادارة كلها . لمرتبه مصادر متعددة : عوائد على البن ، وعوائد على الأمراء والصناجق وقت تلبسهم كسوة مناصبهم ، وكذلك على الكشاف عند تعيينهم في الأقاليم وكذلك على الجمارك وعلى بعض أصحاب المناصب وعلى دار الضرب وعند ما يموت أحد الملتزمين فيصبح التزامه « بلد أموات » يتقاضى باشا مصر لنفسه رسماً خاصاً على نقل الالتزام لورثة المتوفى . وهذا هو الحلوان :- ثم يأتي بعد ذلك الأمر الأغرب وهو أن الباشا لا يأخذ فحسب .. بل يؤدي من جانبه للخزانة « ميريا » أو - كما يسمونه كشوفية - يؤدي مالا نظير تمتعه بالعوائد السابقة الذكر . معنى ذلك أن باشا مصر بدلا من أن ينصرف لادارة شؤون مصر يصرف وقته في التحصيل لنفسه والمساومة والحاسبة والتخادع والتحايل والتناهب مع « المستحقين الآخرين » في البن والخردة والحلوانات وما إليها . ثم الباشا ايراده يزيد وينقص لظروف منها ما هو فوق استطاعته ومنها ما يستطيع أن يوجده . خذ حلوان بلاد الأموات مثلا ، قد يفشو وباء فيكثر الموت بين الملتزمين وتكثر بلاد الأموات ويكثر الحلوان ، وقد لا يحدث شيء منه فتطول أعمارهم وينكمش دخل الباشا السيئ الحظ . وكذلك أمر العوائد على تعيين الكشاف ! ألا يستتبع هذا أن الباشا لا يكره - على الأقل -

إخلاء وظائف الكشف وملئها في فترات لا تطول كثيراً وهكذا .

وسئل حسين أفندي عن القاضي وخدمته فأجاب ببيان اختصاصه وان تحت يده قضاة نوابا عنه . ولهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشرا وأن القاضي له عوائد على نوابه في كل شهر « وهكذا

وقس على ذلك سائر الموظفين العموميين كبارا وصغارا .

المثل الثاني : ونقصه به توضيح ناحية أخرى من التثنيات . نعرف أن القاعدة العمومية عندنا اليوم أن الحكومة لا تربط وجهاً معيناً من المصروفات بوجه معين من الإيرادات ، أما عندهم فالعكس هو السائد : كما ترى فيما يلي : -

سئل حسين أفندي عن مال الكوركجي الذي هو مضاف بالمال ما معناه . « فأجابه إن مال الكوركجي كان يقبض من البلاد خارجا عن الميرى ، ويصرف في أجرة المراكب وغيره لنقل التراب من مصر ويرمى في البحر المالح ، وكان قدر مبلغه في كل سنة نحواً من ثمانية وعشرين كيساً مصرياً ، واستمر ذلك الحال مدة سنين وهم ينقلون التراب من القاهرة وكانت نظيفة ، ولم يكن فيها من الوخم شيء ، ومن بعد ذلك حصل تراخي وكسل وعدم التفات من الحكام ، فصاروا يأكلون ذلك القدر في كل سنة ولم يصرفوه ، فبلغ ذلك إلى السلطان وحضر منه أمر إلى وكيله

بإضافة ذلك المبلغ على خزينته التي بقيت له في ذلك الوقت من الميرى بعد
المصاريف التي رتبها . « . وشرح ذلك أن مال الكركشى (من كلمة كورك
التركية وهى آلة الجرف) ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للانفاق
على إزالة الأتربة وما إليها من القاهرة وعلى مرور الزمن بطل إنفاق هذا
المال فيما خصص له وأضيف الى « خزينة السلطان (والخزينة أو الخزانة فى
اصطلاحهم هى مجموع المال الذى يبقى بعد أداء جميع المصروفات ويرسل
للقسطنطينية) وبقوا يجمعون مال الكركشى من الناس وإن كان قد بطل
إنفاقه فيما فرض من أجله ، وهذا هو السر فى تراكم وتكون الكيان التى
كانت تحيط بالقاهرة واستمرت يؤذى غبارها وما ينبعث من راحتها أهل
المدينة إلى أن أزالها حكومة محمد على .

المثل الثالث : ونقصد به توضيح ناحية أخرى من التشيت والخلط .
القاعدة عندنا أن مهمة الجنود الجندية - أما عندهم فالجندية ربما كانت أقل
ما شغل جنود الأوجاقات (الفرق) العثمانية . ولنختار وصف أوجاقين منها :
سئل حسين أفندى عن أوجاق جاوشان وخدمتهم وأنفارهم ، فأجاب أنهم
من أرباب الديوان العمومى . ومنهم كتحذا جاوشان وأمين الشون ومحتسب
واختيارية وخدمتهم أن يحضروا فى كل ديوان لتحصيل الأموال الأميرية ،
وكتحذا جاوشان عوائده على طرف حكام الولايات وعلى حلوان بلاد الأموات

على كل كيس مصرى الف فضة ، وله عوائد على جانب الموجبات . وعوائد
على طرف الباشا . وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان فى كل سنة وأمين
الشئون عوائده على غلال الميرى وعليه ميرى يدفعه الى ديوان السلطان ، والمحتسب
عوائده على المسبيين الذين لم يضبطوا الميزان وعليه ميرى يدفعه الى ديوان
السلطان « الخ من هذا نفهم أن أهم ما شغل فرقة جاوشان كانت تحصيل
الأموال الأميرية عيناً ونقداً وان حسبة القاهرة كانت من اختصاصه أيضاً .
وعلىنا أن نلاحظ أيضاً ما لاحظناه من قبل عن موارد إيراد كبار رجال
الأوجاق وتنوعها وتعددتها ، فهاهو كتحذا جاوشان شريك آخر للباشا فى
حلوان بلاد الأموات .. وها هو المحتسب رزقه مما يفرضه على المطففين ، وهكذا
وسئل حسين أفندى عن أوجاق الانكشارية وخدمته ، فأجاب « ان الأوجاق
المذكور أوجاق السلطان ، منهم الأغا حاكم بمصر وسيفه مطلق ، ومنهم كتحذاء
الوقت وهو المتكلم بمصر ، ومنهم سردار الحج والخزنة والسكواخى الاختيارية
والجور بحية واليولداشات وهم مقيمون بالقلعة وهم تحت طلب السلطان وعوائدهم
مال الدواوين بعد الميرى ومنهم الأوضباشية وعوائدهم على الختامير ، وعوائد
الأوجاق المذكور على طرف الميرى من أصل موجبات العساكر وله أيضاً عوائد
على الباشا وعوائد على الملاحة والسلاخانة الخ » . ومنه نفهم أن بعض كبار
أصحاب المناصب الإدارية كالتحذا (وهو يلى الباشا) ينتمون لهذا الأوجاق

كما نفهم أيضا أن الكثير من شؤون الأمن في القاهرة ومدن الريف في أيدي رجال الأوجاق . ونلاحظ أيضا تنوع موارد الإيراد فمن رسوم الجمارك (الدواوين) إلى الرسوم على الحمامير والملاحات

ننتقل من هذه الصور إلى صور أخرى تتصل بها وتوضح « العقلية » التي نمت في تلك البيئة .

ولم يكن بد من أن يكون أول ما عمل محمد علي لتجميع عناصر السلطان وجزئياته بعضها إلى بعض وإقامة السلطة العامة التي لا بد لها من أن تكون في يدها كل الموارد حتى تستطيع أن تقوم بواجبات السلطة العامة ، كان لا بد أن يكون أول ما عمل لتحقيق ذلك متسا بمظهر الاعتداء على الحقوق المكتسبة ، بمظهر الطمع في أيدي الناس ، بمظهر « الحرب » للبيوت العاصرة ، القاطع لأرزاق العباد . كان لا بد من أن يتسم العمل في أوله بهذه المظاهر ، ولكنه كان في حقيقته غير ذلك ، كان وسيلة الخروج من الفوضى والفقر والضعف إلى النظام واليسر والقوة — وإذا شئنا أن نجمل وصف مراحل إنشاء السلطة العامة مستخدمين لغة ذلك العصر قلنا إن المراحل الأولى كانت مراحل الضبط والكشف والتحقيق والتصفية وبخاصة في أمور الالتزامات وإلغاء ما لا يستند منها إلى سند شرعي أو تحول إلى منفعة أشخاص أو هيئات . وفي تلك المراحل الأولى أعيد منح بعض الالتزامات

بشروط أصلح لولى الأمر ، أما المراحل الثانية فكان فيها الانتقال من الالتزام الى الحجر - ثم يأتى بعد ذلك الدور الباهر دور تحويل الحجر الى وسيلة قوية للانتاج الجديد ، للثورة الاقتصادية المصرية . ونقتصر فى موضعنا الحالى على وصف المراحل الأولى مرجئين دور الانتاج والخلق لموضع آخر أولى به .

وكان دور الضبط والكشف والتحقيق عنيفاً شاقاً مؤلماً ، هو إجراء قاس ، ولكن لا بد منه ، كان قاسياً لأنه أصاب « ذوى البيوت والمساكين من الناس » . ولكن كان لا بد منه لأن الفساد القديم أدى الى فقر الجميع حكماً ومحكومين ، وإلى وجود نوع من الحكومة لا تملك مالاّ يمكنها من أن تنشئ قوة حربية مطيعة نافعة أو تطهر ترعة أو تصون جسراً .

خذ مثلاً « الرزق » وأصلها أراض مرصدة على البر والصدقة ولأهل المساجد والأسبلة والمساكن والخيرات وتؤدى ضرائب قليلة جداً . ما الذى وجد محمد على عند الفحص ؟ وجد أن تلك الرزق الاحباسية قد زادت مساحتها لدرجة أضعفت إيراد الخزانة إضعافاً بيناً كما وجد أن إنفاق غلتها فيما رصدت له كاد ينعدم تماماً بل وضع الناس أيديهم عليها واستغلوها لمنفعتهم تماماً . ولننقل فى هذا عن الجبرقى فهو المتألم جد التألم من خطة قطع أرزاق الناس . قال : « إن الواضعين أيديهم لا يدفعون لجهاتها ولا لمستحقها

إلا ما هو مرتب ومقرر من الزمن الأول السابق وهو شيء قليل وليتهم
لو دفعوه . . . بل يضمن ويبخل بدفع القدر اليسير لجهة وقفه ويكسر السنة
على السنة . . . والذي يكون تحت يده شيء من أطياف هذه الأوقاف وورثها
من بعده ذريته فزرعوها وتقاسموها معتقدين ملكيتها تلقوها بالإرث من
مورثهم ولا يرون لأحد سواهم فيها حقاً ولا يهون عليهم دفع شيء لأربابه
ولو قل إلا قهراً . وبالحيلة ما أصاب الناس إلا ما كسبت أيديهم ولا جنوا
إلا ثمرات أعمالهم وكان معظم إدارات دوائر عظماء النواحي وتوسعاتهم
ومضايقتهم من هذه الأرزاق التي كانت تحت أيديهم بغير استحقاق إلى أن
سلط الله عليهم من استحوذ على جميع ذلك وسلب منهم ما كانوا فيه من
النعمة وتشتتوا في النواحي وتغربوا عن أوطانهم وخربت ديارهم وذهبت
سيادتهم « وكم أهلكنا قبلهم من قرن هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم
ركزاً » وأضاف إلى ذلك واقعة لها دلالتها قال : « وفي بعض الأرزاق من
مات أربابه وخربت جهاته ونسي أمره وبقي تحت يد من هو تحت يده من
غير شيء أصلاً وقد أخبرني بنحو ذلك شمس الدين بن حمودة من مشايخ برما
بالتوفية عند ما أحضر إلى مصر في وقت هذا النظام أنه كان في حوزهم ألف
فدان لا علم للملتزم ولا غيره بها وذلك خلاف ما بأيديهم من الرزق التي
يزرعونها بالمال اليسير وخلاف المرصد على مساجد بلادهم التي لم يبق لها أثر

وكذلك الأسيلة وغيرها وأطيانهم تحت أيديهم من غير شيء وخلاف فلاحهم
الظاهرة بالمال القليل لمصارف الحج لأنها كانت من جملة البلاد الموقوفة على
مهمات أمير الحج وقد انتسخ ذلك كله .

لترك هذا ولنتقل لمفاسد ملتزمى الأرض ومشايخ القرى والجباة الأقباط
وننقل في هذا أيضاً عن الجبرقى المتألم من طريقة محمد على كل التألم : « كان
الفلاحون مع الملتزمين أذل من العبد المشتري فر بما ان العبد يهرب من سيده
إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب وأما الفلاح فلا يمكنه ... وكان من
طرائقهم أنه إذا آن وقت الحصاد والتخضير طلب الملتزم أو قائمقامه الفلاحين
فمن تخلف لعذر أحضره الغفير أو المشد وسحبه من شنبه وأشبعه سباً وشتاً
وضرباً وهو المسمى عندهم بالعونة والسخرة ... وهذا خلاف ما يلقونه من
الإذلال والتحكم من مشايخهم والشاهد والنصرانى الصراف وهو العمدة والعهدة
خصوصاً عند قبض المال فيغالطهم ويناكروهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره
نافذ فيهم فيأمر القائمقام بحبس من شاء أو ضربه محتجاً عليهم ببواقي لا يدفعها
وإذا غلق أحدهم ما عليه من المال الذى وجب عليه في قائمة المصروف وطالب
من العلم ورده وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه فلا يقدر
الفلاح على مرادته خوفاً منه فإذا سأله من بعد ذلك قال له بقى عليك حبتان
من فدان أو خروبتان أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغلاق حتى يستوفى منه

قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة وغير ذلك أمور وأحكام خارجة عن إدراك
 البهيمة فضلا عن البشرية كالشكاوى ونحوها وذلك كما إذا تشاجر أحدهم مع
 آخر على أمر جزئي بادر أحدهم بالحضور إلى الملتزم وتمثل بين يديه قائلاً أشكو
 اليك فلانا بمائة ريال فبمجرد قوله ذلك يأمر بكتابة ورقة إلى قائمقام أو المشايخ
 باحضار ذلك الرجل المشتكى واستخلاص القدر الذى ذكره الشاكي قليلا أو
 كثيراً أو حبسه وضربه حتى يدفع ذلك القدر ... »

وأضاف الجبرتي إلى ذلك ملاحظة لا ندهش لها : إن ذلك الفساد أنزل
 الفلاحين من تفكير الآدميين إلى تفكير آخر فأصبحوا - كما قال - « إذا
 التزم بهم ذو رحمة ازدروه فى أعينهم واستهانوا به وبخدمه وماطلوه فى الخراج
 وسموه بأسماء النساء ونمّوا زوال التزامه بهم وولاية غيره من الجبارين الذين
 لا يخافون ربهم ولا يرحمهم لينالوا بذلك أغراضهم بوصول الأذى لبعضهم
 وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً يتمكنون هم أيضاً من ظلم فلاحهم
 لأنهم لم يحصل لهم رواج الا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لأنفسهم
 فى ضمنها ما أحبوا وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعاتهم على الفلاحين » ثم
 ختم كلامه : « وقد انخرم هذا الترتيب بما حدث فى هذه الدولة من قياس
 الأراضى والقدن » .

ولنتقل إلى ناحية أخرى من نواحي خطة الكشف والضبط والتحقيق ،

وفي هذا ننقل أيضاً عن الجبرتي الناقم على طريقة محمد علي : قال « إن ديوان
المكس ببولاق الذى يعبرون عنه بالكمر ك لم يزل يتزايد فيه المتزايدون حتى
أوصلوه الى الف وخمسمائة كيس فى السنة وكان فى زمن المصريين أى فى زمن
الأمراء يؤدى من يلزمه ثلاثين كيساً مع محاباة الكثير من الناس والعفو عن
كثير من البضائع لمن ينسب إلى الأمراء وأصحاب الوجاهة من أهل العلم وغيرهم
فلا يتعرضون له ولو تحامى فى بعض أتباعهم ولو بالكذب ويعاملون غيرهم
بالرفق مع التجاوز الكثير ولا ينبشون المتاع ولا رباط الشئ المحزوم بل على
الصندوق أو المحزوم قدر يسير معلوم فلما ارتفع أمره إلى هذه المقادير صاروا لا
يعنون من شئ مطلقاً ولا يسامحون أحداً ولو كان عظيماً من العلماء أو من غيرهم
وكان من عادة التجار إذا بعثوا إلى شركائهم محزوماً من الأقمشة الرخيصة مثل
العاتكى والنايلسى جعلوا بداخل طيها أشياء من الأقمشة الغالية فى الثمن مثل
المقصبات الحلبي والكشميري والهندي ونحو ذلك فتندرج معها فى قلة الكمر ك
وفي هذا الأوان يحلون رباط المحزوم ويفتحون الصناديق وينبشون المتاع
ويم تكون ستره الخ . »

وقد آن وضع حد لهذا العبث كله - واشتد محمد علي فى خطة الضبط
والكشف والتحقيق بقدر حاجته الشديدة للموارد المالية لمواجهة طلبات الجند

الألباني المستمرة المتزايدة ولشراء تأييد رجال الدولة له وإبقائه في منصبه ولتنفيذ خطته لحل مشكلة الأمراء وكانت تقوم على حملهم على الاستقرار في القاهرة والجزيرة في عيش هنيء. وكان من وسائله لزيادة الموارد بعض الاحتكارات الصناعية والقيام بعمليات تجارية في نطاق واسع. أما الاحتكارات الصناعية فأمرها في أول الأمر مالى صرف وهى في هذا لا تخرج عن الاحتكارات التى عرقها مصر في كل أدوار تاريخها تقريبا ، ولكنها ستقلب على يدي محمد على لأمر آخر لم تعرفه مصر قبله - ستقلب أساساً نهضة صناعية وسياسية اقتصادية جديدة تماما - وأما العمليات التجارية فترجع الى أن السنوات ١٨٠٩ و ١٨١٠ و ١٨١١ كانت سنوات قحط في بلاد البحر المتوسط ، ولما كان للانجليز جيوش في شبه جزيرة ايبيريا ومالطة وصقلية والجزائر اليونانية فقد اتجهوا نحو مصر لتموين الجيوش وأهل تلك البلاد . ووجدوا أن محمد على يملك مقادير كبيرة من الحبوب (وذلك أن ضرائب الصعيد كانت تجبي غلالاً) وأنه وحده يستطيع أن يجمع بالشراء مقادير كبيرة من المنتجين وأنه على استعداد لأن يبيعها بالثمن الملائم - فتمت الصفقات - ووجه الأهمية في هذا الموضوع ماظهر لمحمد على من فوائد توسيع نطاق التجارة الخارجية بعد أن تضائل شأنها في الاقتصاد المصرى كل التضائل . فقرر أن يتخذ من هذا قاعدة أخرى لسياسته الاقتصادية . والوجه الثانى لأهمية هذا الأمر هو تولى ولي الأمر

بنفسه شؤون التجارة الخارجية ، وهو في نظرنا ثانوى بالنسبة للوجه الأول
اقتضته ظروف خاصة أهمها أن مصر إذ ذاك (بما في ذلك البيوت التجارية
الأوروبية في مصر) لم تملك شيئاً من أدوات تمويل وتنظيم تجارة خارجية
واسعة النطاق ولا يرجع ذلك بالمرّة لميل غريزى أو مكتسب في نفس محمد على
للتجارة وما إليها ، بل يرجع لضرورات الموقف التى دامت تقريباً طول

مدته . X

وقد مكنته هذه الموارد من مواجهة موقفه الصعب إلا أنها زادت في
وحده وانعزاله . ينظر حوله في تلك الأيام فلا يجد من يستطيع إشرافه معه
في أمانيه ومشروعاته ، فضلاء العلماء من زمن قديم يميلون للابتعاد عن مسائل
الحياة العامة ، وهم بعد آسفون على انهيار عالم نشأوا فيه ، المنتصف منهم يعرف
عيوب ذلك العالم القديم كل المعرفة ولكنه لا يعرف بعد ما هو سائر إليه .
فان قلت له : لم لا تتقدم وتساهم في البناء الجديد ، أجاب : وهل هذا من
شأنى ، إني رجل علم ودين وللدنيا رجالها ، يمثل ذلك الجبرقى أصدق تمثيل .
الرجل أمين ودقيق الفهم ومنصف . يعترف حتى للفرنسيين بمحاسنهم ولكنه
حزين وناقم ، حزين على زوال ما ألف وناقم على ارتفاع أناس وانخفاض
آخرين ، يؤله خمول الفضلاء وتقدم من لا خلاق لهم ، ولكن - نسأل -
ماذا فعل ، وما ذا حاول وهو أول من سجل حتى على إخوانه العلماء نواحي الضعف

فيهم وفي عصرهم. ألا يستطيع أن يرى - وهو الطلعة المهتم بما يجري حوله - أن
محمد علي حقيقة جمع في يديه كل شيء ولكنه أيضاً أخذ يضطلع بكل شيء ،
بضبط الأمن والأعمال العامة والصناعة والتجارة والتعليم ؟ نعم رآه تماماً
فكتب عند ما أتم محمد علي إصلاح «السد الأعظم الممتد الى الاسكندرية
وقد كان اتسع أمره وتخرّب من مدة سنين وزحف منه البحر المالح وأتلف
أراضي كثيرة وخربت منه قرى ومزارع وتعطلت بسببه الطرق والمسالك
ومجزت الدول في أمره ولم يزل يتزايد في التهور وزحف المياه المالحّة على الأراضي
حتى وصلت الى خليج الأشرفية التي يمتلئ منها صهاريج الاسكندرية» ، عندما
أتم محمد علي إصلاح ما عجزت عنه الدول السابقة حتى تممه كتب الجبرتي .
« وكان له (أي لمحمد علي) مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان .
فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير
والمطاولة لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه » . شيء من العدالة ! هي في
نظره عدم مس الحقوق المكتسبة على ما قامت عليه من غصب وتبديد
وإسفاف وعبث رأينا شيئاً منه في كلام الجبرتي نفسه . ولكن شاء الجبرتي
أن يزداد انغزالا وأن يقف موقفه الأسف الحزين نافثاً مرارة فؤاده في قلمه
وابتلى في آخر أيامه بفقد ابنه قتيلاً فبكاه حتى فقد بصره ومات تاركاً صغاراً
كفلهم صديقه حسن العطار ونالوا شيئاً من نعمة محمد علي . وحديث هذا

الرجل الفاضل غير حديث الكثير من أقرانه وزملائه من أهل العلم . ان
خلافهم مع محمد على غير خلافه ، وان ابتعاد محمد على عنهم غير ابتعاده عن
أمثال الجبرتي . إنهم لم يكرهوا عمل التحقيق والفحص والضبط الذي قام به
لذاته ، إنما كرهوا أن يكون ذلك معهم أو على الأقل توهموا أن العمل ما هو
إلا تكرار لاغتصابات الماضي لا بأس به إن شاركوا فيه فلما اكتشفوا أنه
ليس مقدمة مقاسمة جديدة بل هو بناء السلطة العامة تتولى الجمع لتتولى الإنفاق
على المصالح العامة نفروا واحتجوا فلم يأبه محمد على لنفورهم واحتجاجهم علماً
منه بما وراء ذلك النفور وذلك الاحتجاج وسهّل عليه فض الاجتماع بشيء
من الاخافة هنا وهناك وبشيء من فضلات الأرزاق هنا وهناك . قال الجبرتي
يصف تلك الحالة : قال إن محمد على عند ما فرض فرضه المختلفة جعل ذلك
عاماً على جميع الالتزامات والخصص التي بأيدي جميع الناس حتى أكابر
العسكر وأصاغرهم ما عدا البلاد والخصص التي للمشايخ خارجة عن ذلك ولا
يؤخذ منها نصف الفائض ولا ثلثه ولا ربه وكذلك من ينتسب إليهم أو
يحتسب فيهم » . وماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة أنهم « أخذوا يأخذون
الجعالات والهدايا من أصحابها ومن فلاحهم تحت حمايتها ونظير صيانتها واغتروا
بذلك واعتقدوا دوامه وأكثروا من شراء الخصص من أصحابها المحتاجين
بدون القيمة » . أرايت النتيجة ؟

و بعد أن يلام محمد على على إلغاء ذلك الإعفاء الذى أسىء استعماله ؟ أنلومه
أن لم يرفههم إلا « رجال أعمال » لا رجال علم ؟ وهذا الجبرتي يقول : « انهم
هجرنا ماذا كره المسائل ومدارسة العلم إلا بمقدار حفظ الناموس مع ترك
العمل بالكلية وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الأقدمين واتخذوا
الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعزير والضرب بالفلقة والكرابيج
واستخدموا كتبة الاقباط وقطاع الجرائم فى الارساليات للبلاد وقدرنا حق
طرق لأتباعهم وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وانذارات عن تأخر المطلوب
مع عدم سماع شكاوى الفلاحين ومخاصمتهم القديمة مع بعضهم بموجبات
التحاسد والكراهية المجدولة والمركوزة فى طباعهم الخبيثة وانقلب الوضع فيهم
بضده وصار دينهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية والخصص والالتزام
وحساب الميرى والفائض والمضاف والرماية والمراسلات والمرافقات والتشكى
والتناجى مع الأقباط إلى آخر ما قال - أناس هذه حالهم لا يعطفون على الملك
الجديد ولا يفهمونه وكان ولا بد من أن يمضى زمن قبل أن يكون محمد على
جيلا آخر وأن يظهر أمثال رفاة يفهمون النظام الجديد ويعملون فى ظله
ويسكون قواعده وطرائقه وأهدافه فى القالب النظرى الفلسفى .

تغلب محمد على على أصحاب الحقوق المكتسبة ، ولكن التغلب التام

على العشائر الألبانية وزعمائها لم يكن ميسورا بلا قوة حربية نظامية تحت أمره . ولا يستطيع خلق مثل هذه القوة في يوم وليلة . فاستخدم لكبح جماح العشائر الألبانية وزعمائها كل ما أوتي من سحر الشخصية ومن مقدرة على دفع بعض الأغاوات ببعض الآخر وكل ما بيده من موارد المال . ولم ينجح في ذلك إلا نجاحاً محدوداً ، فاستمر الألبانيون في نهبهم وتمردهم وتقاتلهم وقتلهم ، وأسوأ من ذلك أن زعماءهم هم الذين دبروا الغدر بالأمراء المصريين فطخوا يديه - وهو الرجل الذي يمتك المذابح ويستنكر الوحشية والقوة في كل مظاهرها - بدمائهم في مذبح القلعة في سنة ١٨١١ - ولما كان محمد علي أكبر من أن يحمل غيره مسئولية عمل تم بموافقته فقد التزم السكوت ولم يشر إلى أصل الغدر وحقيقته . إن ذلك الغدر كان الشرط الأساسي لقبول الزعماء الألبانيين السفر لمحاربة الوهابيين في بلاد العرب . فقد كانوا على وجلهم القديم من الأمراء ، وكانوا لا يستطيعون الابتعاد عن القاهرة وقد أسسوا فيها البيوت واقتنوا ما اقتنوه تاركين منهوباتهم وحریمهم تحت رحمة الأمراء ، ولما كانوا أعجز عن محاربة الأمراء في الميدان فقد ارتأوا الغدر والمكيدة (وها عنصران أساسيان في نوع حربهم) وألزموا محمد علي بالموافقة . ونقول انه لو كان نصيب محمد علي في هذه الواقعة نصيب الأمر المنظم لما تم التنفيذ بالدقة التي تم بها . ان عدم افشاء سر المكيدة وحده - مع اشتراك عدد كبير في

التدبير - يدل على أن المنظمين كانوا ينفذون تدبيرهم هم - وأن نصيب محمد علي لم يكن إلا الاذعان لما يأباه طبعه ويخالف ما جرى عليه حتى ١٨١١ في حل مشكلة الأمراء .

انتهت بهذا الفصل الدموي السنوات الأولى من حكومة محمد علي . وهي سنوات كفاح وعنف وهدم وتبديل وتعديل . وهي سنوات لم يحبها هو وفي بعض وقائعها لا نحبها له .

وعند ما زاره فيما بعد الأمير بكر مسكاو ولاحظ أن وقائع تاريخه الأولى ليست معروفة تماما قال له محمد علي : أنا لا أحب تلك الفترة من حياتي إن تاريخي الحقيقي يبدأ عند ما فككت قيودي وأخذت أوقظ هذه الأمة من سبات الدهور » .

اختلفت المشكلات التي واجهت أعلام الإسلام ، سواء أكانوا من رجال الفكر أو من رجال العمل ، باختلاف عصورهم وبيئاتهم ، باختلاف أزمنتهم وأمكنثهم . كما اختلفت المشكلات أيضا باختلافها في الخطورة أو في التعقيد ، في كونها إسلامية عمومية أو إسلامية خصوصية . وكانت المشكلة التي واجهها محمد علي من أعظم ما واجهه أي علم من هؤلاء الأعلام : تطلبت منه البت في أمور خطيرة : على أي القواعد يقيم مجتمعه ، أعلى القواعد القديمة التقليدية أم على القواعد التي يشير تقدم المجتمع الغربي وقوته باتخاذها ؟ وبأي مقياس يقيس عند الاختيار بين الأمرين ؟ أم مجرد المنفعة البحتة ؟ أو بملاحظة القرب أو البعد عن التفكير الإسلامي الجديد أو القديم ؟ إنا نعلم أن الحلال بين والحرام بين . قاعدة عملية جيدة . ولكنها لا تحل كل مشكلة التمييز بين أنواع الحلال - كما أن المشكلة تطلبت منه أن يبت في تحديد خطته نحو مكان أهل الزمة في مجتمعه هذا وفي تحديد علاقته بالمعاهدين .

وأخيراً كان لا بد من أن يصل إلى البت في أمر آخر : أى مكان يشغل في العالم العثماني .

ولنبداً بحثنا من آخر ما وصلنا اليه . ولنثبت ما نراه فيه بلا لبس : ان محمد على بدأ وعاش وانتهى عثمانياً مسلماً وأن مهمته كما حددها من أول الأمر الى آخره كانت إحياء القوة العثمانية في ثوب جديد . وهو في موقفه هذا شبيه كل الشبه بصلاح الدين وأمثاله من الأعلام الذين حاولوا أن يحيوا قسماً أو عالماً من الأقسام أو العوالم التي تتكون منها دار الاسلام . ولكنه يختلف عنه وعنهم في أمر مهم ، هم قاموا بالإحياء أو حاولوه لغرض غير غرضه ، كان غرضهم مواصلة الجهاد ضد دار الحرب ، أما هو فقد تلاشت عنده فكرة دار الحرب هذه ورمى إلى أن يجد مكاناً لعالمه العثماني الحى في الدنيا الجديدة التي خلقها الانقلاب الاقتصادى فوصل بين أجزائها وصيرها وحدة حقيقية على الرغم من المنافسات القومية . لقد مرت علاقات محمد على بالحكومة المركزية في العالم العثماني في أدوار متباينة ولا يهمنا الآن بيان تلك الأدوار ، ولكن يهمنا الآن أن نقول ان تباين أدوارها لا يضعف شيئاً مما ذهبنا اليه من سعيه المتواصل لأن يحيي بيديه القوة العثمانية - ولم يهتم في دور ما من أدوار حياته بما يجب أن يكون عليه مركزه الرسمى ، أياكون سلطان الدولة أو وصياً أو قياً أو وكلاً ؟ لا ، لم يهتم إلا بشئ واحد ، أيستطيع أن يقوم بعمله

أولا يستطيع ؟ ولم يطالب الا بشيء واحد : أن يتمكن من تحقيق غرضه دون اهتمام بالألقاب والمظاهر .

وللمصري أن يسأل : وما قدر مصر في تفكيره وغاياته ؟ والجواب على ذلك أن قدرها في عينه عظيم عظيم المشروع كله ، هي القلب من الجسم الحي الذي يروم أن يرى ، وأبناؤها أعوانه في البناء الكبير . نالت من حبه ونالوا من حبه القدر الأكبر وواصل العمل آناء الليل وأطراف النهار في تفهم حاجاتها وتلبية نداء تاريخها ومقتضيات موقعها ولكنه رفض أن يتخذ منها عالما صغيرا ضيقا محدود الآفاق ضعيف الآمال ، كما رفض أن يكون معول الهدم في العالم العثماني حتى ولو كان الهدم اسمه الاستقلال والباعث الحرك له اسمه العصية القومية . وكان خير من يعلم أن انقسام الوحدة العثمانية معناه تشتت قوتها وأجزائها ووقوع الأجزاء جزءاً جزءاً في حكم الدول الغربية ، وكان التعصب بكل أشكاله أكره الأشياء إليه .

وقد حدد محمد علي ميدان عمله بالعالم العثماني ولم يلق نظره إلى ما وراء ذلك العالم من دار الاسلام إلا في حدود العاطفة وما يقتضيه وقوع الحرمين في نطاق حكمه من تيسير أداء فريضة الحج وإدراك الخير على فقراء المسلمين . وأمره في هذا أمر أعلام الإسلام كلهم منذ القرن الأول تقرّيبا ، قبلوا الواقع وعملوا في حدوده ، ومن يدري ما كان يحدث لو امتد الزمن لمحمد علي

لتحقيق احياء العالم العثماني على الوجه الذي تصوره ؟ إننا نستطيع أن نقن على الأقل بأن ذلك العقل المتوقد والنفس التي تأتي إلا الكرامة كان لا بد لهما عندئذ من تدبير الوسائل لخدمة الإسلام والمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها لا على أساس وحدة الملك (فقد أصبح مستحيلاً) ولكن على الأساس الذي أجاد الأستاذ الشيخ عبده في إجماله : « أن يكون سلطانهم جميعا القرآن ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه ، يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع ، فان حياته بحياته وبقاءه ببقائه . » . هذا قول الحق فيما ذاع عن مشروعات احياء الخلافة وما يتصل بها ، نجمه الآن لنعود اليه تفصيلا في موضع التفصيل .

أما الحديث في وسائل احياء العالم العثماني فهو في حيز آخر ، حيز المتجسم البارز الواضح المعالم . أجهلنا تصوير هذه الوسائل عند ما قلنا انها اصطناع قوة الحديد والعلم والمال ، يتخذ منها ما ينشئ به قاعدة الارتكاز (كما نسمع في هذه الأيام) في مصر وما يتصل بها من المناطق المكملة أو اللازمة لحياتها أو المناطق المجاورة ، ومن هذه القاعدة يكون التأثير فيما ليس تحت يده من أراضى العالم العثماني ، كما يكون التأثير في خطط الحكومة السلطانية المركزية نحو الإصلاح والتقدم ، نحو العزة والاستقلال ، نحو المساهمة والمشاركة في حوادث العالم وحركاته بالأخذ والعطاء والتبادل . ويتيح بذلك لأمم العالم العثماني أساسا

لأتحادهم فيه ، ويجعل من ذلك العالم مجتمعاً يستطيع أن يحيا فيه العربي والتركى واليونانى والصقلبى حياة العمل والكرامة وأن يجد فيه المسلم وغير المسلم النطاق الذى لا يمنع اختلاف الدين من العمل فيه والتعاون فيه لمنفعة الجميع .

وبعد فما الذى دفع الرجل نحو تلك الغايات التى أضنى فى كسبها بدنه وعقله ؟ وشكل فى سبيلها ابنين فى مستقبل الشباب والكثير ممن كانوا فى حكم أبنائه ؟ قال رفاعة « مفلسف » النهضة المحمدية العلوية :

« كان محمد على سليم القلب ، صادق اللهجة ، أميناً فى تصرفه ، حكيماً فى أعماله ، كريماً إلى الغاية ، حريصاً على عمار البلاد ، وفياً فى معاشرته ، حريصاً على ود عشيرته وجنوده ورعيته ، متحجباً إليهم . وإن كان فى بعض المواطن سريع الغضب فقد كان قريب الرضا ، حليف الحلم ، صفوحاً عن الجانى ، مقداماً على اقتحام الأهوال ، صبوراً على الشدائد . شديد الحرص على شرف ناموسه ، قوى الفطنة ، سريع الإدراك ، يجول فكره فى الأمور البعيدة ، بصيراً فى الحساب الهوائى العقلى ، عجيب البديهة ، غريب الروية تعلم القراءة والكتابة فى أقرب وقت وعمره خمس وأربعون سنة إذ ذاك جبراً لما فاتته فى زمن الصغر وتداركاً لما يزيد فى مجده فى زمن الكبر ، فرغب فى

مطالعة التواريخ ولا سيما تواريخ الفاتحين كتاريخ اسكندر وبطرس و نابليون
مع المواظبة على الاطلاع على الكافيات (الصحف) الافرنجية. وكان صاحب
فراصة اذا تكلم أحداً أمامه بلغة أجنبية فهم من النظر الى حركاته وإشاراته مقصده
يستشير العقلاء والعلماء في حل أموره . وكان نشيطاً يحب الحركة ويكره
الكسل والبطالة ، قليل النوم ، سريع اليقظة ، يستيقظ غالباً عند الفجر
يسمع بنفسه العرضيات التي تعرض له يومياً عند الصباح ويعطى عنها
جواباً ثم يذهب لمناظرة العمارات الأميرية التي كان مغرمًا بها . وكان متديناً
الى حد الاعتدال بدون حمية عصبية ولا تشديد ، فكان يغتفر لأهل الملل
والدول في بلاده التمسك بعقائدهم وعوائدهم مما أباحتها الشريعة المطهرة وهو
أول من أعطى للعيسويين الداخلين في الخدمات الأميرية لمنافعهم الاقتصائية
مزايا المراتب المدنية . وكان يؤثر الفعل على القول بمعنى أنه إذا أراد ترتيب
لائحة مهمة فيها منفعة للأمة شرع فيها بقصد التجريب وأجراها شيئاً فشيئاً
على طريق الإصلاح والتهديب ، فإذا سلكت في الرعية وصارت قابلة لعوامل
المفعولية كساها ثوب الترتيب والانتظام وأخرجها من القوة الى الفعل في
ضمن قانون الأصول والأحكام لما أنه كان يقال : أحسن المقال ما صدق بحسن
الفعال . وكان مولعاً ببناء العمارات وإنشاء الأغراس وتمهيد الطرق وإصلاح
المزارع وإتقان الصنائع والأعمال يرغب في توسيع دائرة التجارة ويستميل

عقول الأهالي ليجذبهم الى ما فيه كسب البراعة والمهارة ... [وكان محمد على لمصر] كالملتقط لليتيم المفارق أبويه لينقذه من التهلكة ... وما حصل له في الاستيلاء على مصر من التسخير والتيسير يدل على حسن النية وصفاء الطوية فكأنما أرشده الى بلوغ هذه المنزلة مصداق حديث « اعملوا فكل منكم ميسر لما خلق له » فكان دأبه في العناية بشؤون تقديم مصر للإخلاص وحسن النية ، فأعماله صارت على ذلك مبنية وقد خلصت نيته فهبت صوبه نسمات القبول وأصاب بشرف النفس وعلو الهمة وإخلاص العمل إدراال المأمول . ولستخرج من كلام رفاة هذا الأصول . ربما كان أساس صفاته جميعاً ما عبر عنه رفاة بقوله « شدة الحرص على شرف ناموسه » فهي الصفة التي أبت له إلا المجد والترفع عن الدنيا والانصراف الى عظام الأمور، وجعلته وفيّاً صفوحاً صادق اللهجة أميناً كما جعلته مقداماً صبوراً محبباً للحركة كارهاً للكسل والبطالة ، أما أظهر صفاته العقلية فما عبر عنه في قوله « قوة الفطنة وسرعة الادراك » ...

كره محمد على الإسراف والتبديد والإهمال كرهاً بلغ منه أن اعتبرها بمثابة الكفر بنعمة الله .

قال في منشور له من تلك المنشورات الممتعة التي يعبر بها عن كل ما يجول في نفسه : « ان نبئنا لوطن عديم النظير كهذا هو من النعم الجسيمة . وعدم

القيام بالسعى والاجتهاد في عمارتها يكون عين الكفران بالنعمة وهذا
 مالا تقبله شيم جبلتي وتأبى نفسي أن أكون شريكاً لكم في ذلك ». ولعلك
 قد لحظت اطلاق الوصف « الخيرى أو الخيرية » على الكثير من منشآته .
 فقد رام بها الخير بمعنى أوسع مما جرى به الاستعمال . ويكاد يرتفع في نظره
 بناء القنطرة أو صيانة الجسر من « الأعمال العامة » أو « الأشغال » إلى
 مرتبة العبادة والاعتراف بأنعم الخالق عز وجل . ونذكر بهذا سر ما لاحظته
 رفاعة من « أن منافع مصر العمومية قد تمكنت كل التمكن من الذات
 الحمديّة العلوية وتسلطنت على قلبه وأخذت بمجامع لبه » وانه عمل تماماً بما
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من لم يحمل هم المسلمين فليس منهم »

وقد اهتم - في ذلك العصر - سلاطين الدولة العثمانية بدولتهم : سليم
 ومحمود وعبد المجيد . ولكن على أى أساس ؟ أعلى الأساس الحمدي العلوي
 اصطناع قوة الحديد والمال والعلم ؟ لم يحاولوا إلا اصطناع قوة الحديد :
 إنشاء القوة العسكرية المدربة على النمط الاوربى وإقامة الحكم المطلق .
 بسحق عواقل الإنفصال ، أما تنمية الموارد ، فسبيلها خطة منح المالين
 الأجانب هذا الإمتياز وذلك ، باستغلال منجم أو إدارة مرفأ أو سكة
 حديدية أو بريد ، وهذه أغلال يغل بها السلاطين أيديهم وأيدي رعاياهم .

وبالجملة لم يجد السلاطين حلاً لمشكلة دولتهم الأساسية ، وهي - كما قدمنا - تحويلها إلى مجتمع تتضافر فيه الأمم على تحقيق غايات مشتركة وتتعاون - حرة مختارة راغبة - على البأساء والنعماء . وهذا يفسر موقف السلاطين من خطة محمد علي : استغلال الرجل ما أمكن والكيد له ما أمكن ثم المحاولة الصريحة لسحقه . ولم يتم لهم سحقه ، ولكن تم لهم إفساد مشروعه . وسارت الدولة نحو ما قدره لها محمد علي : الانحلال التام وتفرقت كلمة هذا العالم العثماني إلى ما نراه اليوم

وفي جزيرة العرب - في ذلك العصر - وفي أنحاء أخرى منعزلة من دار الإسلام كانت حركات أخرى إسلامية لها شأنها وخطرها . كالوهابية وما انبعث عنها من الجداول التي انسابت في أقطار قديمة وأقطار جديدة من دار الإسلام وكانت غايتها الكبرى إحياء الحياة السلفية . والغاية لها قدرها . وكل مجتمع جدير بهذا الاسم لا يستغنى عما يدفعه نحو السلف كما أنه لا يستطيع أن يبقى إذا اعتبر نفسه في حرب دأمة ضد حاضره وضد مستقبله . وقد احترم محمد علي ، بل واستخدم ، الجماعات الدينية التي أخذت تتكون وتنشط في وقت بعث الوهابية في نشر الإسلام وتهذيب حياة الشعب وترقيتها في الأقطار السودانية . ولكن الوهابية وخططها في عصره كانت مما لا يحتمل - وما جرى من نهب مزارات الشيعة بالعراق والروضة النبوية بالمدينة والاعتداء على الأمنين

في الجزيرة وفي العراق والشام وفي البحار العربية مما لا يمكن التجاوز عنه ،
فلا مناص من الحرب . وإن شئت مثلاً يوضح لك ذلك « الضيق » الذي
لا يطاق (وبخاصة إذا كان يحمل سيفاً) تجده فيما صرح به الشيخ محمد
رشيد رضا في المنار من استنكار الاحتفال بذكرى محمد علي المؤوية في
المساجد مبيناً « سيئات محمد علي وأكبرها قتاله للوهابية وقضاؤه على ذلك
الإصلاح » ! .

وأوروبا أيضاً اهتمت بالاسلام والمسلمين عموماً وبالعالم العثماني خصوصاً
اهتمت به وبهم بداعي اشتباك المصالح الحسية والمعنوية التي أملت أحياناً
سياسة الاستحواذ وأحياناً سياسة الابتعاد - وليست مظاهر الاهتمام
الأوروبي مما يمكن إجماله في الصيغة الواحدة ، وإنما هي مما يزداد وضوحاً
عند دراستها مقترنة بالوقائع في موضع التفصيل . ولكن يصح أن نقف في
موضعنا الحاضر عند مسألة مهمة من مسائلها وهي الآتية : هل اتسع الفكر
الأوروبي في ذلك العصر للبحث عن أسس يصح أن يقوم عليها تعاون حقيقي
جدير بهذا الاسم بين دارالاسلام وأوروبا ؟ إن من المسلمين إذ ذاك من خطا
هذه الخطوة وراه أمراً ممكناً لازماً ، فهل خطاها أحد في أوروبا إذ ذاك ؟

إننا لا ندخل في عناصر المسألة سعى بعض العلماء وغير العلماء من الأوروبيين لفهم الاسلام والمسلمين من أجل تيسير مهمة الحاكم الأوروبي في القطر الاسلامي أو إمداد وزارات الخارجية بالحقائق الزهية وما إلى ذلك ، ولا ندخل فيها سعى أصحاب الدعوات الى مذاهب اجتماعية تستند الى التطور الاجتماعي الأوروبي وتروم أن تجد في دار الاسلام ميداناً لانتشارها ، بل ولا ندخل فيها ما تلوح عليه مسحة عدم الاتصال بمنفعة أوروبية أو فكرة أوروبية بحثة كاشتغال بعض الأوروبيين بمسائل الخلافة أو إنشاء وحدات داخل نطاق دار الاسلام تقوم على قواعد من وحدة اللغة أو الجوار أو الثقافة أو ما شابه أو إحياء فنون أو عادات إسلامية تقليدية . إننا نخرج هذه الحركات من تحديدنا المسألة ، لا لأننا لا نرى ما فيها من حسن النية ، ولا لأننا لا نعتد بأهميتها ، ولا لأننا لا نعتقد أن في بعضها ما يوجد وجهاً للتعاون بين المسلمين وغير المسلمين . إنما نخرجها لسبب واحد : لأنها جميعاً تندرج تحت باب المنفعة الأوروبية بمعناها الشامل . وقد أرجأنا بحث المنافع الأوروبية بأنواعها ونتأجها إلى موضع التفصيل . ومسألتنا تقوم على الاعتراف بالاسلام لذاته وكما هو وقبوله كما هو في تنظيم عالمي . وجوابنا على ذلك أن أوروبا في عصر محمد على لم تكن مستعدة لذلك ، وإن نظراتها وخططها نحو الاسلام والمسلمين كلها مما يقوم على قاعدة المصالح الأوروبية المختلفة ، ويرجع

ذلك لسببين : يرجع أولا لاعتقاد الأوروبيين إذ ذاك أن رسالة الاسلام
قد قُضيت ، وألاّ رجاء للمسلمين إلا بأن يأخذوا عن المجتمع الأوروبي فكرة
« الحركة » والتخلي عن فكرة المحافظة والسكون ، كما يرجع ثانيًا ، لأن
فكرة التنظيم العالمي كانت إذ ذاك لم تنتقل إلى حيز المباحث السياسية
العملية .

وقد قبل محمد على الأخذ بفكرة « الحركة » لا على أن رسالة الاسلام قد قضيت ، بل تحقيقاً لقانون قديم من قوانين تطور الأمة الإسلامية ، وهو وجوب بعث حافز من دعوة أو عصبية يخرج الأمة من طور سكون الى طور حركة ، وقد يكون مصدر الحافز داخلياً وقد يكون خارجياً . ولكن أثره دائماً أشبه ما يكون بأثر الحميرة في العجينة تكسبها سرّاً من أسرار الحركة . وقد عبّر هو نفسه عن الأخذ بفكرة الحركة ، وعن كونها تتم على يد صفوة القوم ، يقودون ولا يُقادون ، يعرفون وجهتهم ويتجهون نحو الوجهة ، أحسن تعبير ، قال في خطبة له في آخر أيامه : « إن الذي أذكره من أحوال العالم لا بد من أن يكون معلوماً لديكم إجمالاً وذلك أن أهل الملل الموصوفين بالقدرة والقوة لم يكونوا في الأصل من أصحاب الاقتدار واليسار الذي هم عليه الآن بل كان كل منهم جاريّاً على طراز قديم ، ثم ظهر فيهم بعد ذلك ذوات من أصحاب الانتباه فأخذوا يجهدونهم بوسائل حتى أنهم بسبب ما أنتمروا من سعيهم واجتهادهم في حقهم علموا قيمة محبة الوطن فكان ذلك سبباً في

تقدمه . وعلى هذا فما يعمل له من اصطناع قوة الحديد والعلم والمال لتأسيس ما سميناه « قاعدة الارتكاز » في العالم العثماني له شروط أولها الاستعداد لقبول ما يلائم المصلحة من مناهج الغير ويتأتى ذلك بالمخالطة على نحو ما والاستعداد (داخل حدود طبعها) لدفع ثمن تلك المخالطة (« فالغير » لا يخدم حياً في سواد العيون فقط) وثانيها العمل على خلق « الصفوة » بمختلف وسائل التربية والتكوين ، وثالثها ابتكار « أدوات التثنية » أو اتخاذ كل ما يمكن اتخاذه لجعل المستحدثات جزءاً لا يتجزأ من كيان المجتمع معاونة لفعل الزمن .

و « المخالطة » شرط أساسى للنقل عن الغير - عدها رفاعة - مفلسف النهضة من أكبر ما أقدم عليه محمد على - قال : « فلو لم يكن للمرحوم محمد على من المحاسن إلا تجديد المخالطات المصرية مع الدول الأجنبية بعد أن ضعفت الأمة المصرية بانقطاعها المدد المديدة والسنين العديدة لكفاه ذلك ، فقد أذهب عنها داء الوحشة والانفراد وأنسها بوصول أبناء الممالك الأخرى والبلاد لنشر المنافع العمومية واكتساب السبق في ميدان « التقدمية » . وأكسبت المخالطة وضعاً جديداً للجاليات الأجنبية ورثته مصر فيما ورثت عن عصر محمد على .

سكن الأورو بيون مصر قبل عصر محمد على لأغراض محدودة وفي ظل

نظم معينة . وكانت بيوتهم التجارية قبل ذلك العصر مهمتها الأصلية الوكالة عن الشركات والهيئات الأوروبية المختلفة المرخص لها وحدها من جانب الدول الكبرى بالتصدير الى مصر والاستيراد منها . وقد خضعت إقامة هؤلاء الأوروبيين لمجموعتين من النظم ، أما المجموعة الأولى فتشتمل على اللوائح المختلفة التي أصدرتها الشركات والهيئات المحتكرة للتجارة الشرقية - وتتناول هذه اللوائح تنظيم شؤون المعيشة والعمل لمن رخصت لهم من الأوروبيين بسكنى مصر وتمثيلها فيها تنظيمًا مفصلاً . وعُهد إلى القناصل - وهم لسنوات عديدة من حكم محمد على تجار تحت إشراف الشركات والهيئات المحتكرة - تنفيذ تلك اللوائح . أما المجموعة الثانية فتتكون من منطوق العهود الصادرة من السلطان ، المتخذة شكل معاهدات بين حكومة الدولة والدول الأوروبية الخاصة بالامتيازات التي منحها السلطان لرعايا تلك الدول عند ما ينزلون أرضه ويتاجرون مع رعاياه ومما طرأ عليها فعلاً في اتجاهى التعطيل السكلى أو الجزئى أو التنفيذ فى الأيام السابقة لعهد محمد على (وكان التعطيل هو الأغلب) . وكلا المجموعتين أصابهما تعديل جوهرى فى أيام محمد على . فالجموعة الأولى هدمتها الثورة الفرنسية والانقلاب الاقتصادى الكبير . فقد ترتب على الانقلابين إلغاء الشركات والهيئات المحتكرة للتجارة الشرقية (وأهمها شركة الليفانت الانجليزية وغرفة مرسيليا التجارية) وجعل تلك

التجارة حرة للأفراد يشتغلون بها ويسكنون مصر وغيرها من أقطار الدولة العثمانية بلا قيود سوى ما تصدره الحكومات من جانبها أو بالاتفاق مع السلطات العثمانية لأغراض الأمن العام في أوروبا وفي مصر . وترتب على ذلك أن اكتسب قناصل الدول الكبرى على الأخص صفة الممثلين الرسميين لحكوماتهم وحرّم عليهم مزاوله التجارة . وفتحت بذلك الأبواب للتشجيع على الهجرة لمصر والاستيطان بها وكسب الرزق واستثمار الأموال بها - وصار للجانبيات الأجنبية في حياة مصر وأهلها شأن جديد تماما .

أما المجموعة الأخرى من النظم فأمرها غير أمر الأولى - لم تمتد يد نصوصها بالحذف أو الإضافة أو التعديل ولكنها أصبحت تطبق في ظروف تختلف تماما عما وضعت له . فقد وضعت في ظروف لا تعرف فيها هجرة الألوف من الأجانب لمصر ، ولا يعرف فيها الاستيطان الدائم وطلب الرزق من كل الوجوه . ولا يعرف فيها قدوم المهندس والطبيب والصحفي والمعلم للعمل الحر أو في خدمة الحكومة المصرية ، ولا يعرف فيها « اللاجيء السياسي » أو صاحب الدعوة لمذهب سان سيمون وما إليه ، ولا يعرف صاحب الخانوت الصغير أو الكبير أو المصنع الصغير أو الكبير ولا المصارف ولا « الأعمال » الكبرى ، ولا يعرف فيها انتشار الأجانب في ريف مصر وحواضرها ولا الأجنبي الذي يفلح الأرض أو يكتني العزب أو العمارات ولا تعرف فيها المطبعة

أو المدرسة أو الملجأ أو المستشفى الأجنبي . بهذا كله أصبح للجاليات شأن في حياة مصر لم تعرفه قبل محمد علي . وقد أدرك محمد علي ما في هذه الخلطة من نفع لخطته في اصطناع الحديد والمال والعلم ، بل أدرك أنها ضرورية كل الضرورة . واعتقد أن سطوته الشخصية تغني عن وضع اتفاقات دولية جديدة تنطبق على الظروف الجديدة وتقي أمته وخلفاءه الأضرار البالغة التي نجمت عن تطبيق معاهدات القرن السادس عشر في ظروف القرن التاسع عشر . كما أن نظام الاحتكار الذي سار عليه طول مدة حكمه تقريباً كان فيداً شديداً للنشاط الأجنبي في مصر . إلا أن عصره شهد البوادر الدالة على المستقبل . وقد قاومها بسطوته الشخصية . مثلاً عند ما اعتدى قنصل سردينيا (مملكة بيدمنت : نواة الوحدة الإيطالية) على أرسلان أغا أمين جمر ك بولاق كتب محمد علي : « أن أرسلان أغا صبر وتحمل هذا الأحمق ضرب القنصل وعدم مقابله بالمثل في محل الواقعة فأوجب ذلك اضطراب ضميري . وحيث اني قد نهيت أكيداً على القنصل الجنرال بعزل المذكور وإبعاده عن مصر فإذا استعلم من الديوان عن أشغال تتعلق بالميري قبل مخابرة القنصل الجنرال فلا يلتفت إلى ما يرد منه ، وأنه لا تعطي إليه أى إجابة من الديوان . وأن ينبه على معاون الأول بالقبض على الياساقچی [حاجب القنصل] خارج منزل القنصلاتو وإحضاره الى الديوان وضربه خمسمائة نبوت أدباً له على ما وقع

منه في ديوان جمرک بولاق . وإفهامه أن الغرض من إعطاء الياستيجية للقناصل هو لصيانتها والحفاظة عليها وليس لمساعدتهم في فعل أعمال مغايرة كذه . وإن أمكن إيجاد من يليق لأمانة جمرک بولاق بدل أرسالن آغا فيرفع عن وظيفته جزاء على عدم محافظته على شرف وناموس الحكومة لقبوله الضرب وعدم مقابلة القنصل المذكور بالمثل . وإنا نحمد لمحمد على أنه لم يفكر في تقييد حرية أفراد شعبه في الانتفاع أو عدم الانتفاع من تلك المخالطة الأوروبية ، وامتنع عنهم بسماحته ذلك اللون الممقوت من ألوان الاستبداد الذي يلبي إلا أن يصب حياة الأمة الروحية في القالب الذي تشاؤه الدولة لها ، وبقى المصريون إلى يومنا أحراراً يتجهون نحو ما يرتضون لأنفسهم من شتى المثل العليا ، كما بقي الباب مفتوحاً يلج منه من يريد العمل على خلق ثقافة غنية بتباين أصولها وتنوع عناصرها .

ذلك لأنه أحب لشعبه ما أحب لنفسه ، فكما أنه لا يرفض النظر في شيء ما لمجرد أجنبيته ، وكما أنه دؤوب على التعلم ، شغوف بالاستعلام من كل من يعلم شيئاً ما ، كذلك أحب أن يكون شعبه عموماً و «الصفوة» التي عمل على تكوينها خصوصاً .

تلك «الصفوة» هي «الارستقراطية المتكاملة بالتركية» من أصحاب المناصب الحربية والإدارية والفنية . وهي من خلق محمد علي . عرفنا تحديده

لمهمتها في مشروعه ، وعلينا الآن أن نلم بأشياء أخرى عنها . كونهما محمد علي من شتى العناصر ، فمن رجالها من جمعهم أحداثا من المماليك والأحرار من أبناء العالم العثماني ومن مصر وأقاليمها السودانية أو من سبي المورة أو اللاجئين منها كفلهم محمد علي منذ نعومة أظفارهم ورباهم وعلمهم في مدارس مصر وبعث منهم من بعث إلى أوروبا ، كما أن من هذه الأرستقراطية من لحقوا بها كبارا تعلقوا به وتعلق بهم واثمنهم على أعز ما لديه : قيادة أمته سواء السبيل . وعلى ذلك فلم تكن تلك الصفوة تركية لحما ودمًا ، بل كان لسانها التركية إما طبعًا وإما اكتسابًا ، وانطبع أعضاؤها على تباين الأصول بالطابع العثماني (أو - كما عرفناه - العثماني) في آداب السلوك وتنظيم المنزل وما إليه من طرق المعيشة - وذلك أن محمد علي فتح مصر للغة الترك وآدابهم وفنونهم وعاداتهم . وانتشرت التركية في مصر انتشاراً جديداً تبعاً لأنها لغة وليّ الأمر ولغة الحكومة ولغة « الصفوة » من القوم . إلا أن تأثير ذلك في الثقافة المصرية كان ضئيلاً . فلم تتأثر العربية بالتماذج التركية تأثراً يعتد به ، اللهم إلا في « الرسائل » . واستمر الكتاب على اتصالهم القديم بالتماذج العربية الأصيلة . ولما ابتدأوا التطلع إلى غيرها من المناهل اتجه نظرهم إلى باريس لا إلى القسطنطينية . ولم يكن رجال الصفوة أيضاً كلهم من المسلمين فمنهم من كان قبطياً أو من نصارى السوريين والأرمن . إلا أنهم كانوا جميعاً

يتفقون في شيء واحد ، في أن محمد على بالنسبة لهم جميعا هو « ولي النعم » ،
تعهدهم بالتعليم وقلدتهم مناصب الدولة وأنعم عليهم بالأرزاق السخية من مال
وأرض وشرفهم ورفع قدرهم بين الناس ، بل وكان يختار لهم من بنات القصر
وجواريه زوجات نشأن في ظل الحشمة والكمال والعز ، لا غرو إذن أنه
وحده « ولي النعم » . استفسر يوما السياسي الفرنسي بوالسكت من بوغوص
بك الأرمنى المشهور عن صحته فأجابه : « إننى بخير لأن ولي النعم بخير » ، ان
صحته لا يمكن أن تكون إلا بخير ما دامت صحة سيده جيدة . ولكن محمد على
وضع علاقته بهم لا على أساس السيد والمسود بل على أساس آخر : علاقة
الأب بأبنائه . وما أجل تعبيره هو عن ذلك - جمع مرة مأمورى الحكومة
للمباحثة في شؤون الدولة وكان ذلك في سنة ١٢٦٣ ، في السنوات الأخيرة
من حكمه ، ولما أتموا عملهم دعاهم للطعام ، وجمعهم بعد ذلك بأيام وخطب فيهم
خطبة يصح أن نعتبرها « عهده السياسى » (ولنا لها عودة) جاء فيها :

فلمتعلموا أنى قد ناهزت سن الثمانين ولست في تمنى شيء لنفسى بل كان
تركى للنوم والراحة وبذلى لاجتهادى ليلا ونهارا إنما هو من أجل سعادتكم
وإصلاح حالكم وحيث أنى قد ربيتكم جميعا من صغر سنكم وعلمتكم القراءة
والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم الى ما أنتم فيه من الدرجات وقبلتكم أولادا
لى وصرت لكم أبا بحق وجب أنكم لا تمتنعون من قبولى أبا لكم بل تقبلوننى «

يرجو لهم ومنهم كل ما يرجوه الأب لأبنائه ومن أبنائه . ويأخذهم باللين
أحيانا وبالغلظة أحيانا كما يأخذ الأب أبناءه باللين وبالغلظة ، وكان عندما
يحسن أحد رجاله يتهيج لهذا الإحسان ابتهاج الأب لإحسان ابنه لا ابتهاج
الرئيس لإحسان المرءوس فحسب ، كما كان عندما يقصر أحدهم يقع هذا
التقصير في نفسه وقع تألم الأب وأساء لقصور ابنه عن أمله . ولنسمع تعبيره
عما ينتظره منهم : « إنه لترادف تقلبات الأحوال وتنوع تيار صعوباتها
وشدائدها من زمن بعيد بعكس وجهة آمالي . وكما أتأمل لها بإمعان النظر ولما
يحصل من وخامة عواقبها بالنسبة لجسامة تلك الخطوب كنت أتعجل بعزم
ونيات خيرية لمقاولة شدائد تلك الصعوبات . ومضت على الأوقات العديدة
وأنا متحمل المشاق تاركا للراحة . وبديهي أنه لا يتأتى لشخص بمفرده
مصادمة تلك الخطوب وإذلالها بل يحتاج لأعوان ومساعدين ذوي عزيمة
حتى ينجح في نياته وأعماله . وإنه من الأمور المسامة أن أصحاب الفتوحات
وواضعي القوانين في الأعصر الماضية مع ما كان لديهم من الثروة كانت
الشدائد تلجهم إلى أعوان لبث قوانينهم وتوطيد دعائمهم حالة كونهم محفوفين
بنفوذ الكلمة . ومما لا ارتياب فيه أنكم لو اتحدتم كشخص واحد وبذلتم
الهمم بساعد الجد وتعودتم على ترك الراحة وأبرزتم الغيرة بالنشاط وتحمل المشاق
بالتجمل لبث العدل وتشديد العمران للأعقاب والأخلاف ليكون سببا للفوز
والنجاح ونيل السعادة . » وماذا يحدث عند التقصير ؟ قال : « ولتعلموا أنكم

إذا لم تحولوا من خصالكم القديمة من الآن فصاعدا ولم ترجعوا من طرق
 المداراة والمماشة ولم تقولوا الحق في كل شيء ولم تجتهدوا في طريق الاستواء
 ولم تسلكوا سبيل الصواب لصيانة ذات المصلحة فلا بد لي من أن اغتاض
 منكم جميعا وإذا كنت موقفا بتقدم هذا الوطن العزيز على أى صورة كانت
 وملتزمًا فريضته على صرت مجبورا على قهر كل من لم يسلك هذا الطريق
 المستقيم اضطراراً مع حرقة كبدي وسيل الدموع من عيني، فالذى أرجوه من
 الخالق سبحانه وتعالى أن يجعل نصيحتي هذه مؤثرة في قلوبكم حتى أشاهد
 منكم حسن الحركة آناً فأنا وأعين ما تستحقونه من الخير وتقر عيناي بامتياز
 كل منكم حسب أقصى أملى . « - فلم يكن محمد على في علاقاته برجاله
 الحاكم المطلق بل كان الأب الخير الحازم يسعى لأن يجعل منهم رجالا
 يستطيعون فهم مقاصده ومعاونته على تحقيق آماله . وهذه أوامره الحكومية
 قل أن تجد لها شبيهاً في أوامر الحكومات ، فكانت في جمعها للنصح
 والترغيب والترهيب وضرب الأمثال والإشارة إلى أن منفعة الرعية أو مجد
 الوطن متوقف على ما نيط بعمال الحكومة أدائه صورة صادقة لشخصية هذا
 العاهل الكريم . وهذه أيضاً طريقته الإدارية ، جعل لكل شأن من
 الشؤون العامة ديواناً وكان لا يتخذ قراراً في مسألة ما إلا بعد أن يستمع لأراء
 المجلس المختص بها . ذلك لأنه لم يكن حاكماً خصباً ، بل كان طوال مدته
 مربياً ومكوناً للرجال ، وأن مجالس الإدارة لم تكن في نظره هيئات إدارية

فحسب ، بل كان لها غرض آخر هو تكوين الصفوة من الرجال وتشجيعهم على التفكير المستقل .

وقد بدأ محمد علي بتأليف هذه الارستقراطية طوراً جديداً من أطوار تنظيم الحكومة الإسلامية ، بدأت تلك الحكومة - كما نعرف - باستعانة ولى الأمر برفقائه من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دخلت في طور إنشاء الدواوين وظهور طائفة الكتاب ، يتلوه طور التوحيد بين الرياسات المختلفة وبين خدمة ولى الأمر الشخصية . وتأت كدت هذه الصفة في الدول التركية بصفة خاصة . ثم جاءت الدولة العثمانية ونما فيها نظام دقيق مفصل لتكوين الأداة التي استخدمها السلطان لحكم رعاياه (أو بعبارة أصح لقيادة الرعية) ، فكان رجال الحرب والحكم في تلك الدولة عبيد السلطان ، اشتراهم بماله أو سباهم في حروبه وغزواته أو جمعهم قسراً من أبناء الذميين . وفرض عليهم جميعاً أنواعاً من التدريب والاعداد ، كل منهم بحسب ما يؤهله له استعدادة العقلى والبدنى ، وحاول أن يضع كلا منهم فيما يصلح له ، كما حاول أن يحيط كلا منهم طول حياته بما اخترع من القيود ليبقى كل منهم في نوع الحياة ونوع العمل الذى رسم السلطان . وقد شبهه أستاذنا أنرولد توينبى بالكلاب التى يدقق الراعى كل التدقيق في اختيارها وتناسلها وإعدادها وهى ساعده الأيمن في قيادة القطيع ، في حفظه من التردى في المهالك وفي منع الضواري عنه ، وبالجملة في منع القطيع من الشرود عن جادة

الطاعة والانقياد . والمطلعون على تاريخ النظم العثمانية يعرفون كيف خرج « الكلاب » على راعيهم وأبوا - على توالى الزمن - إلا أن يملواهم شروطهم وأن يعيشوا عيشتهم على النحو الذى يرضيهم ، فكان فساد الحكومة العثمانية ، وكان بحث السلاطين ابتداءً من القرن الثامن عشر عن أسس جديدة لتنظيم الحكومة العثمانية .

أخذ محمد على عن النظم العثمانية الأولى ضرورة خلق الصفوة الفعالة ، كما أخذ عنها أيضا ضرورة ربطها بولى الأمر بأقوى الروابط . ولكن الشبه يقف عند هذين الحدين . فالصفوة الحمديدية العلوية لا تتكون إلا لحد محدود من الممالك والعقائد والسبى ، وحتى هذا كان فى أوائل عهده فقط . وفيما بعد جرى محمد على على طريقة الاختيار (أو الفرز ، فى اصطلاح ذلك الوقت) من بين تلاميذ معاهده الدراسية . أما عن الروابط بين الارستقراطية وولى الأمر فقد رأينا كيف وضعها محمد على على أساس علاقة المحبة والتضامن فى اكتساب المجد وفعل الخيز والإصلاح المعمر . وكان أمله أن يبقى هذا بعد موته بين أبنائه وأبناء رجاله ، وعلى هذا الأمل بنى عهده السياسى . واكتفى - فى أمر الناحية التنظيمية بمعناها الضيق - بما سنه من نوائح تنظيم الإدارة متعلقا بواجبات الرؤساء والمرؤوسين وما اليها - ونظر اليهم - كما رأينا - نظرة تغاير نظرة السلطان إلى أعوانه (أو بعبارة أصح إلى أدواته) ، فلم يعتبرهم مجرد آلات للتنفيذ ، بل أشركهم فى وضع الخطة وفى تنفيذها على اعتبار أن الخطة خطتهم

وأن النجاح أو الفشل مما يهمهم مباشرة . قال في الخطبة التي سبق أن أشرنا إليها واعتبرناها عهداً سياسياً : « [إن] الحاشاة والمواقفة في الأمور المضرة بالمصلحة والأصول الموضوعية من أعظم الجرائم فيجب الاجتناب عن ذلك حتى إذا كنت أمراً أحكم شفاهاً أو تحريراً بقولي له اجر المادة الفلانية بهذه الصورة وحصل منه اعتراض على ذكرني وأفادني شفاهاً أو تحريراً بأن المادة المذكورة مضرة فهذا يكون منه عين ممنونيتي الزائدة وقد أثبت لكم مراراً كسب محظوظتي من الاخطاوات الواقعة حتى الآن التي يترتب عليها ممنونيتي في أعلى درجة وها أنا مرخص لكم في ذلك الرخصة التامة المرة بعد المرة » - ولم تتكون الارستقراطية المحمدية العلوية - كما كان الحال في الهيئات الحاكمة الإسلامية القديمة - من رجال السيف ورجال القلم فقط بل هي ارستقراطية الفنيين، وذلك بحكم ما أخذته الدولة المحمدية العلوية على نفسها من الشؤون التي لم تر الدولة الإسلامية (أو الدولة الأوروبية حتى عصر الانقلاب الاقتصادي الكبير) أنها من شأنها ، وبحكم القاعدة التي أخذت تسود في القرن التاسع عشر وقضت بوجوب اسناد تلك الشؤون الجديدة إلى فنيين قد أعدوا اعداداً خاصاً لمواجهة التطورات الجديدة وتعقيداتها . وهذا من القيادة العسكرية مثلاً ، كان حتى ذلك العهد يكفي للاعداد له حسن الاستعداد الطبيعي وإتقان ركوب الخيل واللعب بالسيف ، فقد أصبح فناً معقداً يقتضى من أصحابه دراسات علمية نظرية تقوم عليها أخرى تطبيقية بالإضافة إلى

ما كان يقتضيه دائماً من التدريب الجسماني والخلقى . وقس على ذلك ما اقتضته خطة محمد على الشاملة من اصطناع قوة الحديد والمال والعلم .

وإذ قد أصبح « للفنية » هذا الشأن فى تكوين رجال الصفوة ، فلم يبق محل لاشتراط الإسلام فيهم . والواقع أن استخدام محمد على لغير المسلمين يختلف تماماً عما جرى من استخدام الكثير من الحكام المسلمين القدماء لهم . فظروف هؤلاء الحكام لا تقتضيه ، بل تقتضى ألا يكون . والدواعى التى دعتهم إليه حقيقة بالاستنكار . ما هى تلك الدواعى ؟ سلطان يشتط فى جمع المال فيسلط على رعاياه « من لا يخشى الله ولا يرحمهم » من أهل الزمة ثم يجزيه فى النهاية جزاء سنار ، أو سلطان يخشى اغتيال أقرب الناس إليه من أهله فلا يركن إلا إلى طيب نصرانى وهلم جرا . فما جرى من استخدام أهل الزمة إذ ذاك كان فى الواقع مما بعثه فساد المجتمع وأدى إليه . والأمر على عكس ذلك تماماً فى دولة محمد على ومجتمعه . من شؤون الدولة ما هو فى صرف لا معنى لأن تشترط فى من يقوم به سوى الكفاية الفنية واشتراط غيرها من الشروط تضيق وضيق لا يتفقان مع مصلحة المسلمين ولا تستسيغهما نفسه السمحة ولا ترفعهُ عن هذا اللون من التعصب ، ولم يكن محمد على بالرجل الذى يسترد باليسرى ما يعطيه بالمنى ، فكان إذا أحسن غير المسلم الخدمة وأخلص لولى النعم وخدمة مصر أحسن إليه محمد على جزاء

إحسانه وأعطاه كل حقه حياً وميتاً . علم أن محافظ الاسكندرية لم يقدّر بواجبه في الاحتفال بتشجيع جنازة بوغوص بك ، مدير الأمور الخارجية والتجارية الأمين فساده ذلك وكتب إليه موبخاً « لعدم إرسال العساكر وخلافه : ولا أدري ما الداعي لذلك ولا يخفى عليكم الخدم المبرورة التي أداها بوغوص بك في نحو ٤١ سنة » ونبه عليه بتدارك ما فاتته .

وإذا كان هذا شأنه في تقدير الكفاية على الرغم من اختلاف الدين ، أفيحتمل أن تتأثر خطته بالتعصب لجنس على جنس ؟ كان أرجح حالاً من أن يعتد بما ليس في الواقع من اجتهاد أو فضل أى إنسان (كأن يكون مولده في الموطن الفلاني لافى غيره) . ومثل هذا التعصب يؤدي الى حرمان العمل ممن يصلحون له ، وهذا إسراف ، والرجل يمتقته . وهذا التعصب أيضاً مما يصرف الناس عن الجد ويصرفهم إلى السفاسف . ويثير فيما بينهم البغضاء والحزازات والوقت وقت الجد وفي خدمة الوطن متسع للجميع . فلا تعصب على المصريين ولا إثارة غيرهم عليهم . وأبواب « الأرستقراطية » مفتوحة لهم ، وولوجوا إليها فعلاً - وما ذاع عن حرمانهم من مناصب القيادة في الجيش والأسطول لمصريتهم وهم يحتاج أمره إلى تبديد ، لم يعرف جيش من جيوش العالم في ذلك الوقت حتى جيوش الثورة الفرنسية (على عكس ما يتوهم الناس) شيوع خطة الترقية من تحت السلاح [كما في الاصطلاح] الى رتب القيادة

ولا تعرفها جيوش وقتنا الحاضر [في جيوش المعسكر الديمقراطي أو في جيش
 المعسكر الآخر] إلا في حدود ضيقة جداً نسبياً، وهذا على الرغم من شيوع
 التعليم والاستنارة في جيوش المعسكرين . والحال أن ضباط الجيوش الأوروبية
 في وقت محمد علي وفي وقتنا الحاضر ينتمون للطبقة الوسطى أو لطبقة الأشراف .
 من شباب الطبقتين (كما هو الحال في مصرنا الآن) من يختار العسكرية
 ويلحق بمعاهدها ليعد لوظائف القيادة . وهذا صحيح على الأمم التي
 اختارت سياسة الجندية الإجبارية لتكوين قواتها العسكرية كفرنسا مثلاً
 وعلى الأمم التي اختارت سياسة التطوع لتأليف قواتها الحربية كإنجلترا في
 معظم أدوار تاريخها العسكري . إذا تحققنا ذلك وعرفنا أن ذوى اليسار
 الكبير أو الصغير من أهل مصر ، الذين يصح أن نقابلهم بالطبقة الوسطى في
 الأمم الأوروبية ، لم يقبلوا بعد في عهد محمد علي على اختيار العسكرية لأبنائهم
 لا بتعدادهم عنها قروناً عديدة ، كما أننا إذا تحققنا أن جيوش العالم كلها
 لا تعرف الترقية من تحت السلاح أساساً لتكوين الضباط ، إذا تحققنا هذا
 كله أدركنا لم خلت وظائف القيادة في الجيش المصرى في عهده
 من المصريين — وأن لا أساس لما زعموه من تعصبه للترك
 عليهم — بل ان كبار رجال العسكرية الأوروبيين كثيراً ما عبروا له
 ولإبراهيم عن رأيهم بأن أضعف ما في جيشه ضباطه غير المصريين ، وشاركهم
 في هذا الرأي مؤرخ الجيش المصرى الجنرال فييجان المشهور ونسب ضعف

الضباط إلى عدم إقبال أبناء الطبقة الوسطى في مصر إذ ذاك على احتراف العسكرية . وهذا النفور مما لا يمكن علاجه بالاجبار . أما التعصب الضيق فلا ظل له . نقرأ في أمر من أوامره ، أصدره إلى محافظ دمياط « بأنه علم بالاحتفالات التي قوبل بها ألي حسين بك من الأهالي والقناصل وبما تفوه به على أغا ناظر السلخانة وقوله في محفل الاستقبال صار الفلاحون العمى عساكر مهمما كانوا لا يكونون مثل عساكرنا الترك وعليه فاضربوه ١٠٠ نبوت على أليته وينفى وإن عاد يصلب » . هذا ما حدث لعل أغا عندما أخذته النعرة القومية . وعندما تخرج الأمر بين مصر والدول العظمى ، وتحمس الناس في حاضرتها — القاهرة والاسكندرية — لدفع العدوان عن وطنهم وألقوا « حرسا وطنيا » أسند محمد علي لرؤسائهم (وهم من « أبناء البلد ») رتبا عسكرية نظامية . فالرجل لا يتردد في إعطاء من يقبل على العسكرية أو غيرها حقه كاملا .

وكيف يغمط محمد علي للمصريين حقاً أو يطوى لهم فضلا وقد عز عليه أن يرى العقول المصرية تضيع هباءً ، كما عزَّ عليه أن يرى الموارد المصرية يبددها الجهل والفوضى ، فعول على أن ينقذ لمصر تلك الثروة العقلية التي لا تعدلها ثروة .

« ابتكر حسين جلبي عجلة (من أهل رشيد) بفكره صورة دائرة ،
وهي التي يدقون بها الأرز ، وعمل لها مثالا من الصفيح ، تدور بأسهل
طريقة بحيث أن الآلة المعتادة إذا كانت تدور بأربعة أثوار فيدير هذه ثوران ،
وقدم ذلك المثال للبasha فأعجبه وأنعم عليه بدراهم » . ثم استمر الجبرتي في
روايته ، قال : « ولما رأى البasha هذه النكتة من حسين جلبي قال إن في
أولاد مصر نجابة وقابلية للمعارف . فأمر ببناء مكتب بحوش السراية ورتب
فيه جملة من أولاد البلد ومماليك البasha ، وجعل عليهم حسن افندي المعروف
بالدرويش الموصل يقرر لهم قواعد الحساب . » أي أن إنشاء المدارس بدأ لما
راه محمد علي من نجابة المصريين وقابليتهم للمعارف .

ولم يكن العلم غريبا عن مصر ، فقد كان طلبه فریضة على المسامين .
وكان لعلماء الأزهر — كما قال رفاعة — « اليد البيضاء في إلتقاف
الأحكام الشرعية العملية والاعتقادية . وما يجب من العلوم الآلية كعلوم
العربية الاثني عشر وكالمنطق والوضع وآداب البحث والمقولات وعلم الأصول
المعتبر . ومثل هذا فليعمل العاملون . » وقد أثمرت أعمالهم في ذلك العصر وما
سبقه بقليل ثمرتين عظيمتين : « تاج العروس » و « تاريخ الجبرتي » .
ولكن من الباحثين من يرى أن الحملة الفرنسية أثرت أثرا سيئا في الحركة
العلمية . لا لأن الفرنسيين عارضوها أو مسوها بأذى ، ولكن لما أحدثه

قدومهم وخروجهم من الاضطراب الفكرى . والشابت على كل حال أن
النصف الأول من القرن التاسع عشر قل أو انعدم فيه التصنيف المبتكر في
علوم اللغة والدين . ولكن فرق بين هذا وبين ما زعمه المستشرق الطيب
« برون » من أن علماء القاهرة في زمنه — منتصف القرن التاسع عشر —
« لا يعرفون حتى أسماء أمهات الكتب العربية ، وإن كانوا يظنون أنهم
يعرفون كل شيء ، وأن ليس فيهم عشرة يستطيعون استخدام معجم لغوى »
وليس من شك في أن علماء ذلك الزمان ضيقوا على أنفسهم دائرة المعرفة .
سلم بذلك رفاة وقرر وجوب « معرفة سائر المعارف البشرية المدنية التي لها
مدخل في تقدم الوطنية ... لاسيما وأن هذه العلوم الحكيمة العملية التي يظهر
الآن أنها أجنبية هي علوم إسلامية نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب
العربية » . ثم أضاف إلى هذا « أن من اطلع على سند شيخ الجامع الأزهر
الشيخ أحمد الدمنهورى (ولم يكن العهد به إذ ذاك بعيدا ، فقد أدركه الجبرقى
وكانت وفاته في عام ١١٩٢ هجرية) رأى أنه قد أحاط من دوائر هذه العلوم
بكثير » . وهذا رفاة نفسه نعلم كيف اصطفاه الشيخ حسن العطار ، وكيف
رسم له خطة الدرس في أوروبا . وقد تحدث رفاة في رسالة للعلامة الفرنسى
جومار بعد عودته من فرنسا عن حسن استقبال العلماء له وعن قراءة شيخ
الإسلام لرسالته في وصف رحلته وعن عزم الشيخ على رجاء الوالى أن

يطبع الرسالة ليجب للمسلمين التغرب في طلب العلم من أجل منفعة مواطنهم -
الحق ان من علماء ذلك الزمان من أوجس خيفة من ذلك الاتصال بعلم
الغرب لا استنكارا لذلك العلم في حد ذاته ولكن اشفاقا مما يؤدي إليه
الاتصال من النتائج الوخيمة ، فاتخذوا خطة سلبية وسماها من درسها من
الأوروبيين باسم « الخطة الوهابية » . وقد روى مؤرخ الحروب الصليبية
« ميشو » في رسائله من مصر في سنة ١٨٣١ حديثه مع عالم من هذا الطراز
هو مفتي المنصورة ، قال المفتي : « إن مثل الشرقيين في محاکبتهم الغربيين
والنقل عنهم مثل الرجل الكفيف الذي ارتطم في وهدة يدعو المارة إلى مده
بقبس من النار . وماذا ينفعه القبس ؟ أتم معشر الغربيين تتهمون الشرقيين
بأنهم جامدون وأنهم دائماً حيث كانوا ، ولكنكم أتم لا تعرفون متى وأين
تقفون . وبذلك تذهبون إلى أبعد مما تقصدون ، وعندى أن مجاوزة الهدف
أسوأ من العجز عن بلوغه . هذه مثلاً نظرياتكم السياسية الجديدة . هل
نفعت عامتكم حقاً ؟ أنشئت النور حقاً ؟ لا . لم تؤد — فيما سمعت — إلا إلى
الثوران والاضطراب . فما أشبه مدينتكم بتلك الوسائل المتخمرة التي تحطم
الإناء الذي تصبها فيه » .

وهذا المستشرق « لين » يصور لنا سوء ظن العامة بمن عاشر الأوروبيين
من المسلمين . قال : « كنت جالساً يوماً عند أحد باعة الكتب فأتى رجل

يطلب نسخة من رحلة رفاعه . فسأل أحد الحاضرين عما في هذا الكتاب .
فتطوع رجل لإجابته بطريقة تهكمية تبين رأى العامة فيه ، قال ذلك المتطوع :
أنا أقص عليك نبأ هذه الرحلة بالحق إنها تجتوى على وصف سفر رفاعه من
الاسكندرية لمرسيليا وعلى ما جرى له أثناء هذا السفر عندما سكر وعربد ،
عند ذلك أمر الربان بشد وثاقه إلى صارى السفينة وجلده . ثم نزل بلاد الافرنج
حيث طاب له لحم الخنزير ومعاشرة النساء الافرنجيات ، ثم بعد أن ارتكب
من الموبقات كل ما يعد له مقعده من النار عاد إلى مصر .

تلك الحالة التي تصورها هذه الأحاديث هي ما حدا ببعض الباحثين
الأوروبيين في ذلك الزمان إلى الاعتقاد بأن أول واجب على الحاكم المصلح
في البلاد الشرقية هو أن يهدم البناء القديم فلا خير فيه لأهله ، وأن ينبذ
تلك العلوم والمعارف التي طلبوها مئات السنين دون أن يحققوا بها لأنفسهم
أولاً إنسانية نفعا ، ثم ينشئ بعد ذلك معاهد جديدة تعلم فيها العلوم الأوروبية
باللغات الأوروبية . قال بذلك قائلون منهم في المغرب الإسلامي وقد دخل في
حكم الفرنسيين وفي الهند البريطانية . وليس أوضح في بيان هذه المشكلة
الإسلامية الكبرى مما جرى في الهند في سنة ١٨٣٥ . اشتد الخلاف في تلك
السنة بين أعضاء لجنة التعليم على ماذا تكون عليه خطتها ، أستمروا الحكومة
على ما جرت عليه حتى ذلك الوقت من الاتفاق على المعاهد القديمة التي تدرس فيها
معارف الوثنيين بالسبئسكريتية ومعارف المسامين بالعربية والفارسية ، أم تعدل

عن ذلك وتخصص المال لإنشاء معاهد جديدة تدرس فيها العلوم الأوروبية
باللغة الانجليزية ؟ انقسم الأعضاء إلى فريقين : فريق انتصر للسياسة القديمة
وعرف أصحابه باسم المستشرقين أو أنصار الثقافة الشرقية . وفريق انتصر
للسياسة الجديدة وعرف أصحابه باسم أنصار الثقافة الغربية . وتولى زعامة
الفريق الثانى الكاتب المشهور « ما كولى » وكان إذ ذاك فى الهند يعمل فى
جمع القوانين ، وقد فوضت إليه الحكومة رئاسة لجنة التعليم وأعد للدفاع عن
قضيته مذكرة مشهورة . اعترف فيها ما كولى بجهلة اللغات الهندية واللغتين
العربية والفارسية ، ولكنه استعاض عن ذلك بأن قرأ كل ما تيسرت له
قراءته مما نقل من آداب تلك اللغات إلى اللغات الأوروبية وتحدث فى أمرها
مع أهل العلم بها من الأوروبيين . وقال إنه لم يجد من المستشرقين من ينكر
أن ما يحمل رف واحد من الكتب الأوروبية يساوى كل آداب الهنود والعرب ،
وحتى دواوين الشعر التى هى أفضل ما فى تلك الآداب هى دون الشعر
الأوروبى فى نظره ، ثم إذا انتقل الباحث إلى التصانيف التى تتعلق بجمع
الحقائق واستخلاص النواميس الكونية فإنه لا يستطيع إلا إثارة التصانيف
الغربية من هذا النوع . مثل هذا يقال عن كتب التاريخ والأخلاق
والطبيعة وغيرها . ثم تساءل : أما والأمر كذلك ، أيجوز لنا أن نفضل على
تعليم العلم الصحيح باللغة الانجليزية تعليم لغات لا تؤدى إلى علم خليق بهذا

الاسم؟ أيجوز لنا ألا نعلم العلم الصحيح والفلسفة الصحيحة والتاريخ الصحيح وأن نشجع من أموال الدولة طلب نوع من الطب يستحي بيطار انجليزى أن ينسب إليه، ونوع من الفلك يثير قهقهة البنات في مدرسة انجليزية ريفية، ونوع من التاريخ هو عبارة عما جرى لملوك طول قامة الواحد منهم ثلاثون قدماً وعمر الواحد منهم يزيد على ثلاثين الف سنة، ونوع من الجغرافيا تتكون من وصف بحار من العسل أو من الزبدة؟ وكيف يحق للمشرفين على حكم المنود من الانجليز أن يفعلوا هذا والتاريخ كفيل بهدايتهم السبيل سوى؟ فهذه الأمم الأوروبية نفسها في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر أدركت أو أدرك زعماءها أن لغاتها الوطنية لا تفتح لها خزائن العلوم والآداب، بل انها لن تدرك بعميتها إلا بدراسة ما خلفه اليونان والرومان باليونانية واللاتينية، فأقبلوا على تلك الدراسات القديمة، وكانت ثمرة هذا الاقبال النهضة الأوروبية المشهورة. وهذه روسيا في القرن السابع عشر أحس ملكها العظيم « بطرس الأكبر » بما هي عليه من التأخر فعمل على انهاض أمته عن طريق إنشاء ارسقراطية مستنيرة متحضرة بحضارة الغرب، لا عن طريق تشجيع رعيته على الاستمرار في خزعبلاتها وصرف العمر في تقرير مسائل من نوع « هل خلق الله العالم يوم ١٣ سبتمبر أم لا » .

وقد رد المستشرقون على « ما كولى » بحجج يزينا رجحان العقل

وبعد النظر واتساع أفق التفكير ، فأشاروا إلى تأصل الحضارة والثقافة في أرض الهنود ، وإلى أن علومهم وآدابهم ليست السخافات التي صورها « ما كولى » ثم قرروا أن البريطانيين قد قطعوا على أنفسهم عهداً باحترام عادات الهنود ونظمهم الاجتماعية ، فكيف يجوزون لأنفسهم أن يهدموا ما تعهدوا باحترامه ، ويبنوا أن إحياء العربية والسنسكريتية هو بالضبط مقابل لإحياء اللاتينية واليونانية في تاريخ الثقافة الأوروبية ، وختموا كلامهم بالحجة الدامغة : وهي أن لا خير لأمة في إبعادها عن الجو الروحي الذي نمت فيه نفسها وإن نظم التربية والتعليم إن لم تقم قواعدهما على ثقافة القوم بقيت أمراً سطحياً لا نفع فيه ولا دوام له .

هذه أوجه تلك المشكلة العامة ، أوضحنا شيئاً من عموميتها واختلاف الآراء فيها ، فكيف واجهها محمد على ؟ اتخذ بين المستشرقين والمستغربين خطة وسطاً ، يدلك على ذلك أن « ما كولى » استشهد بما عمله محمد على في مصر لتأييد ما ذهب إليه من ضرورة تعليم العلوم الحديثة ، كما أن خصوم « ما كولى » من أنصار الثقافة الشرقية استشهدوا أيضاً بمحمد على لتأييد ما ذهبوا إليه من ضرورة وصل حاضر الأمة بغابرها . فقالوا - وكان حقاً - قولهم - إن مصلح مصر يعلم العلوم الحديثة ولكنه يعلمها باللغة العربية وإن التعليم الذي يصح أن يوصف بأنه التعليم القومي وهو التعليم المنتشر في قرى

مصر وحواسرها قد أبقاه محمد على على أوضاعه المألوفة . أى أن محمد على واجه مشكلة الثقافة عموماً ومسائل التربية والتعليم خصوصاً بروح الاعتدال وتغليب المنفعة على النظريات ، فتجنب الاملاء على الناس كما تجنب الفصل بين نظم ونظم ، فلم يخلق « ثنائية » في معاهد التعليم بل تمت تلك الثنائية في أيام الجيلين الحاضر والسابق من المصريين ، وبرضاء أبناء الجيلين الحاضر والسابق تماماً فكان الانقسام الى معسكرى القديم والجديد . ولم تعرف أيام محمد على « الشهادة » مفتاحاً وحيداً لولوج معهد ما ، كما أنها لم تعرف إلا ثقافة عربية إسلامية فى كل مكان ، أضاف إليها إعداداً فنياً فى أمكنة معينة .

وأثبت محمد على أمراً أساسياً آخر ، هو أن التربية والتعليم شأن من شؤون الدولة ، تتكفل به مهما كلفها ، وأن زمان ترك شؤون التعليم للأفراد والطوائف تقوم به أو تهمله قد انقضى ، ولكنه ترك للأفراد وللطوائف قدراً عظيماً من الحرية هو أثمن ما خلفه فى سياسته التعليمية .

تلك السياسة التعليمية كانت - فضلاً عما ترمى إليه من نشر الاستنارة العامة - أداة مهمة من أدوات خلق الفنيين من رجال الارستقراطية الحمدية العلوية ، وتلك الارستقراطية قد ألمنا بمهمتها فى نظر محمد على ونصيبها فى اصطناع قوة الحديد والعلم والمال .

والمال - بأعم معانيه - يُنال بتنمية الموارد للانتاج . وقد رأينا فيما سبق كيف رفع محمد على تنمية الموارد واستغلال المرافق الى مرتبة عزفان نعمة الله سبحانه وتعالى وحده عليها ، ينمى الموارد لأنه لا يستطيع أن يحتمل رؤية الخراب أو الصائر الى الخراب ، وينمىها لأنه يريد أن يُعلم وأن ينشئ جيوشاً وأساطيل ليحيى عالماً راكداً وليوقظ أثماً من سبات الدهور ، ولا يطلب شيئاً لنفسه ، فذوقه ذوق البساطة الأنيقة ، تملأ العيون هيئته باشعاع من خلقه وخلقه متلاًماً مع اختفاء الجواهر والألوان . تلك هيئته فى ركوبه وفى منزله ، يهيم على من حوله من سحر الحديث وأدب المجلس ما بهر القريب والغريب وفعل فى النفوس ما لا تفعل أبهة الحراس والحاشية والهيئات المبهجة والسيوف المنتضة . قال مرة لزائر أجنبي : انظر ماذا ترى حولى من هيئة الباشوات ؟ لم يبق منها الكثير : بعض القواسين ، أصحاب العصي المفضضة وبعض الدواوين . ولكن نقش خاتمي كان دائماً : « محمد على » .

فطلب المال للعمران (أو كما كانوا يقولون إذ ذاك للعمارية) ، ولقوة المال . ويهمننا - جرياً على خطتنا - أن نضع سياسته الاقتصادية موضعها الصحيح فى التطور الإسلامى .

حدد الأستاذ ما سينيون المثل الأعلى الإسلامى فى أمور الاقتصاد على

الحكم بفضله

الوجه الآتي قال : - « ان الاسلام له ميزة إقامة مساهمة الأفراد في موارد بيت المال الأمة على قاعدة المساواة وانه يكره التبادل الطليق من كل قيد ، واكتناز المال للأعمال المصرفية البحتة ، واقتراض الدولة للمال . وفرض المكوس على السلع اللازمة للحياة . وهو - من الجهة الأخرى - يؤيد حقوق الأب والزوج وحق الملكية وتنمية المال للتجارة - فيقف في الواقع موقفاً وسطاً بين الرأسمالية والشيوعية . » ولا ينبغي أن نفهم الجزء الأخير من قول الأستاذ على وجه التحديد الحرفي أو الضيق ، فان مراد الأستاذ أن يقول إن المثل الأعلى الاسلامي يؤكد الناحية الاجتماعية أو مصلحة الأمة في حكمه على نواحي الجهود الفردية الاقتصادية . ولا يرجع ذلك الى بقية بقت عن اعتبار المال عرضاً زائلاً ، وأن الباقيات الصالحات خير عند الله وأبقى فحسب بل يرجع أيضاً الى تأكيد مصلحة الجماعة ، ومن ثم كان استنكار فرض المكوس على لوازم المعيشة ، ومن ثم المحاولات العديدة لتحديد السعر العادل والأجر العادل في المعاملات - هذا من ناحية ، وأما من الناحية الأخرى فالموقف الاسلامي يشبه الرأسمالية في طور من أطوارها من حيث عدم قيام الدولة بالمشروعات الاقتصادية وتركها الحرية (المحدودة طبعاً بمحدود ضرورة المراقبة وحماية المصالح العامة) للجماعات والأفراد . فليس للدولة الاسلامية كما كانت - خطة تنمية الموارد وزيادة الانتاج على ما نألفه الآن . إلا من حيث

التدخل في أوقات الأزمات أو الجماعات لحفظ الأرواح أو التدخل لصيانة موارد الخزانة بصيانة المنشآت العامة وقطع دابر الفتن والبغى أو ما تقتضيه مصالح التجارة الخارجية من المفاوضات والاتفاقات مع الدول الأجنبية أو ما يلجىء إليه إسراف أصحاب السلطان وجشعهم من اتخاذ الحيل والألاعيب لملء الخزانة (بالمعنى الحرفي) كأنواع المصادرات والتلاعب بالسكة ودخول السوق للمتاجرة وما إلى هذا كله .

وشؤون الزراعة وما يتصل بها لها مقام خاص في الاقتصاد الاسلامي في بعض أقطار دار الإسلام كمصر والعراق والهند . فالزراعة يتوقف عليها قوت الرعية ، والأموال المفروضة على الأرض الزراعية مربوطة عليها عطاءات الأجناد ، سواء أكانوا أحراراً كما في صدر الإسلام أم عبيداً أو في حكم العبيد كما هو الحال فيما بعد . فاكتمست الزراعة وأرض الزراعة وأهل الزراعة وضعاً خاصاً جامداً في الاقتصاد الاسلامي : أخرج الزراعة وأرض الزراعة من نطاق التجارب والتبادل الحر ، وأخرج أهلها من نطاق التمتع بالأهلية الكاملة وأدخلهم في نطاق الأدوات البشرية . قصرت الزراعة بصفة أساسية على إنتاج ما يلزم لغذاء الأهليين وملبسهم وامتنع التفكير فيما عدا ذلك (كالإنتاج الزراعي للتصدير للخارج مثلاً) حذر نقصان الضروريات ، وامتنع التداول الحر في الأرضين حذر نقصان الغلة وتأثر أرزاق الأجناد بذلك ، وخضع

الفلاحون لنظام مقيد لحريةهم ، معطل لشخصيتهم خضوع الجندي للقانون
العسكري ، فأمر الفلاح وأمر الجندي سواء في نظر المصلحة العامة . لهذه
الأسباب جمدت الزراعة على الحالة التي اطمأن المجتمع بالخبرة والواقع إلى أنها
الحالة الملائمة لظروف التربة والمناخ وما إليهما من عوامل الانتاج الزراعى ،
وانعدم التداول الحر في الأرضين ونشأ التزام الأموال المفروضة على الأرض
الزراعية . وتولى الملتزمون تنفيذ قانون الفلاحة . والباحثون في تاريخ
الاقتصاد الزراعى المصرى يغفلون عادة عن الوجه الصحيح لتحديد موضوعهم .
فيدور كلامهم عادة على محاولات لا تجدى للبحث عن نظريات للملكية
مختلطا بأحكام مستخرجة من التاريخ الأوروبى أو من القانون المدنى
النابليونى ، وهذه الأشياء وأشباهاها لا تتصل بالموضوع فهو — كما رأينا —
أعم من نظريات الملكية ومن طرق جمع الضرائب ومن تاريخ حاصلات
زراعية بعينها ، وهو — كما رأينا — نظام خاص لا يستند إلى تشريع
إسلامى بعينه ، بل تكون وتجمد ليلائم ظروف البيئة الطبيعية والاجتماعية
— وهو فى الجملة — نظام واجبات « لا نظام حقوق » .

تحطيم هذا النظام الذى خلقته أجيال عديدة جدا من الحياة المصرية
ثم على يدى محمد على . وسهل عليه التحطيم لأن القوة التى وُجد من أجلها
النظام والتى كانت تقف دائما دون مسه كانت قد تلاشت فى وقت محمد على .
ذلك ان الأصل كما شرحنا ربط أرزاق الأجناد على الأموال الأميرية المفروضة

على الأتبان ، ولما ضعف أمر الأجناد في العهد السابق للفتح الفرنسى تطرق
الضعف والاختلال للنظام الزراعى كله . فاختل أمر الضرائب ووضع كل من
يستطيع يده على ما يستطيع من الأرضين أو من الحقوق الأميرية وخرجت
مساحات واسعة من نطاق الضرائب لتكون رزقا احباسية وهكذا ، حقيقة
بقي من النظام : — جهود الزراعة على ما هى عليه ، منع التداول الحر فى
الأرض ، وقانون الفلاحين . ولكن كان قد زال عنه حماته الطبيعيون :
الأجناد .

وأول ما مسه محمد على كان فى مرحلة الفحص والتحقيق عن الحقوق
الأميرية ، وبخاصة فى شأن الأموال الأميرية . وكشف له التحقيق عن
ضرورة وضع حد لتشيت السلطان ، فقرر إلغاء التزام الأموال على الأرض
مع بعض التعويض للمتزمين عن خسارة حقوق مكتسبة ، وأدى ذلك إلى
عودة الأرضين لولى الأمر واتصاله المباشر بالفلاحين . ثبتهم فيما كان فى أيديهم
وزادهم على توالى الزمن حقوقا فى أراضيهم ، وإن بقوا طوال مدته على خضوعهم
القديم لقانون الفلاحة . وتصرف فى مساحات واسعة بالانعام على رجال
ارستقراطيته وأفراد بيته بشروط مختلفة أيضا أهمها شرط الإصلاح والاستغلال
واستطاع محمد على بذلك أن يشرف على تنفيذ السياسة الزراعية الجديدة
التي رسمها والتي كانت ترمى إلى عدم الاكتفاء بإنتاج ما يحتاج إليه السوق

المحلى فقط بل ترمى أيضا إلى انتاج حاصلات للتصدير . وبخاصة القطن المصرى الجديد .

أما التداول الحر فى الأرضين فلم يتم فى عهده لما سنشرحه بعد قليل ، ولكن تغيرت طريقة النظر إلى الأرض تغيرا تاما عما كانت عليه الحالة ، وكانت الممهدات للتناجح التى ظهرت فيما بعد وأخصها نزول الأرض فى سوق البيع والشراء وشتى أنواع المعاملات والاستغلال .

والظاهر من كل هذا أن محمد على أحدث ثورة أو انقلابا فى نظام عتيده . وهذا صحيح لحد ما . ولكنه ليس بالصحيح فى أمر أساسى يشترك فيه التنظيم الجديد والنظام القديم . فكلاهما يقوم على قاعدة واحدة وإن اختلفت وسائلهما لبلوغ الهدف : هذه القاعدة لا تزال فى عهد محمد على كما كانت فى النظام القديم : إن شؤون الزراعة لها من المقام فى الاقتصاد القومى ما يجعلها على حدة ، وإن خطورة تلك الشؤون لما يستدعى هيمنة خاصة من جانب الدولة عليها ، حقيقة بطل فى عهد محمد على ربط أرزاق الإجناد بها ، ولكن لا تزال هناك من الأسباب القوية ما يحمل على الاحتفاظ بالسيطرة التامة عليها ، فهى لا تزال — كما كانت قديما — مصدر القوت اللازم للحياة ، وهى — كما كانت قديما — مصدر أهم موارده من حيث الضرائب ، وزاد على هذا فى أيامه أنها أصبحت أهم مصدر لتغذية التجارة الخارجية . وزاد

على هذا أيضا اعتقاده بأن الاستمرار في سياسة التحسين والإصلاح والتنمية يقتضى بقاء الهيمنة في يده ولو إلى حين . وهذا يقتضى بقاء قيود الفلاحة على أهلها .

وقد قام محمد على في سبيل تنمية الثروة الزراعية بصيانة منشآت الري والصرف وتجديدها ، ولم يكتف بهذا بل أحدث الانقلاب الكبير المعروف في نظام الري المصرى . ومجمل تاريخ هذا الانقلاب ينحصر في تدير حل لمسألتين : الأولى زيادة الانتاج الزراعى ، الثانية ضرورة تدير ماء لرى القطن على الأخص في غير زمن الفيضان ولنفع الماء من أن يفيض على حقول القطن في زمن الفيضان ، فالمسألة إذن هى ضبط النيل (كما نقول الآن) على وجه جديد . وكان حله الأول حفر الترع الطويلة العريضة العميقة يجرى فيها الماء معظم أيام السنة . وترتب على ذلك الحاجة الشديدة إلى تطهير مستمر شاق . وقد وصف لنا المهندس لينان دى بلفون في تاريخه للأعمال العامة في عهد محمد على ما استلزمه هذا التطهير من جهد وما قاساه الفلاحون من الشدة في أدائه . واتجه التفكير إلى تخفيف هذا العناء ببناء قناطر الدلتا . ولم يتم بناؤها في عهد محمد على . وحتى عندما تم بناؤها لم تكن في حالة تسمح لها بأداء عملها على الوجه المقدر لها . ولجأ الخديو اسماعيل لاستخدام الآلات الرافعة . وعلى كل حال فقد بدأ محمد على سياسة الري الدائم التى سارت عليها مصر منذ تلك الأيام .

وأمر الاحتكارات الصناعية يشبه أمر السياسة الزراعية في كونها ابتدأت من أجل زيادة موارد الخزانة ثم تحولت إلى خطة عمرانية جريئة لإدخال الصناعة الكبرى بمصر . وهاك مثالا من الاحتكار الصناعي في أول مراحلها كما جاء في الجبرتي . قال : « وفي أواخر سنة ١٢٣٢ حصر وضبط جميع أنواع الحياكة وكل ما يصنع بالمكنوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من ابريسم أو حرير أو كتان إلى الخيش والحصير في سائر الأقاليم المصرية وانتظمت لهذا الباب دواوين ورتبوا لذلك كتابا ومباشرين بالنواحي والبلدان فيحصون ما يكون موجوداً على الأنوال بالناحية من القماش والأكسية الصوفية المعروفة بالزعايط والدفاي ويكتبون عدده على ذمة الصانع حتى إذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذي يفرضونه وإن أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذي يقدرونه بعد الختم عليها من طرفها بعلامة الميرى فإن ظهر عند شخص شيء من غير علامة الميرى أخذ منه وعوقب وغرم، ويطوف الموكلون بمباشرة الأنوال على النساء اللاتي يغزلن الكتان فيشترون ذلك بالثمن المفروض ويسلمونه للنساجين ثم تجمع أصناف الأقمشة في أما كن للبيع بالثمن الزائد » إلى آخره .

ثم حدث بعد هذا العدول عن هذا وأشباهه والشروع في تشييد المنشآت الصناعية الكبرى المجهزة بالآلات الجديدة . والتي بفضلها تمكن محمد علي

من كسوة جيشه وتسليحه و بناء أسطول ضخم في الاسكندرية . فعمل هذا في وقت قيام أصحاب مذهب « مانشستر » البريطانيين الداعين الى ضرورة تخصص كل إقليم بما يصلح له بحكم الطبيعة ، فلا ينبغي للاقليم الزراعى بطبيعته أن يحاول أن يكون صناعياً وهلم جرا ، وكانوا قوماً يكرهون تولى الدولة القيام بأى مشروع صناعى ، كما تحمسوا أشد التحمس للتبادل التجارى الطليق . فلا عجب أن كره من زار منهم مصر (مثل كوبدن المشهور أو الدكتور بورنج) سياسة محمد على الصناعية . بل وبينوا له أن الأولى به أن يصرف جهده في تنمية ما تصلح له مصر (كزراعة القطن مثلاً) كما أن شراء المصنوعات المتقنة من أوروبا يكلفه أقل من صنع مثيلاتها في بلاده ، وأظهروا نواحي الضعف في إدارة المصانع وانتقدوا توجيه الأيدي العاملة من الحقول للمدن . والواقع أن كل هذا واضح لمحمد على وضوحه لزواره الأجانب والرد عليه ليس عسيراً . فإن هناك اعتبارات تتعلق بسلامة الوطن يهون بجانبها حساب الربح والخسارة . وهناك مصلحة قومية في تنويع الانتاج وفي تكوين الصناع الماهرين تقتضى تنمية الصناعة مهما كلف ذلك . هذا من حيث الاعتبارات القومية العامة . أما من حيث هذه المنشآت الصناعية بالذات فقد ثبت أنها لم تصرف الأيدي العاملة عن الحقول . حقيقة كانت أزمة الأيدي اللازمة في الريف مستمرة طول عهده . ولكن ذلك لا يرجع للصناعة

الجديدة وإنما يرجع للتجنيد . أما تولى الدولة المشروعات الصناعية فتفسيره أنه - في ظروف مصر إذ ذاك - إن لم تقم بها الدولة فلا يقوم بها أحد .

والصناعة الكبرى لم تحقق في مصر كما يتوهم الكثيرون . ان الذى حدث كان عدول محمد على عن الاستمرار فى منشآته الصناعية بعد انقاص جيشه ومحو أسطوله . ولكن الصناعة الكبرى الحرة ظلت على شىء من الحياة . والجدوة التى أشعلها لم تحمد . بل ظلت فى انتظار من يشعلها من جديد .

وكان فى تدبير محمد على أن يضيف الانتاج الصناعى الى الانتاج الزراعى لتنمية مادة التجارة المصرية الخارجية ، وقد أدرك إدراكاً عجيباً ان موقع بلاده فريد فى نوعه ، ووجوب استغلال ذلك الموقع كل الاستغلال ، ولنسمع تعبيره عن هذه الحقيقة فى وثيقة من وثائق حكمه : « إنه بالنسبة لموقعها الجغرافى هى [مصر] إقليم ومرسى لأهالى بلاد المسكونة البالغ نفوسها ٦٠٠ مليون تقريباً » .

أما وهذا شأن التجارة الخارجية فكان مما لا بد منه أن تتولاها الحكومة وأن يوليها العناية الكبيرة والإشراف الدقيق ، كان لا بد من ذلك فى زمان انعدمت فيه الأدوات اللازمة للمعاملات التجارية الكبرى . فأين المصارف التى تمول التاجر ، بل أين الأموال اللازمة لهذا التمويل ، وأين أدوات النقل والتأمين ، بل وأين أدوات تحديد الأسعار متصلة بمشكلاتها فى

الأقطار الأخرى ؟ فلا غنى إذن في ذلك الطور من نمو مصر عن مباشرة ولى
الأمر شؤون التجارة الكبرى وخاصة أنه استطاع بتلك المباشرة أن يوجه
الاستيراد نحو حاجاته الأساسية . أتريد مثالا لطريقة محمد على وأهداف
محمد على ؟ عند ما صدر « القطفة » الأولى من القطن الجديد الى لانكشير
كان ذلك بواسطة بيت بريجز المستقر في مصر و إنجلترا ، وقد كلف بيت بريجز
أن يخصم على ثمن بيع القطن نفقات تعليم الشبان المصريين بإنجلترا واسكتلندة
وإصلاح سفينة حربية له في إنجلترا . ألا ترى الجمع بين الحديد والعلم ؟ ألا ترى
أن الوسيلة ؟ المال . هذا شأن التجارة الخارجية يغذيها الانتاج الزراعى الجديد
وقس على ذلك معاملاته مع مرسيليا وتريستا ومع بمباى وامتدادها للأقطار
الافريقية والجزيرة العربية وأقاليم العالم العثمانى .

وقد فهم التجارة الخارجية على وجهها الصحيح ، انها تقوم على تبادل
المنافع ، ولكنه كان حريصا على أن يحدد هو وجه انتفاعه منها ، لا أن
يحدد له . أو قل إنه كان حريصا على أن ينفع وأن ينتفع ولكن لا على أن
يُستغل . وقد فهم أيضا العناصر السياسية في نمو العلاقات التجارية ، فأدرك
أنها طريق من طرق استرداد الشرق احترامه لنفسه وثقته في نفسه ، واحترام
النفس والثقة في النفس مظهرا تلك « المحافظة على شرف الناموس » التى
ذكرها رفاة ضمن صفات محمد على والتى قلنا إنها جماع خلقه .

تحى التجارة الخارجية (محوطة بشروطه وضماناته) قيمة العالم العثماني ، وهذا الإحياء يكسبه وسائل الأخذ والعطاء ، يمكنه من أن يساوم مساومة القوى السخى ، وأن ينال نظير ما يعطى . وكان لا يهاب الأخذ والعطاء ، ولا يخشى نمو العلاقات وتوكيدها ، ولا يخشى وراء كتمان صحارى مصر حذر عواقب الاتصال والمخالطة ، فعل الضعفاء . بل يعامل ويخالط مرفوع الرأس - وبيده ما يحافظ به على شرف ناموسه تمام المحافظة . ففي يده قوة الحديد

ولم تكن القوة فى نظره الوسيلة لاغاية . لم تكن إلا آلة العيش الكريم ، فقد كان بطبعه كارها لسفك الدماء ، مؤثراً للاعتدال ، لا يضع سيفه حيث يكفيه سوطه ، ولا سوطه حيث يكفيه لسانه (كما قيل عن علم آخر من أعلام الإسلام) . قال رفاعه - مفلسف النهضة - « وقد كان السلف لا يعملون شيئاً إلا أن تتقدمه النية الخالصة ، ومع ذلك فقد نص العلماء أن من حج بنية التجارة كان له ثواب بقدر قصده للحج فكذلك الفاتح لمملكة إذا نوى إصلاح حالها وتربية أهلها وتهذيب أخلاقهم وإسعادهم وتنعيم بهم وتحسين أحوالهم برفع الظلم عنهم كما يقضى به حسن الظن فى حق المرحوم محمد على وكما هو الواقع فهو مثاب قطعاً ولو داخله قصد منفعة دنيوية مما لا يفارق الملوك من حب المحمدة فى غالب الأحيان » ثم مضى رفاعه فى عرض سريع لحروبه وانتهى به

الى الملاحظة الدقيقة وهى أن تلك الحروب « لم تكن من محض العبث ولا من ذميم تعدى الحدود إذ كان جل مقصوده تنبيه أعضاء ملة عظيمة تحسبهم أيقاظاً وهم رقود ». لم يعبت بالقوة ولم يله بالحرب وبالعسكرية ، بل الأمر كله جد وكله أعباء .

فقد حلّ محمد على مشكلة تكوين القوة العسكرية على الوجه الذى أوجدته الديمقراطية الفرنسية وليدة الثورة الفرنسية ، أى التجنيد العام . وسوّى بذلك أمراً استعصى على الحكومة الإسلامية منذ صدر الإسلام من استخدام لأهل المناطق الجذباء إلى جمع العبيد بيضاء وسوداً . حاولت الحكومة الإسلامية هذا الحل أو ذاك ، وكان سر اضطرابها وتزعزع كرسىها ونفاذ مواردها . وجال فكر محمد على فى المشكلة واهتدى إلى اقتباس الحل الفرنسى . واستخدم للتدريب ضباطاً أوروبين وأنشأ معاهد الدراسات العسكرية . ولكن ذلك الجيش المصرى الأول لم يكن — كتميله الفرنسى — وليد الفكرة الديمقراطية القائمة على المشاركة التامة فى الحقوق والواجبات . بل أضاف محمد على عبء الجنديّة على الأعباء الأخرى التى حملها الفلاح المصرى . ولكننا لا نستطيع أن نقول إن جيلنا نحن قد جعلها بعد خدمة قومية عامة فلتتكن فى نقدنا حذرين ! ولعل حمل الفلاحين المصريين وحدهم أعباء الجنديّة واستحقاقهم وحدهم شرف المباهاة بالانتصارات الإبراهيمية .

كانا باعثن على اتجاه التفكير السياسى المصرى فى أطواره التالية لعصر محمد على نحو تقرير المساواة فى الحقوق .

ولما كان نطاق السياسة الحمديّة العلوية العالم العثماني كله فقد ظهرت له أهمية القوة البحريّة أجليّ ظهور . عرف ضرورتها سواء أكان ذلك للحماية أم للعمل السياسى . فبذل أموالاً جمة لشراء السفن وتسليحها وجمع رجال البحر القدامى واعداد الجدد . ولما تحطم ذلك الأسطول الأول فى خليج ناغارينو استقر رأيه توا على بناء أسطول جديد فى دار الصناعة بالاسكندرية كان له نصيبه فى حروبه مع حكومة السلطنة .

وخط بحرية محمد على غير خط الجيش . تلك اختفت بعد حوادث سنة ١٨٤٠ ، ونستطيع أن نتصور كيف حز هذا فى نفسه وقد شهد بعينه فى ساعات الفجر والضحى والزوال وفى أيام الحر والقر كتل الخشب والحديد ولقات الحبال والقماش تتحول فى أيدي صنّاعه المصريين غلابين وفرقاطات . وكان يوم إنزال السفينة فى البحر كاملة العدد والعدة من أيامه المشهودة . والجيش بقى — إلى أن صدر ذكر يتو من مادة واحدة فى سنة ١٨٨٢ . والمادة هى : إلغاء الجيش المصرى .

سليمون

X رأى أصحاب الاشتراكى سان سيمون فى محمد على مصطنع الحديد والمال والعلم محقق الحلم الذى حمله ، فاتحة العصر الذهبى الذى رجوه . أشادوا

بالرجل الذي جمع في يد واحدة السيف والآلة ، واتخذ منهما معا أداة واحدة .
الذي خلق من آلات القتال وآلات الانتاج نظاماً واحداً منسجماً . قال
رئيسهم انفانتار : « في أوروبا القوة السياسية تكافح القوة الصناعية ،
أما في مصر فلا كفاح . ففيها منع امتزاج القوتين عن المجتمع الفتن
والاضطراب . يسيطرولى أمرها على الزراعة والصناعة والتجارة والعلوم
والفنون والجيش والبحرية وبهذا يستطيع أن يكبح جماح عناصر الجمود
أو الرجعية وأن يطلق العنان للقوى المنتجة » . هذا رأى . وهذا الفيلسوف
بنتم يبدى إعجابه بالحاكم المسلم الذي حرر نفسه من خزعبلات الماضي
وأوهامه ويشير عليه « بتطعيم » نظمه بشيء من « البنتمية » : في نظم
الحكم وفي طرق تدريب ولى العهد . بذلك يكتسب لمنشئاته قوة على مغالبة
الأيام . وليس محمد على بالرجل الذي لا يعرف للفلسفة حقها أو للفلاسفة
قدرهم ، على قلة ممارسته لبضاعتهن ، والواقع أنه أقام على المعنويات أكثر مما
أقام على الحسيات (شأن الرجال العمليين) ، وأن دوافعه وحوافزه كانت
كلها أخلاقية : الكرامة ، الجِد ، الرفعة ، العمران ، ايقاظ الهمم . إلا أن
تعبيره هو عن عمله أصدق وأبسط من تعبير انفانتان : قال في حديث مع
يوالكمت : —

« لقد وضعت يدي على كل شيء ، ولكن لى أجعل كل شيء مشمرا .

والمسألة مسألة إنتاج ، وإذا لم أقم به أنا ، فمن يقوم به غيري ؟ أين الذى كان يقدم الأموال اللازمة ويشير بالخطط التى تتبع والمزروعات التى تزرع ؟ أين الذى كان يستطيع أن يأخذ الناس (ولو على الرغم عنهم) بطلب العلوم والمعارف التى ترتب عليها تفوق أوروبا ؟ . أعتقد أن أحدا فى هذه المملكة خطر له أن يجلب القطن والحرير والتوت ؟ لا أحد . كان لابد لى أن أقود هذه البلاد قيادة الأطفال ، وإن تركها لنفسها يسلمها للفوضى التى أخرجتها منها . »

وقد نوه المنوهون بتمكن محمد على من القيام بكل ما قام به بدون أن يستدين . وقد كان معاصروه يتوقعون له الافلاس المالى سنة بعد أخرى . وفى كل سنة لا يحدث ما توقعوه . تلك حقيقة تستحق التنويه . وقد نسبوها إلى أنه « كان لا يخرج القرش قبل أن يعرف أين سيضعه » وهذا صحيح . ولكن الأمر أعمق من شؤون التدبير المنزلى . لم يستدن محمد على ولم يفلس لأنه حرم نفسه ورعيته من أكثر أرباحه وأرباحهم من الكد فى الزراعة والصناعة والتجارة ، فكان شأنه شأن المشتغل بعمل صناعى يضيف ربح كل سنة لرأس المال أو ينفقه فى اضافات وتحسينات ولا يمسك منه إلا قدر ما يسيرا . هذا هو السر ، نذكره لنذكر معه محمد على وجيل محمد على من الفلاحين المصريين بالشكر وعرفان الجيل . فقد شقوا لنسعد ، وكدوا لنهنا .

وحمل أيضا ذلك الجيل من الفلاحين المصريين أعباء تنفيذ المشروع الخطير : مشروع احياء العالم العثماني . رسمه محمد علي منذ الأيام الأولى وسار في تنفيذه بخطى ثابتة متتدة ، رَسْمُهُ حاضر في ذهنه وإن خفى على معاصريه ومؤرخيه ، وسعيه إلى تحقيقه متواصل وإن بدا أحيانا في لغة الكلام أولغة الفعل منحرفا عنه إلى هدف آخر . ولم يكن ذلك الانحراف الظاهري إلا أسلوب السياسى الحاذق يُعَدِّل المظهر ليكسب الجوهر ، أو القائد الماهر يولى وجهه وجهة أخرى في حركة التفاف توصله إلى غرضه الأصلي . والسرفى خفاء المشروع على معاصرى محمد على الأوروبيين ومؤرخيه المحدثين يرجع إلى أن القاعدة التى اتخذها محمد على أساسا لعمله (وهى مصر) عظيمة فى حد ذاتها ، يصح جداً أن تكون ملكا قائما بنفسه ولنفسه ، من حقه أن يملك ولكن لنفسه وبمقتضى حاجاته ، وهى جزء — إذ ذاك — من كل ، ولكنه جزء يستطيع ويحق له أن يكون الكل . هذا الوضع المسألة كلها

هو الوضع الأوروبي المعاصر لمحمد على ، أخذه المؤرخون المحدثون (وإن أدهشهم هذا) . وكل الفرق في الصياغة وفي إضافة حقوق الفتح والتغلب « للكل » المصرى . وهى مسألة نسبية : تريد أوروبا المعاصرة أن يكون الفتح والتغلب « للكل » للمصرى فى الجاهل الأفريقية ، أو - عندما تسخو - فى بعض « الباشويات » العثمانية الشرقية والغربية (حينما) ، وتفضل - على كل حال - أن ينصرف « الباشا » لاسعاد رعيته البائسة ، ويريد مؤرخوه أن يكون « للكل » المصرى كل ما يستطيع أن يمد إليه يده . ويتفقون جميعا فى أن مصر عالم قائم بنفسه .

ولم تستطع أوروبا المعاصرة أن تجعل محمد على كما تريد [وإن تحكمت فيه] ، ولا نستطيع نحن أن نجعله كما نريد [وإن كنا نستطيع أن نتحكم فى كتابة تاريخه] . فالرجل - كما كان - لم يكن جماع باشويات ، بل كان رجلا عبقريا نشأ فى عالم ذى موقع فذ وسمت همته لأن يعيد لذلك العالم حيويته ومكانته وسيرته ، موقفا بين غابره وحاضره ، ملائما بين حاجاته وحاجات الإنسانية جمعاء . ورات أوروبا المعاصرة أن مصالحها تقتضى بقاء ذلك العالم على حاله . (وإن اختلفت دولها فى الجزئيات) . فكان تألبها على افساد المشروع وفشله .

ينتمى محمد على لطور من أطوار التفكير الانسانى لا يعرف لتنظيم الحياة

السياسية إلا أساسا واحدا هو وحدة الحضارة أو ما يمكننا أن نسميه وحدة التماسك التاريخي ، وهذه الوحدة لا تتنافى مع انفصال الأوطان بل ولا تتعارض مع تعلق الناس بأوطانهم الخاصة ، ولا تشترط إلا عدم فناء الكل في الأجزاء ، فلا يضيرها نماء جزء لإحياء الكل ، وهذا النوع من التنظيم لا يستلزم حتما وحدة الحكومة فيكتفى أحيانا بغير الحكومة من النظم العامة وقد تكون دينية أو ثقافية أو قانونية وهكذا .

وفي ظل هذا النوع من التنظيم السياسى تتنوع طرق زعمائه تبعا لظروف أزمئتهم ، فمنهم من يحاول منع قيام الوحدة السياسية حرصاً منه على استقلال جزئه ، ومنهم من يحاول تقوية الجزء ليؤثر به أو يسيطر بواسطته فى السلطة العامة السياسية عند وجودها . كما أن منهم من قد يهدم تلك السلطة العامة أو ينقلها لنفسه . هذا من حيث العلاقات الداخلية فى الوحدة ، أما عن العلاقات الخارجية فوجهة نظر الزعماء إليها تتنوع هى الأخرى بحكم ظروف الأحوال ، منهم من يتأثر بفكرة المحافظة على نوع الحضارة فيتجه عمله للجهاد ، ومنهم من يتأثر بفكرة بسط سلطان الحضارة بالاستعمار ، كما أن منهم من يحاول فى ظلال السلم تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية وما إلى ذلك .

هذا مثل العالم الذى نما فيه محمد على وغيره من أعلام الإسلام . اخترنا منهم صلاح الدين لتقريب فكرتنا عن محمد على ، وقد لاحظنا عند ذاك أنه

أخذ من مصر قاعدة لإحياء دار الإسلام للحرب ، وفرقنا بينه وبين محمد علي لذلك . والآن نعرض مثلاً آخر ، نختاره من عالم آخر : العالم اليوناني بعد موت الاسكندر ، والعلم الذي سندرسه يتفق مع محمد علي في أن القاعدة التي عمل منها كانت مصر .

قال مؤرخ مصر البطليموسية الرومانية الأستاذ بيرجوجيه في تحليله لسياسة بطليموس الأول : « لكي يخلق من مصر ملكاً غنياً قوياً عمل بطليموس على أن يضم إليها ممتلكاتها الطبيعية ، برقة في غربها وسوريا (وعلى الأخص أجزاؤها الجنوبية) شرقها . ذلك لأن مصر كانت تستورد من سوريا ما تحتاج إليه من الأخشاب والمعادن . كما أنه عمل على أن يهيمن على الطرق التجارية التي كانت تنتهي عند الاسكندرية أو مراسي البحر الأحمر ، كطريق النيل الآتي من قلب القارة الأفريقية ومسالك الصحراء التي تنتهي عند مراسي البحر الأحمر .. وهذه المراسي كانت تصل إليها أيضاً حاصلات بلاد العرب وسواحل أفريقية والشرق الأقصى ، وكطرق البحر المتوسط بصفة خاصة . وقد ترتب على ذلك أنه سعى لربط مملكته بالجزائر القريبة : كريد وقبرص ورودرس وجزائر بحر الأرخبيل ، وذلك بواسطة التحالف والصدقة أو السيطرة والحماية . كما ترتب على ذلك أيضاً محاولته بسط نفوذه في مدن الساحل الفينيقي والأناضولي إذ كانت تلك المدن نهايات

الطرق الآسيوية الكبرى الآتية من بلاد الحرير والتوابل . ويتضح من هذا كله أن تلك السياسة تتنافى مع بقاء وحدة الامبراطورية المقدونية سياسيا وتعمل دائما على منع عودة تلك الوحدة بمحاربة كل من يسعى لإقامة دولة الاسكندر من جديد » . وآثر البطالسة وحدة من نوع آخر ، وحدة الثقافة ، فكانت جامعة الاسكندرية ، هذا إلى أن الفواصل بين البطالسة وأهل مصر ألزمت الملوك بتأكيد المظاهر الفرعونية في ملكهم المنفصل عن العالم اليوناني . كما أن ذلك العالم لم يشهد بعد انتشار قوة الجمهورية الرومانية في البحر المتوسط ، فلم تكن الحاجة إلى العمل لتوحيده سياسيا ظاهرة ظهور الحاجة لبقائه مشتتا . وفي الأمرين يختلف موقف محمد علي عن موقف بطليموس . يختلف أولا في أن محمد علي ورعيته ينتميان إلى عالم واحد ويختلف ثانيا في أن العالم العثماني متصل بأوروبا من جهة وبالأقطار الأخرى من دار الإسلام من جهات أخرى . فكانت السلامة في الوحدة لافي التجزئة ، وكانت القوة والرفاهية في إدارة عقل واحد لملك متنوع الموارد ، متنوع السكان ، يملك أقصر الطرق بين الشرق والغرب .

وإننا بهذا التصور للنخطة الحمديدية العلوية ندلل كل الصعوبات التي تعترضنا في فهم أعماله ونستغنى عن « اختراع » تفسيرات لها . فلا نحتاج عند ما نتكلم على شرح حملته على بلاد العرب أو اتحاده الثورة اليونانية أو فتوحه

في السودان إلى أن نقول إنه لم يستطع عصيان أمر السلطان إذ ذاك فلم يسعه إلا الرضوخ أو أنه أحب أن يتخلص من هذه الجماعة أو تلك من العسكر أو أحب أن يجد ذهباً . هذا كله وأمثاله موضعه تاريخ « الدايات والبايات والباشويات والزعامات » لا تاريخ محمد علي . فهو يقضى على البغاة أو الثائرين لأنه يعمل على إحياء العالم العثماني . ولأن الأحياء خطته هو والعمل عمله هو . ولا نحتاج عند ما نتكلم على حروبه مع حكومة السلطنة إلى البحث فيما وعده به السلطان ولم ينجز أو إلى الفصل فيما بينه وبين والى عكا من خصام ، بل نرتفع بالبحث إلى مرتبة أرق فنقول ، أتعذر على محمد علي أم لم يتعذر المضي في عمله بلا ارغام لحكومة السلطنة على التسليم له بحرية العمل ؟ وهكذا فتصور الأمر .

في فترة توازن القوى التالية لمعاهدة تلس وفي سواحل وأراضي البحار العربية التي كانت تكون الحدود المهمة للعالم العثماني كانت أعمال محمد علي الأولى لإحياء القوة العثمانية . وكانت الدولة منذ أن عجزت عن إقصاء البرتغاليين ومن جاء بعدهم من رجال البحر والتجارة الأوروبيين عن البحار العربية ومنذ أن تخلت عن سواحل اليمن في منتصف القرن السابع عشر قد تركت - فيما عدا الاهتمام الذي لا غنى لها عنه بالحجاز - شؤون البحار العربية

ومناطقها لأهلها وللإستعمار الأوربي . فنمت أنواع مختلفة من السلطان العربي في مناطق الخليج الفارسي وسواحل بلاد العرب الجنوبية وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي في افريقية وآسيا وانعزلت تلك الشياخات والإمارات والسلطنات عن الحياة العثمانية العامة السياسية والاقتصادية، واضطرت إلى تدبير معاشها والاحتفاظ بكيانها بالعمل في التجارة البعيدة والقريبة وفي مناطق الإستعمار العربي على الساحل الافريقي أو في الجزائر والسواحل الهندية وما وراءها كما سعت إلى إنشاء صلات نظامية بالأمم الأوروبية صاحبة المستعمرات أو الوكالات التجارية في تلك المناطق .

وكان لحكومة السلطنة نوع مبهم من حقوق السيادة تباشرها وتتولاها من عدة قواعد : القاعدة الأولى : ولاية جدة وتلحق بها الدولة عادة ولاية الحبش (والطريف أن بعض المطلعين على وثائق ذلك العهد « يصححون » لقب إبراهيم باشا والي الحبش إلى والي الجيش !) والمفهوم أن ولاية الحبش تمتد امتدادا لا يمكن تحديده على ما نعرفه الآن بسواحل السودان وإريتريه والصومال الفرنسي ، أما مقدار امتدادها للأراضي الداخلية فلا تحديد له وينبغي أن نلاحظ هنا أن وصل فتوح محمد علي السودانية بمناطق النفوذ العثماني على البحر الأحمر أضبط تاريخيا وأدق من وصل تلك الفتوح - كما يفعل المحدثون - بالفكرة النيلية البحتة . وكانت ولاية جدة أيضا إحدى

قواعد العمل في الحجاز . قلنا العمل ، لأن الدولة لم تستطع أن تمنع قيام نوع من الحكم الثنائي في مكة يتركب من حكم بيوت من الأشراف والنفوذ العثماني . أما القاعدة الثانية للسياسة العربية فباشوية مصر ، ففي تلك الباشوية الأرزاق والخيرات التي رصدها السلاطين على الحرمين ومن تلك الباشوية أيضا تجهيز التجريدات الكبيرة أو الصغيرة التي تضطر السلطنة من وقت لآخر لإرسالها للحجاز لضبط أحواله . وباشوية مصر أيضا كانت النافذة التي أطل منها الباب العالي على البحر الأحمر وراقب منها حركات الأوروبيين أو ما هموا به من الحركات . والقاعدة الثالثة باشوية دمشق ، ومهمتها مهمة القاهرة لحد ما ، فهي أيضا مركز تجميع لأرزاق أهل الحرمين وهي أيضا قاعدة تجريدات عثمانية لضبط الأمن ، ولكنها ليست مركزا للعمل ذي الصبغة السياسية . أما القاعدة الرابعة فكانت باشوية بغداد ، لا تقل شأنًا عن القاهرة . إن لم تفقها . ففي نطاقها الخليج الفارسي وطريق القرات إلى حلب والبحر المتوسط ، ومن مهماتها الأساسية مراقبة ما يجري في نجد (وما يخرج من نجد) ، وفي أرضها مزارات الشيعة ، وهي النافذة التي أطل منها الباب العالي على العالم الإيراني وما وراءه وراقب منها حركات الإيرانيين والأوروبيين أو ما هموا به من الحركات . من هذه القواعد الأربع عملت الحكومة العثمانية على ألا تكون تلك البحار العربية شريانًا من شرايين الحركة التجارية ، بل على أن

تكون « بركا » آسنة . شأن حكومات الضعف تخشى أبدا سياسة الحركة . وكانت الدولة قد حصلت في القرن الثامن عشر على درجة من السكون أو الركود في تلك المناطق قرت بها عين السلطان ، ولكن حدث ما عكر الصفو ونبه السلطان إلى تلك المناطق المتعبة . فهاهم الأوربيون قد تركت الدولة لهم تلك البحار يتاجرون فيها وينشئون الوكالات على سواحلها ويحاربون أو يسالمون شيوخ العرب وأمراءهم ورخصت لهم بنقل بريدهم وما خف من متاجرهم من البصرة إلى حلب والإسكندرونة ، ولم تطلب منهم إلا أن لا يتعدوا جدة شمالا . فهل قنعوا بذلك ، لم يقنعوا بذلك ، شأن الأوروبيين ، لا يستريحون ولا يريحون ، بل حدثت لهم محاولات ومساع لفتح طريق آخر للسويس ثم القاهرة ثم الاسكندرية . وهذا سي في حد ذاته ، وأسوأ منه دخول هؤلاء الأوروبيين في مفاوضات ومساومات مع العصاة في القاهرة : الأمراء . ولت المحاولات كانت من جانب دولة أوروبية واحدة أو حتى من جهة أوروبية متحدة . فيستطيع الباب العالي أن يعرف أين هو . ولكنه وجد منافسة أوروبية قوية حول استعمال الطريق بين الانجليز والفرنسيين والهولنديين بل والنمسيين ، كأن هؤلاء قد أدركوا على آخر الزمان أنهم ورثة جمهورية البندقية . وأشق من هذا أن الانجليز أنفسهم أو الفرنسيين أنفسهم انقسموا فيما بينهم واختلفت آراؤهم فيما يجب

ان يكون الأمر عليه بحكم المصالح الخاصة لكل فريق . فمن الإنجليز من
كره الفتح المطلق لطريق البحر الأحمر ومصر وآثروا عليه الطريق الطويل ،
طريق المحيط . هذا رأى « شركة الهند الشرقية » « سلطنة » الهند البريطانية
وصاحبة الاحتكار في التجارة الهندية ، وكل ما ترجوه الشركة طريقاً لبريدها
وموظفيها أقصر وأسلم من طريق الخليج الفارسي والفرات وبخاصة بعد ازدياد
الاضطراب في باشوية بغداد وفي بحارها . وعملت على فتح البحر الأحمر ومصر
لذلك الغرض المحدود . ولم يرض هذا جماعة الناقمين على الاحتكارات الهندية
من الإنجليز فعملوا بالاتفاق مع الأمراء على فتح الطريق المصري كاملاً لكل
شئ . وتود الحكومة البريطانية - فهي أيضاً حكومة محافظة وسكون يسرها
سكون السلطان - أن لو بقي كل شئ على حاله ولكنها لا تستطيع أن تترك
مشروعات رعاياها دون رعاية ، إن فعلت ذلك تغلب عليهم منافسهم من
الفرنسيين . هذا والشركة نفسها يرضيها العمل على نيل الترخيص بنقل البريد
في الأرض المصرية ، فلم يسع الحكومة إلا التدخل رسمياً لتأييد ذلك على
الأقل . ودارت الحوادث في الأعوام الأخيرة من القرن الثامن عشر على هذا
النحو من الاضطراب والتصديع لرجال الدولة ، تسوءهم تلك البوادر ، وقد
أثبتت التجربة أن لها دائماً ما بعدها ، وحرص السلطان على أن يحذر الشريف
في مكة والأمراء في القاهرة من عواقب التورط مع الأوروبيين وقال لهم بصريح

العبارة : تذكروا الهند وما جرى فيها ، نزلها الأوروبيون تجاراً ثم انقلبوا لها سادة وأنذرهم بنتائج اقتراب غير المسلمين من ساحل الحجاز .

ثم نزل بونابرت في مصر واحتلها ، وتحالفت الحكومة العثمانية مع الروسية وانجلترة لاجلاء بونابرت ورجاله عن مصر . ونفذت السفن الحربية البريطانية نحو السويس ، وقدم قسم من الجيش البريطاني الهندي للبحر الأحمر للاشتراك في الحرب ضد الفرنسيين في مصر ، ونزلت حامية انجليزية هندية في جزيرة بریم في مضيق باب المندب للسيطرة على مدخل البحر الأحمر . أدى هؤلاء الانجليز والهنود جميعاً واجهم ورجعوا لقواعدهم ، ولكن هل زالت بذلك ذكرى ما حدث ؟ ذكرى ما يستطيع هذا الطريق أن يؤديه ، ذكرى وجوب المراقبة والاستعداد .

وعلاج الباب العالي لذلك الاضطراب في البحار العربية الصبر والمطاوله وفرصة الانقسام فيما بين الأوروبيين ، ولكن جد في البر اضطراب آخر من نوع آخر تطلب أكثر من الصبر وطول البال . ذلكم كان الانفجار الوهابي لم تستطع حكومة السلطنة أن تغمض عينها عن تلك الحركة وآثارها كما كانت تفعل بإزاء حركات القبائل وما جرى على نطها . فالدعوة الوهابية والاغارات الوهابية في جميع الاتجاهات في البر وعلى البحر ، والسيطرة الوهابية على الحرمين ، كل هذا كان شيئاً جديداً لا يمكن تركه يجري مجراه ، ولا

تستطيع الدولة بصفتها حكومة نظامية إلا أن تقمعه . فأصدرت أوامرها
لأصحاب القواعد في دمشق وبغداد والقاهرة للقيام به ، وتقاعس أو عجز
صاحبها بغداد ودمشق وتولاه صاحب القاهرة ابتداءً من سنة ١٨١١

لم يتقاعس صاحب القاهرة ولم يعجز . وقد انفتح أمامه ميدان فسيح
الأرجاء خليق ببذل المهمة وبالنظرة النافذة وبالأمل الواسع . فالبهار العربية
وسواحلها أجزاء أساسية من العالم العثماني ، أهلها السلاطين إهمالاً معيياً وهي
شرايين الحياة بين الشرق والغرب . تصلبت ، ولا بد من أن يجري فيها الدم
من جديد . وخلف تلك السواحل في إفريقية أجزاء من دار الاسلام ،
مشتتة فطرة الحياة . لا بد من وصلها ببعضها ببعض وبالعالم العثماني ومن جعل
ذلك العالم وحدة حية ، انفتحت أمام محمد علي هذه الآفاق منذ سنواته الأولى
في مصر . شهد بعينه في القاهرة الجنود المهنود القادمين عن طريق البحر
الأحمر والقصير والسويس لطرد الفرنسيين من مصر ، وتحدث إلى رجال
أوروبيين وعرب حضروا عهد الأمراء واشتركوا في محاولات القرن الثامن
عشر لإحياء الطريق المصري لأوروبا ولهم بالتجارة الهندية والعربية صلات ،
وفي الواقع سعى محمد علي في تلك السنوات الأولى ليوحد صلات بينه وبين
السلطات البريطانية في الهند .

ولكن الواجب الأول كان تأمين الحجاز ورد القوة الوهابية لموطنها

الأصلي . وعهد لابنه طوسون قيادة تجريدة من الأخطا الذين كانوا
يكونون جيشه في ذلك العهد . وأبدى محمد على من الهمة في الاستعداد
والتأمين وأدوات النقل وتنظيم « الخبايا » ما أدهش معاصريه . وحدث
لطوسون ورجاله ما يمكننا أن نتوقعه لشاب لا يملك خبرة عسكرية ما على
رأس شرازم الألبانيين والدلاة ومن على شاكتهم . واضطر محمد على للسفر
لبلاذ الحجاز بنفسه . وقد قضى فيها وقتاً طويلاً تم فيه استخلاص الحرمين
وهذه الأشهر التي قضاها في بلاد العرب أ كسبته علماً وثيقاً بمختلف الشؤون
العربية في الحجاز وغير الحجاز : شؤون الحكم ، علاقات الإمارات والقبائل
مدن السواحل ، مصالح الأوروبيين . ومكة المكرمة نعم المركز للدراسة
والاستطلاع . وبعد عودته من الحجاز واستقرار الأحوال في القاهرة بعد أن
اضطربت بعض الشئ أثناء غيابه انتقل للرحلة الثانية من خطته العربية
وكانت المهمة فيها إزالة السلطان السياسي والحربي للوهابية بالاستيلاء على نجد .
وتولّى هذه المهمة ابنه الأكبر إبراهيم وقام بها قياماً فيه كل الدلالة على
ما سيقوم به في المستقبل . كتب القنصل الانجليزى هنرى صولت في رسالة
من القاهرة في أوائل ١٨١٧ : « لقد دلت معاملة إبراهيم للقبائل البدوية على
امتلاكه ثلاث ميزات تبشر بالفوز في النهاية : حزم في معاملة أعدائه ، سخاء
في البذل ، وفاء بالعهد » . وفاز إبراهيم كما توقع له صولت ودخل الدرعية
قاعدة السلطان الوهابي .

تَلَّتْ هذا الانتصار سنوات استقرار واستعداد في مناطق النفوذ المصري من الجزيرة العربية ، وقف التقدم فيها نحو الشرق إلى الخليج الفارسي ونحو الجنوب إلى اليمن أميران : أولهما انتظار تأليف قوات عسكرية نظامية (وهذا كان مما يعمل فيه اذ ذاك) وأما الثاني فاستخدامه قواته غير النظامية في فتوح أخرى أوحث بها - كما قدمنا - سياسة البحر الأحمر إذ هي ألصق بها . فقصده للفتوح في المناطق الممتدة خلف ما عرفناه باسم ولاية الحبش أو ما يعرفه المحدثون باسم فتوح السودان .

يعرفها المحدثون بهذا الاسم لأنهم ينظرون إليها في ضوء ما يزيد على مائة سنة للتطور المضري السوداني ، أما نحن فنحاول أن ننظر إليها بعين ذلك العصر . ولا نستطيع أن نغفل اتجاه تلك الامارات العربية في السودان اذ ذاك نحو البحر الأحمر والجزيرة العربية عموماً ومكة المكرمة خصوصاً : مصدر حياتها الروحية وسوقها للحاجات الحسية . فوصل فتوح السودان بنمو الخطة الحمدية العلوية في الجزيرة العربية وبحارها أدق وأضبط تاريخياً من وصلها بأية فكرة عامة أخرى نحاول أن ننسبها لتلك الأيام . بل إن الدارس المتعمق لخطط الخديو اسماعيل فيما بعد لا يسهه إلا أن يرى عظم شأن البحر الأحمر وخليج عدن في امبراطوريته الافريقية : في نواحي التقدم الاقتصادي ، والمواصلات ما بين مصر والمناطق الداخلية ، وسلامة تلك

الامبراطورية ووحدها . وقد يُعترض علينا بأن محمد علي اختار لتجربته الأولى طريق النيل على وعورته . والرد على هذا الاعتراض وجيز . اختار محمد علي المسير من أسوان جنوبا لأن التجربة كانت مهمتها الأولى (من حيث الزمن) تشتيت ملك بقايا الأمراء المصريين في حلقا ودنقلة نهائيا وتأمين حدود مصر الجنوبية تماما . أتمت التجربة هذه المهمة ثم أوغلت في فتح الامارات العربية في الشرق والغرب وفيما بين النهرين . وكان على رأسها ابنه اسماعيل وابراهيم وصهره الدفتردار . ولم تطل إقامة ابراهيم في السودان ، ألزمه المرض بالعودة لوطنه . وها هنا أيضا أبناء محمد علي في الطليعة دائما .

عاد ابراهيم ولكن اسماعيل لم يعد . فقد راح ضحية اجتهاده في الوفاء بحاجات التجربة الملحة للمال والرجال . وكتب أبوه للدفتردار « انه علم من افادته فقد ولده اسماعيل باشا وهذا قضاء مبرم لا حيلة فيه خلاف الصبر ثم السعى بالتبصر والتدبير في أمور المصالح » .

ونود لو اتسع أفق المؤرخ (من أي أمة كان) عند كتابته تاريخ الاتصال ما بين مصر والسودان الذي أنشأه محمد علي اتساع الآفاق التي فتحتها الفتح المصري . نود ألا ينحصر الأمر في أن ما أتى بعد كان خيرا مما فات قبل ، أليس المعقول أن يكون الأمر كذلك ؟ أليس المعقول أن الإدارة التي تملك السكك الحديدية والسفن البخارية والتلغراف والتلفون وطب

المناطق الحارة والاختصاصيين فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية والمهندسين والمعلمين وغيرهم من الفنيين والجنود النظاميين لديها أدوات ووسائل لم تملكها إدارة ما فى كل أنحاء المعمورة فى سنة ١٨٢٠ ؟ وإن كانت هناك حاجة لموازنات ومقارنات ألا يقتضى الانصاف أن تكون الموازنة بين إدارات سنة ١٨٢٠ بعضها ببعض ، وبين حظ فلاحى مصر والسودان وصناع مصر والسودان فى تلك السنة وحظ أمثالهم فى الوقت نفسه فى سهول روسيا والمجر وألمانيا بل وفى غربى أوروبا أيضا وفى مدن إنجلترا الصناعية الجديدة. وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق فى العالم العثمانى وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق فى نفس الوقت فى الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية السكسونية واللاتينية وفى المستعمرات الأوروبية فى إفريقيا وفى آسيا وفى الأقيانوسية ؟ لا نخشى شيئا من الموازنة والمقارنة ، ولكننا نود أن نرتفع عنها وأن ندعو للارتفاع عنها . ذلك لأننا نتجنب الحقائق التى نكرها بل لأننا نحب أن نضع كل حقيقة مما نحب ومما نكره موضعها الجدير بها فلا تختل المقاييس ولا تضطرب النسب بين الأشياء . ومن أجل ذلك نود لو قل الكلام فى مقدار ما أفاده محمد على من فتوحه السودانية ، ومقدار الذهب والعبيد وريش النعام والعاج وارتقى إلى الأشياء الجوهرية .

أول تلك الأشياء أن محمد على الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح

في بلاد اسلامية تجاوزها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون
ومنهم نصارى أو يهود. ومثل هذا الفتح ليس امتلاكاً ولا استعماراً. فالمسلمون
لا يملكون رقاب المسلمين ، فالفتح هنا ضم جزء من دار الإسلام إلى الأمة
الإسلامية لإحياء ذلك الجزء بأشراكه في الحياة الإسلامية الكبرى . ولنزد
تحديد ذلك بياناً (ولننقل في هذا عن رجل نقلنا عنه في مواضع أخرى :
رفاعة ، وقد سكن السودان منفياً في أيام عباس الأول) ، لاحظ رفاعة على
الأهلين « قبولهم للتمدن الحقيقي لدقة أذهانهم فإن أكثرهم قبائل عربية »
كما لاحظ « أن اشتغالهم بما ألفوه من العلوم الشرعية شغل رغبة واجتهاد ولهم
مآثر عظيمة في حسن التعلم والتعليم حتى أن البلدة إذا كان بها عالم شهير يرحل
إليه من البلاد الأجنبية للمجاورة من طلبة العلم العدد الكثير والجسم الغفير
فيعينه أهل بلده على ذلك بتوزيع المجاورين على البيوت بحسب الاستطاعة
فكل إنسان من الأهالي يحتضن الواحد أو الإثنين فيقومون بشؤونهم مدة
التعلم والتعليم . » . وعرف رفاعة سيدة تسمى « السيدة أمونة تقرأ القرآن
الشريف ومؤسسة مكتبتين أحدهما للغلمان والثاني للبنات كل منهما لقراءة
القرآن وحفظ المتون تنفق على المكتبتين من كيسها بزراعة القطن وحلجه
وغزله وتشغيله ولا ترضى أن يشوبه شيء من مال زوجها وبجانب المكتبتين
خلوات لمن يختلي من العباد والزهاد الحاضرين من أقصى البلاد لأداء فريضة

الحج الشريف ومنزلها كالتكسية للفقراء وأبناء السبيل والقاصدين بيت الله
الحرام وأمثال ذلك كثير هناك . » . ثم قال إن تلك البلاد « لم تخل قراها
عن نوع التقدم في الحضارة مع مساعدة الوارد والمتردد إليها في هذه الأيام
لقصد الزيارة أو التجارة فانها أقرب للتمدن من أقاليم أمريقية بكثير وجميع أهلها
ماعدًا بعض سكان الجبال لسانهم عربى فصيح حيث ان جاهم من نسل العرب
المنتجعة القبائل قديما يحفظون أحسابهم وأنسابهم وفيهم كمال الاستعداد
وذكاء الفطنة وإنما يحتاجون في حصول المطلوب الى اطمئنان النفوس وتأليف
القلوب من حكام أرباب صداقة وعفاف وعدل وانصاف ... » . فلا نستطيع
أن نزعم إذن أن الحكم الحمدي العلوى في السودان نقل قوما من الظلمات
إلى النور ولكنه أدى إلى ما لا يقل أهمية عن ذلك ، خلق من إمارات
وقبائل متفرقة وطنا إسلامياً جديدا وهياً لهذا الوطن مستقبلاً ووجوداً بين
مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوروبى الذى كان قد
أخذ فى الاقتراب نحو قلب القارة من الأطراف الساحلية ، ثم ربط هذا
الوطن الجديد بالعالم العثمانى الأكبر وبحياة الإنسانية الحاضرة - وكانت مصر
الصلة فى ذلك الربط ، هذا ما قدّم محمد على وهذا ما قدّمت مصر . صنع الله
له ولها جزاء ما قدّما .

عمل محمد علي في الأقطار العربية في الجزيرة وفي السودان طليقا من كل قيد ، لا دخل لحكومة السلطان في خططه ومشروعاته إلا بقدر بذل القاب التشريف وسيوفه وجواهره وحلله وتنميق عبارات الإطراء والحمد له ولابنه ابراهيم ، ولا دخل أيضا للسياسة الأوروبية فيها إلا بقدر الانتباه إلى أن دور السكون والركود في الأقطار العربية قد انتهى وأنها قد أخذت تضطرب بحياة جديدة . واكتفت السياسة الانجليزية اذ ذاك بهذا التنبيه ، ثم أضافت إليه تنبيهاً بالابتعاد عن بلاد الحبش .

ثم قام اليونان بثورتهم ، وتحركت جيوش السلطنة وأساطيلها وجيوش محمد علي وأساطيله لقمع تلك الثورة ، وبدأ بذلك فصل جديد في سياسة محمد علي ، فصل يمكنه من أن يتبين أمرين أساسيين : الأول ، مدى إمكان التعاون بينه وبين حكومة السلطنة في إحياء القوة العثمانية . الثاني ، موقف الدول الأوروبية منه ومن حكومة السلطنة . ولم تكف حوادث الثورة اليونانية وحدها لجلاء الأمرين وإنارة الطريق أمام محمد علي وأمام السلطنة . والدول الأوروبية ، بل احتاج ذلك أيضا لمفاوضات مع فرنسا بشأن إخضاع داي الجزائر — ويشغل هذا الفصل — فصل التبين — السنوات من ١٨٢٤ إلى ١٨٣٠ تقريبا . وسنبحث حوادثه من هذه الوجهة .

في ابريل سنة ١٨٢١ اتهم يونان المورة فرصة عصيان على باشا والى
يانينا لاعلان استقلالهم وأكدوا عزمهم وكشفوا عن خططهم بإبادة الحاميات
الاسلامية المنبثة في أنحاء بلادهم وبالفتك بكل من فيها من المسلمين غير الجنود
شيوخاً ونساءً وأطفالاً وامتدت الثورة للجزائر اليونانية . وانضم رجالها وسفنهم
لتأييد الحركة . وأصبح بذلك لدى الحكومة الوطنية اليونانية أداة قوية
جداً لمنع السلطان من استخدام المواصلات البحرية لنقل جيوشه لبلاد
اليونان . وفي البحر أيضاً أكد اليونان عزمهم وكشفوا عن خططهم ، فسلطوا
سفنهم ومحرقاتهم على تجارة العدو وتجارة الصديق على حد سواء .

قابلت حكومة السلطنة خطط الثائرين بمثلها . وأجابت على ذبح غير
الحار بين بمثله أو بأحسن - أو بأسوأ - منه . ولم يغن هذا عن السلطنة شيئاً
ولم يرد لها ولاياتها المفقودة ، فاستنجدت بمحمد علي . وقبل أن ينجد السلطان
في إخضاع جزيرة كريد أولاً ثم في إخضاع بلاد اليونان كلها ثانياً . قبل
أن يتولى ذلك لأن محي العالم العثماني لا يستطيع أن يتجاوز عن حركات
العصيان في أقطاره وعما صحبها من ذبح الأبرياء ومن تعطيل التجارة في حوض
البحر المتوسط الشرقي ، ولأن ذلك المحي أراد أن يثبت لأهل العالم
العثماني ولأوروبا قدرته ، ولأنه أيضاً يتمكن بذلك من أن يتبين
مدى امكان نجاح توجيهه تشترك فيه القاهرة والقسطنطينية للخطط الحربية

والسياسية ، ولأنه أخيراً استطيع أن يزيد في تقوية قاعدته (مصر) بوضع جزيرة كريد تحت إدارته المباشرة . ولم يخش عندما قبل أى اصطدام بأوروبا ، فإن الدول اذ ذاك لما عرفت أن اتخاذ أية خطوة إيجابية لتسوية ما بين السلطان واليونان يكشف عن انقسامها ويفتح الباب لما لا تحمد عقباه آثرت السلامة في إعلان حياد رسمى وتركت حرية العمل لمن يريد من رعاياها شفاء غليل من المسلمين أورد جميل اليونان الأقدمين لأبنائهم التأثيرين أرفع صوت الحرية عاليا في ركن من أوروبا على صدها يتجاوب في أركانها الأخرى أخضع محمد على جزيرة كريد وما اقترب منها من الجزائر الصغرى بوسيلتى اللين في موضعه والشدة في موضعها ، ثم وجه الحملة الكبرى بقيادة ابنه ابراهيم : جيشه المصرى الجديد وأسطوله الأول ، وهدف الحملة الأول (وهذه خطة وضعها محمد على بنفسه) تطهير الجزائر وتنظيف الجيوب والأوكار المنبثة فيها لتأمين المواصلات البحرية ، ثم محاولة النزول في أرض المورة بعد ذلك . ولكنه سرعان ما اكتشف أمراً له دلالاته ، اكتشف أن الحكومة العثمانية فصلت عن القيادة العامة للقوات البرية والبحرية (قيادة ابراهيم) قيادة أسطولها ، ولم تكثف بهذا الاجراء المعرقل الضار فاختارت لرياسة أسطولها عدواً شخصياً ل محمد على هو محمد خسرو باشا صديقنا القديم في مستهل القرن التاسع عشر . وليت خسرو كان قد أثبت مقدرة في حرب البحر تبرر تعيينه

أو استطاع أن ينزع من صدور رجاله الرعب الذي كان يملأها من المحرقات
اليونانية . فكانت خططه كلها تدور على تجنب اللقاء . ولم يتجنب اللقاء
بأعدائه اليونان فحسب بل بأصدقائه المصريين أيضا بدعوى الإصلاح
والتجديد والاحتفال بانتصار صغير جدا ناله على الأسطول اليوناني . فترك
خسرو البحر لبراهيم . وأنزل هذا عسكره في كريد متربحا فرصة نقله لبلاد المورة
وتجول في تلك البحار ، وكانت لأسطوله منازلات مع الأسطول اليوناني
خرج منها سالما ، ولنذكر أنه ينازل برجال لم يطل عهدهم لا بحرب البحر
فحسب بل بسفر البحر أيضا رجالا ركوب البحار وتجارة البحار والتلصص
في البحار في دمهم آلاف السنين . ثم انتهز فرصة تمرد رجال البحرية اليونانية
على حكومتهم لتأخرها في دفع مرتباتهم ونقل جيوشه لبلاد المورة . وهنا أيضا
أول عهد الجيش الجديد بالحرب الجديدة . وسار ابراهيم من نصر إلى آخر إلى
أن أتم اكتساح بلاد المورة وانتقل منها إلى الأقطار اليونانية الأخرى شمالها .
واتهمه الأوروبيون بأنه عمل على استئصال الأمة اليونانية وتطهير أرضها قضا
وقضيا لينزل بها عربا أو سودانا مسلمين . وقد دفع المؤرخون الأوروبيون
المحدثون هذه التهمة عنه وبينوا أنها فرية لا أصل لها . وشرحوا أن في مثل
حرب المورة (أى في الحرب ضد ثورة قومية) يصعب على القائد أو يستحيل
عليه أن يفرق في عملياته الحربية بين أعدائه المحاربين من الجنود وأعدائه

المحاربين من غير الجنود كما أن سلامة عسكريه قد تقتضى تخريب القرى
والحقول . وشرحوا أيضا ما أدت إليه طبيعة تلك الحرب من أن الأسرى
لا يسرى على الجنود فقط بل يمتد إلى نساءهم وصغارهم . ثم بينوا ما بذله
محمد على من الجهد والمال لجمع من بيع بمصر من سبي المورة وتحريره ورده إلى
بلادهم وأشادوا بحسن معاملته لليونان المقيمين بمصر وتركه لهم حرية كاملة
لكسب رزقهم بل وللعمل لأغراض ثورتهم أحيانا . وذلك في أوقات
تقدمت فيها السفن اليونانية نحو الاسكندرية للاستيلاء على السفن التجارية
الخارجة منها أو الداخلة إليها بل ولمحاولة إحراق ما في مينائها من السفن
التجارية والحربية . كما أشادوا باستطاعته بث الهدوء والطمأنينة في أهل كريد
مساميتهم ونصاراهم ، وباستطاعته اجتذاب بحريين من اليونان غير قليلين
للعمل في أسطوله !

ولما ظهر للأوروبيين أن هيب الحرية اليونانية سوف ينطفئ في بحر من
الدم تحركت الدول للعمل الإيجابي الذي حاولت تجنبه زمنا . وأن لها أن تفعل
شيئا فقد أصبح اعتداء البحرية اليونانية على التجارة أمراً لا يكفي الاحتجاج
عليه لدى السلطان ولى الأمر الرسمى ولدى اليونان أصحاب الأمر الفعلى في
البحار . ثم حدث أن توفى الاسكندر قيصر روسيا وكان حريصا على ألا
ينفصل عن الدول الأخرى من أجل اليونان وتولى بعده أخوه نيقولا وكان

رجلا من طراز آخر ، لا يتردد في تنفيذ ما يراه إما بالاتفاق مع أوروبا
إن أمكن وإما وحده إذا لم يكن من ذلك مناص . فقامت مفاوضات
انتهت باتفاق يوليه ١٨٢٧ بين روسيا وانجلترا وفرنسا . مؤداه السعى لاقناع
الفريقين المتحاربين بوقف القتال ، وإذا لم ينجح المسعى تستخدم الدول
الثلاث ما تشير به ظروف الحال من الوسائل لمنع استمرار الحرب . ومن هذه
الوسائل إعلان الحصار البحري للسواحل اليونانية بواسطة أسطول أوروبي
مشترك . وقد رفض السلطان رفضاً تاماً أن يقبل أى تدخل أوروبي فيما اعتبره
شأناً داخلياً عثمانياً صرفاً ، بل وأقسم ودموعه تسيل على خديه ليقتلن كل
يوناني في مملكته ، وإذا لم يصد هذا الأوروبيين ، ليقتلن الأرمن وغيرهم
من رعاياه بل ليخلطن دماء الفرنجة بدماء الرعايا من أهل الذمة . والظاهر أن
محموداً لم يتوقع بقاء الجبهة الأوروبية دون تصدع . والثابت أن الحكومة
النسوية وكانت غير راضية عن سياسة اتفاق يوليه شجعت محموداً على رفض
التدخل الأوروبي وعملت من جانبها على الخوض على الإسراع في سحق الثورة
قبل أن يتحول التدخل الأوروبي إلى حقيقة .

وسحق الثورة أو عدم سحقها قد خرج من يد السلطان وانتقل إلى يد
محمد علي ، صاحب الجيوش والأساطيل . فاتجه السعى نحوه . خطر ذلك
للإنجليز أولاً ، وأدركوا أن انسحاب محمد علي من الميدان يبطل القتال تواتراً .

وتحدث اليه قنصلهم في مصر بتعليمات من السفير في القسطنطينية معرضا بأن
الأولى به أن يقنع بباشوية سورية لإبراهيم بدلا من تبديد جنوده وأمواله
في مشروع تكرهه أوروبا . ورد عليه محمد على رافعا الحديث من مستوى
الباشويات إلى مستوى سياسة الممالك ومن النطاق الضيق : نطاق الجلاء من
المورة إلى النطاق القسيح العالمي الذي يسع مصالح إنجلترا ومصالحه . وختم
كلامه بالإشارة إلى أنه سوف يؤجل رحيل النجيدات البرية والبحرية التي
طلبها إبراهيم لتصفية الثورة نهائيا حتى يعرف مبلغ استعداد الحكومة
الانجليزية للعمل معه . ثم حضر بعد ذلك رسول نمسوى لسعى آخر ، لدعوة
محمد على للاسراع في سحق الثورة وحذره من أن الانجليز لا غرض لهم
إلا استغلاله في هذه المسألة اليونانية بالذات وكفى . ومضت الأيام ، وعمل
محمد على في فترة الانتظار على أن يرغم حكومة السلطنة على عزل خسرو وجعل
مقاليد القيادة بحذافيرها في يد ابنه . وتم له ذلك . وأخيرا لما طال الانتظار
أمر بالرحيل ، فسافر الأسطول في ٦ أغسطس وبعد يومين من سفره وصل
ضابط انجليزى موفداً من قبل حكومته . وأبلغ هذا الضابط محمد على - متجنباً
التهديد - ضرورة الجلاء عن بلاد اليونان لأن الدول قد أجمعت كلمتها على
فض الموضوع وأنها سوف ترسل للبحار اليونانية قوات كفيلة بتحقيق ذلك .
هذا رد إنجلترا على نطاق التعاون الواسع وسع العالم . وهذا درس آخر يتلقاه

محمد علي من حوادث تلك الثورة اليونانية الكاشفة عن الخفايا المنيرة لمعالم الطريق . وأخذ يعمل على تجنب كارثة الاصطدام بالقوات الأوروبية في اليونان وبحارها مستخدماً كل ما يستطيع استخدامه لدى رجال السلطنة من حجب الإقناع والتحذير والانداز . ولكن بدون جدوى : وهذا درس ثان من دروس حوادث تلك الثورة في إمكان توجيه سياسة واحدة للعالم العثماني من القاهرة والقسطنطينية . وحدث ما كان يخشاه : صمم قواد الحلفاء على وقف القتال وأرغموا الأساطيل المصرية والتركية على البقاء داخل خليج نافارينو ثم انتهزوا فرصة اصطدام بين رجال البحر لتعطيم تلك الأساطيل التي حاربت إلى أن انتهت ، لم ترفع سفينة منها علماً أبيض ولم يغادرها رجل واحد من رجالها . وأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية ودخلت جيوشها الولايات البلقانية وأنزلت فرنسا تجريدة فرنسية على ساحل المورة . فلم يبق لمحمد علي من سبب للبقاء فيها فأمر إبراهيم بالانسحاب والعودة .

ومضت الثورة اليونانية بعبرها وبأن لمحمد علي أن حكومة السلطنة تفهم العمل معه على وجه استغلاله إلى أقصى حدود الاستغلال ، وليتها تحسن ذلك ، فهو لا يكره إطاعة حكومة عليا رشيدة تعمل على بلوغ أهداف العزة والكرامة والرفاهية ، ولكن ماذا أثبت السلطان ورجاله في أزمة نافارينو وفيما قبلها وبعدها ؟ أثبت السلطان - كما قال محمد علي - إنه يتشبث تشبث

الخنزير، وأثبت رجاله أنهم أبلد من الحمير. وبان له أيضا أن أوروبا على اختلاف الأهواء قد تتحد. وبان له ثالثا أنه لكي يساوم ينبغي أن يكون بيديه ما يساوم به وعليه. فلم يكفه الاستعداد للجلاء عن المورة للمساومة. وبان له أخيرا أن إنجلترا لا تتحمس كثيرا في الأحوال السياسية العادية لإخراج المباحثات السياسية من نطاق المسائل المحددة إلى نطاق المبادئ السياسية العامة، وكان شعارها: ليكف كل يوم شره.



وأما المفاوضات بين فرنسا ومحمد علي في أمر إخضاع داي الجزائر فحديثها طريف، تختلط فيه الأوهام بالحقائق اختلاطا عجيبا. ولم يكن فيه من رجل فصل بين الحقائق والأحلام سوى محمد علي.

وأصل الموضوع فساد العلاقة ما بين حسين داي الجزائر والقنصل الفرنسي واحتدّ الداي يوما ما وضرب وجه القنصل بمذبته. فانسحب القنصل ورفض الداي إعطاء الترضية المطلوبة وحاصرت القوات البحرية الفرنسية بلاده. وهاج الرأي العام في فرنسا مطالبا باتخاذ ما ينبغي اتخاذه لغسل الالهانة... إلى آخره. وحكومة فرنسا إذ ذاك حكومة شارل العاشر، بينها وبين الأمة حساب آخر على مسائل أخرى لا تتعلق بحسين ولا بمذبته. بل تتعلق بأصول السلطان: أهو بتفويض من الله لا شأن لأحد به كما يزعم شارل أم هو بإرادة

الأمة كما تزعم الأمة . فالأعصاب متوترة والقلوب متنافرة ولا بأس في صرف
الخواطر عن المسائل الدستورية الى طلب المجد . لا نقصد طلب المجد الرخيص
عن طريق تأديب حسين ، بل طلب مجد براق لامع عن طريق محو ما فرض
الحلفاء المتألبون ضد امبراطورية نابليون على فرنسا في سنتي ١٨١٤ و ١٨١٥
وان الحكومة التي تستطيع نيل ذلك تزيل عن تاج شارل العاشر وصمة
ما قى خصوم بيته منذ ١٨١٥ يكررونها ، وصمة اقتران عودة البيت المالئ
للعرش بهزيمة فرنسا . ومما يزيد الأمر جاذبية أنه لن يكلف الأمة تضحية ما
فهو يقوم على العقل وحده ولا دخل للقوة فيه إلا من بعيد . افترض بولينياك
(وزير خارجية الملك شارل العاشر) ان روسيا والنمسا سوف تقسمان فيما
بينهما الولايات العثمانية في أوروبا (وهذه دائماً نقطة البدء في مثل هذه
المشروعات) ولا بد من أن تعوض فرنسا عن ذلك لحفظ التوازن وليكن
التعويض ضم الأراضي البلجيكية حتى حدى المازوالرين (وكانت تلك
الأراضي إذ ذاك في مملكة الأراضي المنخفضة وعلى عرشها الملك وليم الهولندى)
هنا تحتج بروسيا : فلتعط الأراضي السكسونية وما بقى من مملكة الأراضي
المنخفضة . وهنا لا بد من تدبير شيء ما للملك وليم ، فليعط عرش القسطنطينية
وشيئاً من الأراضي التركية الأوروبية . بعد ذلك لا بد من الفصل في أمر
مستعمرات الهولنديين في الشرق ، هذه تعرض على الانجليز ، وهم أحرار في

القبول أو الرفض . أما طريقة التنفيذ فأمرها هي : تتفق روسيا وفرنسا أولاً على المشروع ثم تجردان جيوشهما ، فلا يسع النمساويين والبروسيين إلا الأذعان والاعتناع ، أما إنجلترا فلتفعل ما تشاء : ان أرادت أن تنفع فلها المستعمرات الهولندية وإن أرادت غير ذلك فهي حرة .

ان الاشتغال بهذه السياسة العالية علواً كبيراً يقتضى من بولينياك ألا ينصرف الى تأديب الداى حسين وأن تبقى الجيوش الفرنسية والأساطيل الفرنسية متجمعة مستعدة لما هو أهم . ولكن لا بد من تأديب الداى ، فليؤدبه محمد على « على حساب » فرنسا .

والظاهر أن هذا كان من بنات أفكار قنصل فرنسا في مصر الإيطالي الأصل دروفتي . وملك المشروع عليه قلبه ولسانه (ولكننا لا ندرى أشغله عن الاتجار في الآثار المصرية فقد كان من أكبر تجارها) وعرض الأمر على حكومته وعلى محمد على . بل وذهب الى ما هو أبعد من ذلك ، أبلغ حكومته موافقة محمد على على المشروع بشروط . والواقع أن محمد على لم يوافق ولم يرفض بل أصغى الى كل ما قيل ولم يقفل الباب : شأن الرجل العاقل . ولا بد أن دهشته كانت كبيرة لما عرف أن الملك شارل العاشر قد أقر فكرة استخدام قوات محمد على لاختضاع الداى (بناء على ما عرضه عليه وزيره بولينياك بدون علم زملائه في الحكومة) وأنه أمر سفيره في القسطنطينية بنيل موافقة

الباب العالي على اشتراك محمد علي (كأن الباب العالي يمكن استئذانه في مثل هذا الأمر) كما أمر قنصله في مصر (القنصل ميمو وقد حل محل دروفتي) أن يبلغ محمد علي استعداد فرنسا لاعطائه ١٠ مليونات من الفرنكات ومعاونة الأسطول الفرنسي إذا قام بالأمر بدون إبطاء . اندهش محمد علي وحق له أن يندهش لهذا الخلط كله ، اندهش لفتح الموضوع في القسطنطينية واندesh من منع فرنسا في عرضها الشيء الوحيد في نظره الذي أعطى الموضوع أية قيمة : أربع سفن حربية كبيرة يضمها لأسطوله . ودارت المفاوضات من جديد وانتهت الى عرض مبلغ ٢٠ مليون فرنك على محمد علي ومبلغ ٨ ملايين لبناء السفن الأربع في فرنسا له .

وكانت الحكومة الإنجليزية تعلم بكل هذا في وقته . علمته من تقارير قنصلها بالقاهرة فان دروفتي لم يطق إلا أن يتحدث فيه مع زميله الإنجليزي ، وعلمته من صور للوثائق الأصلية الفرنسية أهدتها إياها الحكومة النمساوية ، وعلمته أخيرا من الباب العالي نفسه وقد أسرع لإفساد المشروع بإبلاغه للانجليز . فاعترضت عليه لدى الحكومة الفرنسية ولدى محمد علي . وكتب وزير الخارجية للسفير الإنجليزي بالقسطنطينية : « سواء وافقت الحكومة العثمانية على المشروع أو لم توافق فان الحكومة الإنجليزية لا يسعها إلا أن تهتم بتغيير خطير يحدث في الولايات الأفريقية تحت النفوذ الفرنسي وبواسطة

وسائل فرنسية ومن أجل مصالح فرنسية (فيما يصح لنا أن نفترض). « وكتب
للقنصل الانجليزي بالقاهرة ليبلغ محمد علي « اعتراض الحكومة الانجليزية
على أخذه على عاتقه تنفيذ هذا المشروع تحت الرعاية الفرنسية » وعلى القنصل
أيضا أن يؤكد ل محمد علي الصداقة التي أملت هذه النصيحة . ولما أبلغه القنصل
الرسالة أجاب محمد علي بأن الاعتراض لا لزوم له وشرح له موقفه في الأمر
كله . وكان مشروع بولينياك الكبير في تلك الأثناء قد انتهى إلى لا شيء
فلم تؤد المفاوضات الأساسية مع روسيا إلى نتيجة ما ، كما أن روسيا أعلنت
أنها يستحيل عليها أن توافق على امتداد فرنسا لحد الرين الأيسر . وانصرف
الوزير إلى تصفية أمر الداى مستغنيا عن معاونة محمد علي كما كان محمد علي
مستغنيا عن المشروع كله . ولكن الفصل لم يخلُ من فائدة : زادت السياسة
الانجليزية له وضوحا ، انجلي له مقتها لسياسة الحركة وإيثارها بقاء كل شيء
على حاله وتأجيل التغيير فيه ما أمكن التأجيل ، فهم ذلك فعَدَل - وما ألبقه -
أسلوب الحديث : انجلتره تريد المحافظة ، تريد بقاء السلطنة ، تعمل على أن
تقيمها غوائل الزمن وأن تدفع عنها شر المطامع الروسية ، ومن تستطيع أن تجد
ليتمولى ذلك سوى محمد علي ، قال للقنصل الانجليزي عند ما قدم ليحدثه في
موضوع الداى : — « ألا ترى استحالة المحافظة على الدولة العثمانية ، قد ترقع
هنا وقد ترقع هناك ولكن بلا جدوى . وماذا تتوقع لحكومة فقدت ثقة

شعبها بها ؟ ومن إضاعة الوقت أن تنتظر منها أن تحول دون التقدم الروسى .
 وفى منع تقدم الروسين مصلحة انجليزية كبرى . وليست هناك وسيلة لتقوية
 السلطنة سوى تأييدى أنا . أنا الذى يستطيع أن يضع تحت طلب السلطان
 مائة وخمسة وعشرين الف جنديا على أهبة الاستعداد لصد الروسين تحت
 أسوار القسطنطينية وفى إيران . . إن الدولة قد انتهت وعلى انجلترا أن تؤلف
 قوة أخرى لمواجهة روسيا . وأين تجد هذه القوة إلا فى وفى إبنى من بعدى ؟ « ثم
 أفاض فى شرح موارده وأن الحكومة الانجليزية تنقص من قدرها . وختم حديثه
 بأنه أينما اتجه يجد انجلترا أمامه . وهذا الحديث أيضا لا يخرج انجلترا عن مقت
 سياسة الحركة ، لم تتعهد بشيء ما ؟ لم تقيد حرية العمل ؟ لم تسبق الحوادث ؟
 « ليكف كل يوم شره » . ومحمد على أيضا من جانبه لم يتعهد بشيء ولم يقيد
 حريته فى شيء .

وقد تكونت لديه فى خلال السنوات العشر التى عرضنا حوادثها
 وعبرها اعتبارات أساسية يسترشد بها فى وضع خططه وتنفيذها فى السنوات
 العشر الأخرى التى بدأت بسنة ١٨٣٠ . قل وثوقه بإمكان وضع سياسة
 مشتركة بين القاهرة والقسطنطينية ، وزاد إيمانه بأن محموداً ورجاله يسيرون
 قدما نحو الهاوية . وتأكد من أن نجاح اليونان فى نيل استقلالهم سيقبلوه

حركات وثورات في الولايات الأوروبية من العالم العثماني وأن العطف الأوروبي على هذه الحركات سيكون عاملا هاما في نجاحها . ورأى أن فرنسا قد أخذت في توسيع دائرة الفتح في الجزائر ، فانتقل العمل من تأديب الداي حسين إلى فتح منظم لتلك النياية العثمانية الهامة ، ومن يدري أين يقف الفتح ؟ . كما رأى أن روسيا توطد نفوذها وتملي إرادتها على الباب العالي ، ولا يتردد القيصر نقولا لحظة في اتخاذ ما يراه كفيلا باعلاء كلمته في القسطنطينية ، الحرب إن كان لابد منها ، الوعد بوضع السلطان في كنفه وفي ظله الظليل إن كان هذا أجدى . وفي حالتى الحرب والسلام على حد سواء يتقدم النفوذ الروسى فيما بين البحرين الأسود والقزوينى فى اتجاه ايران والخليج الفارسى بالإضافة إلى توغله فى أواسط آسيا نحو أفغانستان والهند . أما والأمور كذلك ماذا يصنع محمد على ؟ يشير عليه الانجليز ويشير عليه الفرنسيون ألا يكون هو الفاتح للأزمات الشرقية ، ويشير عليه الأول بصفة خاصة أن يقبع فى داره وأن يوجه مواهبه التى لا شك فيها فى تنمية الموارد ورفع لواء العدل والانسانية وحسن الإدارة وإسعاد شعبه ، أن يتجنب الحركة ، وأن يخلد للسكون . وحسن جدا أن تلزم انجلترا خطة المحافظة ، وحسن جدا أن تفعل ذلك عند ما يكون بين يديك كل ما تريد ، فهل ينطبق ذلك الوصف على محمد على ؟ لم يكن لديه كل ما يلزمه ، بل لم

يكن لديه ما يلزم لسلامة بلاده وإنقاذ عمله. كانت تملأه الحسرة ويتقطع فؤاده
أسى كلما تقدمت به السن وكلما خطر أمام عينيه شبح الزوال ! زوال ماذا ؟
زوال دور الصناعة والأساطيل والمصانع والمدارس والمعاهد والترع والجسور
والقناطر ، زوال كل ما أنشأه هو وشعبه بعرق الجبين بل بعرق الدم . أيستطيع
أن يسمح بانتقال هذا التراث لباشا من باشوات السلطنة يبدده ويخربه
كعادة الباشوات . لا بد من الضمانات ضد الزوال ، لا بد من الحركة .

هذه الضمانات حسية ومعنوية : توطيد النفوذ المعنوي في العالم العثماني
ولدى الحكومات الأوروبية بالاستمرار في سياسته العمرانية ، ونشر سلطانه
المباشر في أقطار أخرى من العالم العثماني يقيه ملكها شر حكومة السلطنة
وخبث طويتها نحوه ونحو عمله . ويعطيه ملكها الموقع الآمن والموارد التي
يستطيع بها أن يكون على حال من القوة والاستعداد تمنع عنه أطماع
الطامعين . ويخرج بذلك أقواماً من عبث الحكم وفسادهم ومن ركود الفقر
والفوضى إلى حركة اليسر والنظام . لا بد له من أن يتخذ هذه الضمانات
سريعا إن أراد أيضا أن يسبق اتجاه الدول الأوروبية نحو تلك الأقطار .

ما هي تلك الأقطار ؟ الولايات الشامية الأربع : حلب وطرابلس
ودمشق وصيدا وبعض المناطق الساحلية في الجزيرة العربية على البحر الأحمر
والخليج الفارسي . هذا أكيد . والعراق والمناطق فيما بين الشام والأناضول .

هذا مما يترك للظروف . والأقطار — كما ترى — هي في الجملة مما يكون
 (على حد تعبير محمد علي) عربستان أو ما نسميه دار العروبة . فهل تصور
 لها كيانا سياسيا (أو ما نسميه وحدة عربية) ؟ سؤال كبير . إن أجبنا عنه
 سلبا عدونا الصواب ونسبنا إليه قلة ادراك لعناصر وروابط بارزة : لغة واحدة
 وثقافة واحدة ودين واحد ومصالح مشتركة وبالنسبة لحياة العالم الاقتصادية
 كتلة واحدة . وإن أجبنا عنه إيجابا عدونا الصواب أيضا بعض الشيء ونسبنا
 لعصر سابق ما هو (على وجه التحقيق) من خلق العصور اللوحي وأخفينا
 إخفاء لا يبرره الواقع عناصر وعوامل تدفع نحو التفرقة : اختلافات جغرافية
 واجتماعية ، اختلافات في طرق التفكير وفي مستوى المعيشة ، اختلافات
 مذهبية طائفية ، صعوبات المواصلات ، ضعف وسائل الاتصال العقلي والحسي
 وهكذا . وقد لا نعدوا لصواب إن قلنا إن محمد علي أدرك الفكرة في عمومها
 وأنها مما يمكن التشييد عليه في حالة الانفصال عن السلطنة وهذا ما لم يقرره
 بعد ، بل ترك تقريره تبعا لظروف الحال . إن حتمت تلك الظروف تقسيم
 العالم العثماني أمكنه نقض ما حدث في القرن السادس عشر وبناء العالم العربي
 من جديد . ولكنه لم يكن قد يؤس بعد من مستقبل الوحدة العثمانية وإن
 كان قد يؤس من مستقبل السلطنة . فلنقتصر إذن على الباعث الأول الدافع
 لاتخاذ العمل الإيجابي : باعث الاستيلاء على الضمانات .

دخل الجيش المصرى بقيادة ابراهيم أراضى ولاية صيدا (وقاعدتها عكا) ومهمته الصغرى وضع حد لخطة « وخز الابر » على طريقة الباشوات التى سار عليها عبد الله الجزار صاحب تلك الولاية ومهمته الكبرى الاستيلاء على الباشويات الأربع . كان ذلك فى سنة ١٨٣١ . وتقدم الجيش والأسطول نحو عكا وحاصرها حصارا طويلا وقاوم عبد الله ببسالة وقوة قلب . وفى مايو اقتحم ابراهيم الأسوار ودخل المدينة . واستولى على دمشق فى يونيه بدون مقاومة . ومنها تقدم شمالا وهاجم الجيش العثمانى عند حمص مفاجأة وهزمه بعد واقعة قصيرة واحتل حلب بعد ذلك بقليل ثم هزم جيشا عثمانيا ثانيا فى بيلان . أمام محمد على احدى خطتين : اما التقدم لتهديد السلطان فى قاعدة ملكه وحمله على التسليم بما يريد أو التريث وانتظار تسوية تقرها الدول الأوروبية . نصح ابراهيم بالخطة الأولى وبالا انفصال واقترح أن تضرب السكة باسم أبيه وأن يدعى له على المنابر . ورد عليه أبوه أنه بلغ ما بلغه بالاعتدال وأنه ليس بحاجة لألقاب الشريف ، وذكر ابنه بأن هناك دولا أقوى من السلطنة وأنه لا بد من نيل موافقتها إذا أراد تسوية مستقرة ، وأن تقدم ابراهيم نحو القسطنطينية لا بد وأن يلزم الدول بالتدخل وقد سبق ذلك فى المسألة اليونانية . أما الخطة الثانية فضررها أنها تتيح للسلطنة فرصة الافاقة من غشيتها فتجتمع جيوشها لحماية العاصمة . عرف ذلك محمد على ولكنه يعرف

أيضا أنه يستطيع أن يتغلب على تلك الجيوش كما تغلب على أخواتها من قبل . وهذا ما حدث ابتداءً السياسة الأوروبية تتحرك وابتدأت السلطنة مفاوضات وهمية مع محمد علي لكسب الوقت . ولما ظنت أنها قد استعدت تحركت . وحدث ما توقعه محمد علي . فان ابراهيم هزم الصدر الأعظم رشيد محمد هزيمة ساحقة عند قونية في ديسمبر من سنة ١٨٣٢ وانفتح طريق القسطنطينية ، وتقدم ابراهيم ولكنه عندما بلغ كوتاهية أمره أبوه بالوقوف . وكان الداعي لذلك تدخل روسيا في الأمر . عرض القيصر على السلطنة مساعدتها بقواته البرية والبحرية ، وطلب الى محمد علي الكف عن القتال . وكفَّ ابراهيم عن التقدم ، واستنجد السلطان بالبحرية قبل أن يقبل ما عرضه عليه القيصر ، طلب منها أن تعينه بأسطولها . ورفضت الحكومة الانجليزية المعاونة المادية لحاجتها إذ ذاك لكل قواتها بسبب مشكلة الحركة الاستقلالية البلجيكية وسعت هي وفرنسا لحمل محمد علي والسلطان على تصفية ما بينهما أملتين أنهما بذلك يجعلان العرض الروسي لا لزوم له . أعلنت كل من فرنسا وانبجيرة تمسكها بسياسة المحافظة على الدولة العثمانية «ولكن» كما قال بالمرستون وزير الخارجية لوكيله في القاهرة) لما كان من غير المستطاع إعادة الأمور الى ما كانت عليه ، فالحل الوحيد في هذه الظروف أن تعهد حكومة السلطنة حكم ولايات الشام الى محمد علي بشرط أن يؤدي الجزية عنها وأن يعين السلطان

حر بيئاً إذا اقتضى الحال ذلك ، وبهذا الحل تصان مصالح السلطنة ولا تنقص
مواردها المالية والعسكرية . « وسلم السلطان في النهاية بهذا الحل مضيئاً الى
الولايات الأربع جزيرة كريد ومنطقة أضنه .

سلم السلطان بهذا ولكنه نفث في الاتفاق وجو الاتفاق سماً . فعقد مع
القيصر معاهدة انكيار اسكله سي (يولييه ١٨٣٣) في ظاهرها معاهدة تحالف
وفي جوهرها معاهدة حماية . كرهتها فرنسا وانجلترا ، وكرهت انجلترا معها
محمد علي ، واعتبرت أن حركته التي لا تبطل وطموحه الذي لا حد له حملاً
السلطان على أن يضع نفسه في هذا الموضع المذل ثم رتبت على ذلك النتيجة
الظالمة : يجب أن أنافس روسيا في حماية السلطان بكل سبيل ، ويجب أن
أقف في وجه محمد علي في كل مكان ، يجب أن أعاديه بحيث يعرف السلطان
أنى أنا - لا روسيا - الصديقة الصدوقة . وقفت له في اليمن ثم وضعت يدها
على عدن ، وهددته ألا يقترب من الفرات ومن الخليج الفارسي ، وتصدى
قناصلها للحكومة المصرية في سوريا يعرقلون عملها ويسفّهون عملها ويبذرون
بذور الشقاق والاستياء في بلاد علم الله قلة حاجتها للشقاق والكراهية
وكانت القنصليات الانجليزية في الشام والسفارة الانجليزية في القسطنطينية
قواعد تلك الحملة العدائية ، وإذا ما شذّ قنصل عن ترداد النعمة التي تحبها
وزارة الخارجية كان نصيبه العزل كما حدث لقنصل القاهرة كامبل عندما

حاول أن يكون أميناً لخدمة بلاده بقول الحق ، وحاولت الحكومة الانجليزية أن تهدم قوة محمد على من الأساس بحمل الباب العالي على إلغاء الاحتكارات التجارية في معاهدة تجارية كرهها التجار الانجليز في مصر (وهم أعرف بمصالحهم) ولم يروا فيها إلا عملاً سياسياً مستتراً بثوب تجارى . وهذا كله بأسلوب خلا من كل ما اصطلاح عليه الناس في الغرب والشرق من أدب التعبير وحسن الخطاب ، موجه الى عصامى عرف الناس جميعاً قدره . وقدّره خصومه كما قدّره أصدقاؤه ، رجل قد يحارب وقد يعادى ولكنه رجل لا يهان . ويأتى المؤرخ دُؤويل وينكر - بعد كل ما أورد - على من قال من المؤرخين المصريين بأن الحكومة الانجليزية حاربت عظمة مصر فى عهد محمد على قولهم .

قابل محمد على البذاءة بالتغاضى عنها ، فهى لم تجر أبداً على لسانه ، وقابل العداوات الصغيرة بالترفع عنها ، فهمته أسمى من العداوات الصغيرة . وفى أسوأ الأوقات عند ما تخرجت الأحوال واستخدمت الدول قوة السلاح ضده حافظ على مصالح رعاياها أدق محافظة ، فلم يمسس لهم بريداً ولا مالاً ولا شخصاً . بل وذهب مرة فى المجاملة الى حد أن وضع تحت تصرف القنصل الانجليزى باخرة من بواخره لتحمل الى مالطة نبأ انتصار عسكري انجليزى فى الشرق . كان يهم الحكومة الانجليزية سرعة إرساله ! وعند ما قطعت الدول علاقاتها به

وانسحب القناصل من مصر ، أتدرى ما حدث ؟ رفض التجار وغيرهم من
الانجليز أن يتبعوا قنصلهم ويغادروا مصر ، فالحرب حرب اللورد بالمرستون .
وبعثت إليه غرفة التجارة البريطانية ببغالة في الهند برسالة تحيي فيها المثل
الذى رسمه للأمم المسيحية في ضبط النفس المطمئن ، وفي سنة ١٨٤٢ ضرب
التجار الانجليز مدالية ذهبية نقشوا عليها رسمه وسجلوا عليها حمايته النبيلة
للمصالح الانجليزية .

ومضى محمد على في السنوات التالية لتسوية سنة ١٨٣٣ في سبيل الجد .
حاول أن يصنع في الولايات الشامية ما صنعه في مصر ، أن يقيم سلطة عامة
واحدة شعارها الساحة وشغلها إحياء الموات ودرعها الجيش الوطنى ، تصرف
الناس عما درجوا عليه من تناهب الأموال العامة وترك الخراب يطغى رويدا
رويدا على ما هو عامر ، وكره حمل السلاح في خدمة السلطان وإن كانوا
يحملونه لشفاء الأحقاد الطائفة والشخصية . ولو خلاص له الأمر في الولايات
الشامية لتغلب على تلك الصعوبات تغلبه على مثيلاتها في مصر . ولكن
الأمر لم يخلص له . تصدى له القناصل وترحموا على زمان سهّل رغيد كانت
لهم فيه مساهمة فيما سميناه حكومة التناهب . وتصدى له كل أصحاب «الحقوق»
المكتسبة من أنصار زمان المذابح . وخلف الجميع السفارة الانجليزية في
القسطنطينية «والمابين الهايونى» . والسلطان عينه لاتنام ، وقلبه دائم

الخفقان ، مستعد لأن يفعل كل شيء وأن ينزل لأي حضيض وأن يبذل أي
تضحية لشفاء ما في نفسه ، فأخذ يحيش الجيوش ويعد العدة واستقدم فون
ملكته البروسي ونفرا من أبناء جنسه لتدريب الجيش واستخدام ضباطا من
الإنجليز في الأسطول .

وكان لا بد لمحمد علي من أن يكون أيضا مستعدا . حذرت الدول محمودا
ومحمد علي من عواقب التمادي فيما هما فيه . وإن اختلفت لغة الخطاب في الحالتين ،
اختلفت لدرجة أن محمودا فهم من الثنايا « أن استمر فيما أنت فيه وأن الهزيمة
نفسها لن تضيرك » . وقال القنصل كامبل في هذا الأمر كلاما معقولاً :
قال إن الإنصاف يقتضي ألا يرغب محمد علي على نزع سلاحه دون أن تضمن
له الدول الاحتفاظ بما في يديه وتعمل عملاً جدياً على أن تحمل السلطان على
نزع سلاحه هو أيضا . وقبل محمد علي تلك الضمانة ، فقد ضاق في تلك
السنوات ذرعاً بثقل أعباء التسليح والجزية مع التقدم نحو الشيخوخة دون
أن يصل إلى نظام ثابت مستقر للمستقبل . فهم في سنة ١٨٣٨ بإعلان
الانفصال مهما كانت نتائجه ، ثم غلب عليه اعتداله الطبيعي فترث . وأخيراً
عبر الجيش العثماني الفرات في إبريل سنة ١٨٣٩ وطلبت روسيا من إبراهيم
أن ينسحب إلى دمشق واعدة بمخاطبة السلطان في الارتداد عن حدود الشام
فأجاب محمد علي بأنه على استعداد للانسحاب إذا عاد الجيش العثماني إلى ما وراء

القرات وضمنت له الدول عدم اعتداء السلطان عليه وحق وراثته مصر لأبنائه من بعده . إن فعلت ذلك قبل تخفيض جيشه في الشام وتسوية نهائية مع السلطنة . ولما ملّ الانتظار وسمّ دسّاس حافظ باشا (قائد الجيش العثماني) بين أهل الشام أمر ابراهيم بالهجوم . فهاجم ابراهيم معسكر حافظ باشا في نزيب (نصيبين) وحطم الجيش العثماني (يونيه من ١٨٣٩) . وحدث بعد هذا بقليل موت السلطان وتسليم الأسطول العثماني لمحمد علي علي يد قائده الأعلى وقد خشي انهيار السلطنة نهائيا فسلم الأسطول إلى من ينبغي أن يكون رجلها .

حل محل محمود ابنه عبد المجيد وبدأ بالدخول في مفاوضات مع محمد علي لتسوية الأمر . وسارت المحادثات نحو الاتفاق على قاعدة الوراثة في ملك كل ما في يده . ولكن الدول الخمس قدمت مذكرة مشتركة تنص فيها على وجوب عدم اتخاذ قرار فيما بين السلطنة ومحمد علي إلا بموافقتها (يولييه ١٨٣٩) . هذا الاشتراك مما رحبت به الدول فقد اعتبرته احلالا للهيمنة الدولية على الشؤون الشرقية محل الهيمنة الروسية ، فهو تنويج لما بذلته انجلترا من جهود في السنوات الأخيرة ضد محمد علي . ولكن شذت فرنسا وخرجت عن الجادة (وليتها لم تشترك في مذكرة يولية من أول الأمر) وعملت من ناحيتها على حث السلطنة ومحمد علي على تسوية الخلاف فيما بينهما (الأمر الذي قتلته

المذكورة المشتركة) ، ولما أحس بالمرستون بذلك ضرب ضربته ، فعقد المعاهدة الرباعية المشهورة من إنجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا (١٥ يولييه ١٨٤٠) . وتنص المعاهدة على منح محمد علي باشوية مصر وراثية في بيته ومنحه جنوبي الشام مدة حياته ثم تدرجت في نقص المنح إلى حد استرداد كل شيء منه بقوة السلاح إذا لم يذعن في الأوقات المحددة .

وقابلت فرنسا المعاهدة التي عقدت بالرغم عنها بعاصفة من الاحتجاج . لم يأبه لها بالمرستون كثيرا لاعتقاده الصحيح أن ملك فرنسا لوى فيليب لن يوافق على إعلان الحرب إذا جد الجد . واعتقد رئيس وزرائه تيير أن أجماع أوروبا لن يطول فنصح لمحمد علي بالآذعن ولكن لا يهاجم بل يقف موقف الدفاع . وبئست النصيحة . كان الأولى بمحمد علي إما أن يقبل عرض الدول الأول (مصر وراثية وجنوبي الشام مدة حياته) أو يتخذ خطة الهجوم ، قبل تأهب الدول للعمل المشترك ، على قاعدة السلطنة : القسطنطينية . لو فعل ذلك لأصبح في موقف لا تسهل زحزحته عنه ، فهو بهذا يفتح باب المسألة الشرقية على مصراعيه ، وهذا الفتح التام يصدع أي جبهة أوروبية مهما بلغ من اتحادها . أما خطة المقاومة السلبية فكانت فيها بذور الهزيمة . والنقد سهل من بعيد . وأجل منه أن نبعث على البعد بتحيةة إعجاب وعطف للشيخ الذي صمد للمحنة مرفوع الرأس يستعد للوقوف الأخيرة فأخذ يستدعي جنوده

من الجزيرة العربية ويؤلف فرقاً جديدة وينشئ معسكراً دفاعياً في دمنهور
ويشجع على تأليف الحرس الوطنى . وأدرك رجال السياسة أن قد آن وضع
حد لما هم فيه من استخدام القوة المجردة العشوية . أدركوا أن خصمهم وراءه
قوة تؤيده من رأى الأوروبى المستنير . لذلك - وعلى الرغم من انهيار الدفاع
المصرى عن الشام - رحب رجال السياسة بالاتفاق الذى عقده الضابط
البحرى نايمير (دون تفويض له من حكومته بذلك) مع محمد على فى نوفمبر
من سنة ١٨٤٠ وبموجبه تعهد محمد على بإخلاء الشام وإعادة الأسطول العثمانى
نظير منحه حكومة مصر بصفة وراثية . وعلى أساس هذا الاتفاق صدرت فى
سنة ١٨٤١ فرمانات السلطانية المحددة لمركز مصر .

بدأ بتلك فرمانات عهد الخديوية المصرية . ولكن الخديوية لم تتخذ
شكلها فى التاريخ إلا بعد موت محمد على . ذهبت فتوحه واختفى أسطوله
وانكمش جيشه ولكنه لا يزال مهيب الجانب ، على الصعيد ، يتألق من
جبينه جلال المشيب ونور المجد ، فمنع عن مصر فى السنوات التى بقيت له
النزول إلى ما قدره لها أصحاب تسوية سنة ١٨٤١ - إلى مرتبة النيابات
العثمانية الراكدة ومناطق المشروعات الاستغلالية الأوروبية .

ولئن أخفق محمد على فى تحقيق مشروعه الخطير : احياء القوة العثمانية ،
فقد نجح فى وضع قواعد الدولة المصرية على أساس مكين .

قضى محمد على على تشييت السلطان وتجزئته وأقام الدولة الجديدة ، يخضع لها الجميع وتتكفل بواجبات الدولة في العصر الحديث . شعارها - بل وروحها - السباحة . لا لأنها تجردت من الصفة الدينية أو قصرت دائرة عملها على حد المصالح الدنيوية أو قامت على نوع من الفصل فيما بين الدين وبين السياسة . بل كان ذلك لاعتبارها أن الحياة الاجتماعية في العصر الحديث قد تطورت تطوراً يسمح عملياً بقبول فكرة التعاون لتحقيق أغراض سياسية واجتماعية بين أناس يختلفون ديناً ولكن تربطهم روابط إسلامية في حقيقتها ، وبقيت القيم التي يعتد بها في تشكيل سلوك الأفراد وعمل الحكومة قima إسلامية .

وقضى محمد على على فكرة المشاركة والمقاسمة في الأموال العامة وتناهبها وأقام مكانها العمل على إحياء الموات فوقف الخراب عند حد ، ثم ارتد أمام تقدم العمران . واستلزم هذا في أوله تقييد حرية الفرد ، فان محمد على رفض الفكرة القائلة بأن الانسان يستطيع أن يفعل ما يشاء بما تملكه يمينه ، وأكد

واجب ولى الأمر فى توجيه الجهود الفردية نحو غايات اجتماعية ، فخرج فى ذلك عن الحد الذى رسمه بعض مفكرى عصره عند ما قصرُوا واجب الحكومة على مهمة المراقبة والحماية عند الاقتضاء فحسب . وقد عرفنا أن الاعتبارات العملية السائدة بررت موقفه تمام التبرير ، وأدركنا أن خطئه كان من شأنها فى النهاية وعلى الرغم مما اتخذته من حيلة أن تؤدى الى فك القيود وإزالة العقبات من طريق التبادل الحر والجهود الفردية الطليقة . وقد اقتصر تقييد حرية الفرد لمصلحة الجماعة على الدائرة الاقتصادية ولم يتجاوزها الى دائرة الحياة الروحية فى أية ناحية من نواحيها ، فتركها ولى الأمر طليقة من كل القيود ، لا سلطان فيها إلا للضمير وللدِين . أليست هذه أنفس أنواع الحرية ؟ بل أليست هى الحرية ؟

وقضى على العصابات المسلحة وأقام مكانها الجيش الوطنى . وكانت فكرته أن الفرد لا ينبغى له أن يحمل سلاحا إلا بأذن السلطان ولأغراض السلطان . وتخلصت الجماعة بذلك من الاضطراب والفتن والحرب الداخلية وأصبحت أمة تملك أداة العيش الكريم .

أما أدوات السلطان فالإدارات الحكومية الكبرى والصغرى المعروفة . أما قانونه الأساسى فدستور غير مكتوب يتركب من مبادئ قديمة ومن مبادئ جديدة ويستمد وحدته من إرادة محمد على . تسرى هذه الإرادة فى العمال

كبيرهم وصغيرهم على على يد الصفوة من الرجال التي عمل على خلقها وإحكام
أمرها طول أيامه . ولكن ماذا يكون الحال بعد موته ؟ اكتسب لأبنائه
حق وراثته ملكه ، حقيقة كان هذا أقل مما كان يرجو ولكنه احتفظ لهم
بما يستطيعون في ظرف أكثر مواتية أن يبنوا عليه ، وكان أمله أن يسير
أبناؤه على النهج الذي نهج وأن تعاونهم الصفوة التي خلق . وهذا عهد
السياسي ولنضعه في عبارته : قال مخاطبا رجال الحكومة : « سيحصل لكم
من عائلتي كما حصل لكم مني من جهة الالتفات وترفع الدرجات لكم
ما دامت الحياة وكلما شاهدوا أطواركم وأحوالكم جارية على ماسبق بيانه من
الكيفيات علموا قيمتكم وقتنا فوقتنا . وأخذوا يقولون إنهم خدموا في زمان
آبائنا وأجدادنا هكذا وسلكوا مسلك الحق والاستقامة حتى كان منهم أنهم
إذا رأوا أمرا غير لائق يخالفونهم في إجراءاته رعاية لأصول الحق وهذا برهان
ساطع على خدمتهم في أيامنا بهذا الشكل وما فعلوا ذلك إلا لأجلهم الخدمة
والاستقامة في أيامنا ويعرفون درجتكم وقيمتكم ويكثرون شرفكم طبيعة
كواجب اللازم والملزوم . » يفترض محمد علي في عهده هذا أن خلفاءه
سينسجون على منواله وأنهم سيجدون من صفوتهم ما وجدته من صفوته من
عرفان الجميل والأمانة وتوافق الميول والأهداف . فهل هذا مما يمكن البناء
عليه ؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال ينبغي ألا يفوتنا تقرير حقيقة ، هي

ان القوانين الأساسية المكتوبة لا يكفي لبقائها ولا يكفي لحيوتها (والحيوية
تفضل مجرد البقاء) كونها مكتوبة ، فقد تبقى وقد لا تبقى ، وقد تكون حية
وقد لا تكون حية ، والمهم أن تستند إلى قوى معنوية وحسية . فعلام استند
قانون محمد على غير المكتوب ؟ استند الى انتشار أفكاره العمرانية في
العقول وإلى أن تلك الأفكار قد تحولت من برنامج رجل واحد الى برنامج
وطني ، واستند أيضاً الى أن معاني العزة والكرامة والشرف قد اتسعت لتفيد
عزة الوطن وكرامة الوطن وشرف الوطن . تلك هي القوى المعنوية والحسية ،
وقد أصبحت حقائق وهي نعم الأساس لأي دستور .

ذلكم محمد على وعمل محمد على .

قال مرة لصديقه الدكتور بورنج الانجليزى : « لا تعجب إذا رأيتني
أحياناً عجولاً قليل الصبر ، فقد كنت في حياتي كلها موقفاً ميمون النقيبة ،
لا بد أني وُلدت والطالع سعيد والنجم مبهتم ، ثم لم تفارقني بعد سعادة الطالع
وابتسامة النجم » . فهو شخصية مشرقة ، مشرقة في حالتي الرضا والغضب ،
في العمل في المصالح الكبرى وفي شؤون كل يوم . وهو شخصية إنسانية

لا تتكلف ما ليس من سجيته دقيقة الحس مرهفته ، تتجلى في المآثر
الكبرى وفي الجاملات الصغرى .

كتب لابنه سعيد أن يقتدى بأستاذه فارس افندى وأن يتطبع بأخلاقه
لاتصافه بحسنها ، ثم نبه على ابنه ألا يتناول الطعام معه لأن فارس افندى كان
يستنكر بدعة استعمال الشوكة والسكين فينبغى على ابنه أن يتجنب ما يؤلم
شعور الأستاذ . أرأيت رقّة الجمالة ؟ ولما تقدمت السن بحبيب افندى مدير
الديوان الخديو اضطر محمد على لإعفائه من الخدمة وأسند عمله لحفيده
عباس ، وكتب للأمير عباس : « ولكون الأفندى المومى إليه من أعز
أصدقائى المحبوبين فلا ينبغى التوجه للديوان ورفع منه وتوجهه لمنزله على
ملاّ العالم ، بل اللازم هو إرسال الأمر داخل مظلوف إليه بمنزله ليلاً أو
الخبرة معه » . وكتب لحبيب افندى نفسه ما يأتى : « إنه فى عامك ممنونيتى
لجهتك بالنسبة لخدماتك التى أدتها بكل صدق واستقامة فى هذه المدة المديدة
ولا بد عندك إحساسات قلبية بذلك . إنما لمعاناة المشقات فى السعى والاهتمام
فى سبيل تلك الخدم طراً على جسمك فتور وهزال ولذلك كان مأمورى
وموظفى الديوان إدارتك طراً عليهم أمور مغايرة فى شؤون وظائفهم وعدم
قيامهم بالواجبات . فلاجل تأليف هؤلاء على السير بالحسنى تراءى لى تعيين
ذات ذى كفاءة مديراً لذلك وأن حفيدى عباس باشا شوهد فيه الكفاية

لهذا المنصب فقد عينته مديراً عليه بعنوان « كتحدا » ومكافأة لك صار تقاعدك
بكامل ماهيتك وحائز لنشانك والحضور اطرفى فى أيام التشرىفات كما كنت
أرأيت أيضاً دقة المجاملة ؟

كتب إلى أحد كبار الحكومة أنه علم أن حفيده عباس قتل رجلاً خبازاً
« على أن جده سبق أن أكد عليه بعدم غدر الأهل و بأنه تأثر من ذلك لأنه
من المعلوم أن المشار إليه حفيده ووارث ملكه بعده فان كانت هذه أفعاله فى حال
شبو بيته فكيف يمكنه الحكم بالعدل عند ما يتولى مسند الحكومة، ويؤكد
على هذا الكبير بايقاظه وإلقاء تلك العبارات للمشار إليه رحمة بشيخوخته وإلا
فليتحققا بمحوهما وإزالتهما » . فلم تكن الأرواح رخيصة عنده . وكتب لابنه
سعيد : « واللازم عليك الائتلاف بمن لهم معرفة بالأصول الجديدة العارفين
بالحالة والوقت والاهتمام فى تعلم تلك الأصول منهم حتى لا يقال ان محمد على
سبى الخلق » .

قال محمد على فى أواخر أيامه : « ما كنت أؤمل ولا أتعشم فى الوصول إلى
المراكز التى وصلنا إليها اليوم وصارت آمالى الآن آخذة فى الازدياد ولذلك
يسهل على إيتلاف أحد أسرتى الحاكمة على ثلاثة ملايين من النفوس فى
سبيل عمارة وإصلاح الوطن الذى هو أقصى مرغوبى » .

ولنختم كلامنا عند هذا ، عند الأمل الذي يزداد دائماً والعمل الذي
لا يقف عند حد التضحية .

﴿ وَقُلِ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية

اعلام الاسلام

- ١ - عمرو بن العاص للمؤستاذ عباس محمود العقاد صدر في مارس سنة ١٩٤٤
- ٢ - منصور الأندلس » على أدهم » » ابريل »
- ٣ - بشار بن برد » ابراهيم عبد القادر المازني » » مايو »
- ٤ - المعز لدين الله » ابراهيم جهول بك » » يونيه »
- ٥ - محمد عبده للكتور عثمان أمين » » يوليه »
- ٦ - أبو نواس للمؤستاذ عبد الرحمن صدقي » » أغسطس »
- ٧ - مهدي الله » توفيق احمد البكري » » سبتمبر »
- ٨ - محمد علي الكبير » شفيق غربال » » اكتوبر »

الكتاب التاسع

الفارابي : للمؤستاذ عباس محمود

يصدر في نوفمبر سنة ١٩٤٤

دائرة المعارف الإسلامية

أوفى مرجع عن الحضارة الإسلامية

تصدرها

لجنة ترصمها دائرة المعارف الإسلامية

أحمد السنتناوى . عبد الحميد بونس

أبراهيم زكى فورسيد . حافظ مهمل

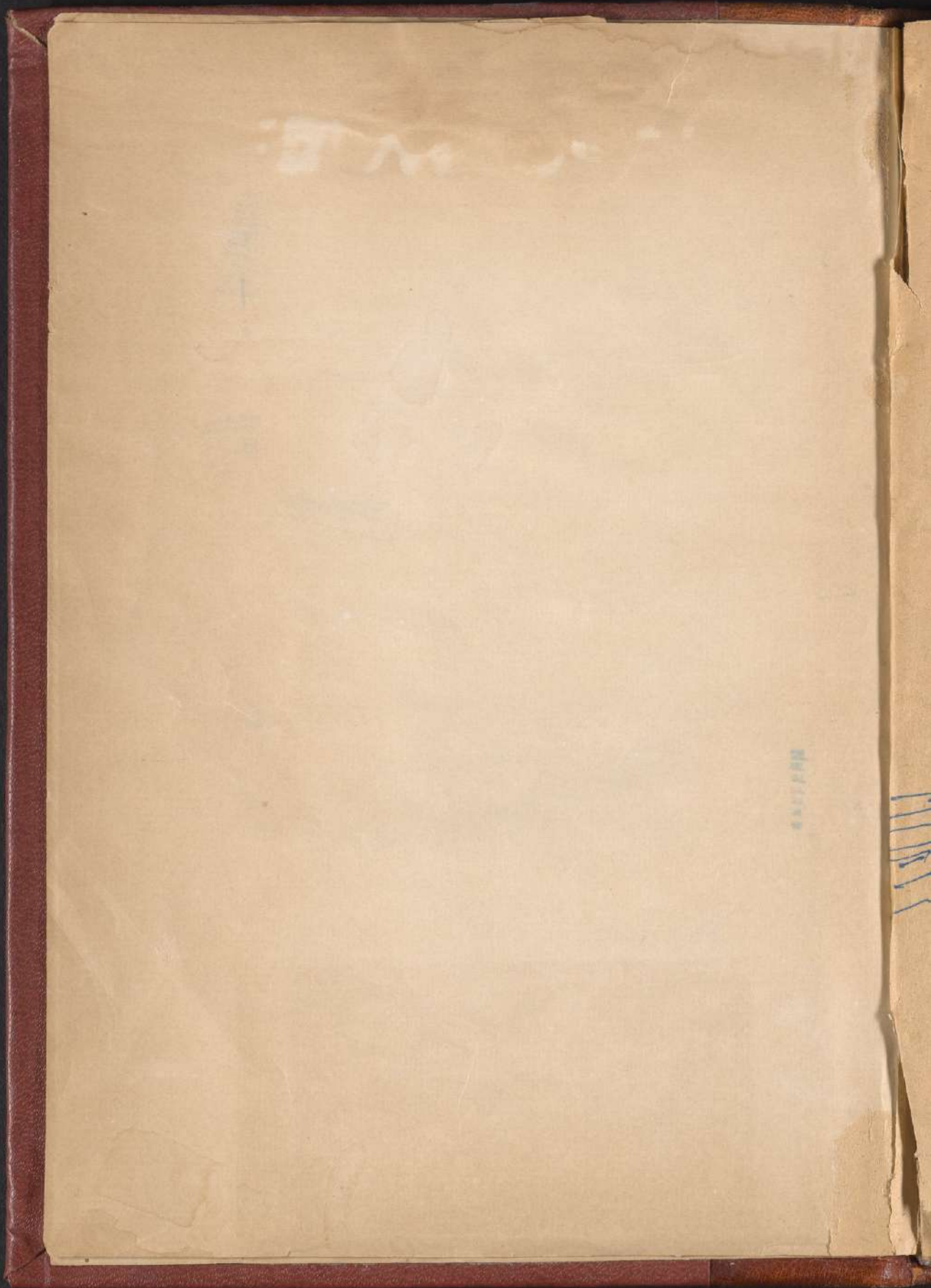
تم إصدار المجلدات الخمسة الأولى

وصدر العدد السادس من المجلد السادس

الاشتراك السنوى عن ستة أعداد خمسون قرشاً

إدارة اللجنة

١٤ شارع حسن الأكبر مصر . ت ٤١٣٧٥



LIBRARY RARY

LIBRARY

LIBRARY

LIBRARY

LIBRARY

LIBRARY

LIBRARY



bl 909778
113221711

~~25767~~



- JAN 1986

30 OCT 1990

